A 68

وزارة الخارجية الملكية

محاضر

المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة
بين
الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة

مارس ١٩٥٠ – نوفمبر ١٩٥١

القاهرة
١٩٥١

رســـالة

من حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية إلى مستر بيفن

١ — يسر وزير الخارجية المصرية أن يبعث الى سعادة المستر ارنست بيفن بأطيب تحياته وأجمل أمانيه .

٢ — ويقدر الوزير الموقف البرلمانى الصعب الذى أصبح المستر بيفن يواجهه ولكنه يعتقد ويرجو أن يشاطره المستر بيفن هذا الاعتقاد انه لا ينبغى لهذا الموقف تعطيل العمل على تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيـا بوجه خاص لأن تداعى الأحداث الدولية لا ينتظر تسوية المواقف البرلمانية .

٣ — عالجت الحكومة المصرية الحاضرة القضية الوطنية فى خطاب العرش الأخير بالعبارات الآتية : —

« لقد أجمعت الأمة اجماعا لا يشذ عنه أحد من أبنائها على وجوب تحرير وادينا مصره وسودانه من كل ما يقيـد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية .

ولن تفتر حكومتى فى بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء عن أرض الوادى بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء ...

وان حكومتى لتحرص على أن تتوطد بينها وبين الدول جميعا علاقات الود والتفاهم على قدم المساواة التامة وفى حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة ولن تدخر وسعا فى المعـاونة على تحقيق ما يهدف اليه الميثاق وتصبو

اليه قلوب الناس جميعا من استتباب الأمن الدولى ونشر السلام فى الأرض واحترام حقوق الانسان » .

ومن الخير ولا ريب أن تكون هذه العبارات الواضحة الصريحة نصب أعين الطرفين فى كل جهد يبذل لمواجهة الموقف .

٤ — ومن الخير كذلك أن تؤخذ فى الاعتبار حالة الرأى العام المصرى وتطور وعيه القومى وللرأى العام المصرى أهميته الكبرى فى الشرق الأوسط وقد أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية متوالية أنه لا فائدة من المفاوضة الا على أساس جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . وأن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خدمة السلام العام قبل أن تصان حقوقها الوطنية صيانة كاملة .

٥ — اذا بادرت الحكومة البريطانية بالموافقة على هذه الأسس فان الحكومة المصرية ترحب بالدخول معها فى محادثات للتفاهم على ما يجب عمله لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الدولى واستقلال الشعوب وبقصد الوصول الى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطنا واحدا وبين المساهمة الجدية فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى .

٦ — يذكر سعادة المستر بيفن فى هذا الصدد بأنه (أى المستر بيفن) قال له عندما تحادثا فى ٢٨ يناير الماضى « ليس مهما أن يكون بيننا معاهدة مكتوبة ولكن المهم تبادل الثقة وتوافر الاطمئنان » .

٧ — ينتظر الوزير ردا سريعا لأن الرأى العام المصرى شديد القلق على قضيته الوطنية وعلى مصائر السلام فى الشرق الأوسط .

مارس سنة ١٩٥٠

رسالة

من مستر بيفن إلى حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية

---

١ — يود مستر بيفن أن يحاط وزير الخارجية المصرية بأن مسألة العلاقات المصرية الانجليزية كانت أخيرا محل بحث بالغ الدقة من جانب حكومة جلالة الملك وقد أولى مستر بيفن نفسه هذه المسألة عنايته الشخصية الفائقة ولكن لسوء الحظ حال تغيبه الأخير عن وزارة الخارجية الذى اقتضته اجراء جراحة له دون ارسال رسالة الى الحكومة المصرية بالسرعة التى كان يرجوها .

٢ — ويقدر مستر بيفن رغبة الحكومة المصرية فى تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة وبين مصر والمملكة المتحدة بوجه خاص . وهو يشارك الحكومة المصرية الرغبة التى أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة وفى حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة ويشعر بأنه من المرغوب فيه جدا لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة الى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة .

ويرى أن أكبر عون يمكن أن تقدمه حكومة جلالة الملك لتحقيق هذا الغرض فى هذه المرحلة هو أن يجرى بين رئيس أركان حرب الامبراطورية فيلد مارشال سير وليام سليم وبين الحكومة المصرية بحث صريح غير رسمى للنواحى العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الأوسط .

ومع أن حكومة جلالة الملك تقر بأن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحى العسكرية الا أنها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد

على توضيح الأمر وبيان السبل التى يستطاع بها الوصول الى حل • ومن المنتظر أن يستطيع الفيلد مارشال قضاء بضعة أيام فى مصر حوالى أوائل يونيو •

ولحكومة جلالة الملك وطيد الأمل فى أن تكون الحكومة المصرية على استعداد للمباحثة معه حينئذ • وهى ترجو كذلك أن تجرى هذه المباحثات بأقل ما يمكن من العلانية •

٣ — واننا نأمل أن تمهد هذه المباحثات السبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف ستفينسون الذى سيتولى مهام منصبه بوصفه سفيرا لجلالة الملك فى القاهرة بعد مدة وجيزة وسيتلقى التعليمات باجراء هذه المباحثات مع الحكومة المصرية •

١٧ مايو سنة ١٩٥٠

رســـالة

من حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية إلى مستر بيفن

١ — يسر الحكومة المصرية أن تسجل أن الحكومة البريطانية تشاركها الرغبة التى أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة وفى حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة .

٢ — وتطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانيـــة الموافقة على مبدأى جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى كأساس لمفاوضات تجرى بين البلدين وهى بذلك تعمـــل طبقا للحق الطبيعى ولمبادىء هيئة الأمم المتحدة وقراراتها وتنفيذا لأحكام الميثاق .

٣ — وفى سبيل اقرار هذين المبدأين وسرعة تنفيذهما ترحب الحـــكومة المصرية بالاتصال بأى شخص تندبه الحكومة البريطانية سواء كان مدنيا أو عسكريا . ولذلك فان الحكومة المصرية ترحب بزيارة الفيلد مارشال سير وليام سليم فى أول شهر يونيو لتبحث معـــه المسائل العسكرية وفى مقـــدمتها جلاء القـــوات البريطانية جلاءا تاما ناجزا .

٤ — وكذلك يسر الحكومة المصرية أن تتصل فى نطاق ما تقدم بسعادة السفير البريطانى الجـــديد بمجرد وصوله للمباحثـــة فى المسائل السياسية .

٥ — وتأمل الحكومة المصرية أن تفضى هذه المحادثات فى أقرب وقت الى مفاوضات بين الحكومتين لتحقيق غرضهما المشترك وهو تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوســـط عامة وبين مصر وبريطانيـــا بوجه خاص .

٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية

وسعادة الفيلد مارشال سير وليم سليم

يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٥٠ – الساعة العاشرة صباحا

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك	سعادة فيلد مارشال سير وليام سليم
حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن حق بك	سعادة مستر تشابمان أندروز

وزير الخارجية – اننى أرحب بسعادة الفيلد مارشال سليم ويسرنى أن أستمع الى كل ما يود أن يفضى به الى • وافترض أنه اطلع على الرسائل المتبادلة بين الحكومتين التى انتهت بالاتفاق على هذه الزيارة • وهى رسائل ثلاث : رسالة منى الى سعادة مستر بيفن، ورد سعادة مستر بيفن عليها ، ورسالة ثالثة بعثت بها أخيرا الى سعادته قبل حضوركم بأيام قلائل • وعلى كل حال وسواء كان سعادة الفيلد مارشال قد اطلع على هذه الرسائل أو لم يطلع عليها فيسرنى أن استمع الى ما يقول • وفى رأيى أنه لا يمكن الفصل بين الناحيتين السياسية والعسكرية •

فيلد مارشال سليم – انى سعيد بأن تتاح لى فرصة مقابلة معاليكم • وقد اطلعت على الرسائل وأود أن أدلى بآرائى كرجل عسكرى • ففيما يتعلق بالناحية السياسية للمسألة من المستحيل كما ذكرتم معاليكم فصل الناحيتين السياسية والعسكرية ولكن من الضرورى أولا أن نتفهم الناحية العسكرية فى وضوح •

تعلمون معاليكم أن جميع الاتصالات التى قامت بها الدول الغربية لم تصب نجاحا • اذ أن هدف السوفييت هو السيطرة

التامة على العالم . وهذا مقرر فى تعاليمهم وقام عليه الدليل فى كل عمل من أعمالهم .

ان الروس يعتنقون مبدأ ويتشبثون به كما كان يفعل هتلر . انهم ينتظرون ويتطلعون الى حرب بينهم وبين الدول الرأسمالية . ولمواجهة ذلك يتعين على هذه الدول أن تتخذ الأهبة اللازمة .

ومن الحقائق الأساسية أنه لا توجد أمة تستطيع بمفردها أن تهزم روسيا فى الحرب . فاذا دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع روسيا كانت النتيجة تعادل الطرفين والاستعداد لحرب أخرى أما اذا دخلت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب معا فانهما تنتصران . فان حدثت فرقة بين هاتين الدولتين أقدمت روسيا أما اذا أظهرتا الاتحاد فانها تتردد .

لقد سعت روسيا فى برلين الى طرد الولايات المتحدة وبريطانيا منها غير أننا أظهرنا لهم أننا متحدين ولكن حيث لا يكون اتحاد يكتسح الروس ما أمامهم . والأمل الوحيد فى صد روسيا أو وقفها هو أن نتحد وقد فعلنا ذلك فى الغرب . ولست أقول أن روسيا قوية الآن من الوجهة العسكرية ولكنها تزداد قوة كل يوم . والوسيلة الوحيدة لتكتل الأمم من الوجهتين العسكرية والصناعية هى أن تتنازل عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية . وقد تنازلنا نحن عن ذلك وقبلنا قوات أجنبية فى بلادنا . وفكرة المشاركة هذه هى الجوهرية .

ثم أن الولايات المتحدة قد تقدمت تقدما كبيرا فى هذا السبيل فتركت عزلتها وخطت الى الأمام فى نواح كثيرة .

ولا تستطيع أمة بمفردها أن تدافع عن نفسها لا مصر ولا بريطانيا . وخطر الحرب قد يتحقق من سبيلين : ففى أوروبا تقف القوات الشرقية والغربية وجها لوجه ، وقد يحدث بينهما فى أى وقت تصادم يفضى الى الحرب ومن الناحية الأخرى رسم

الروس خطة تودى الى الحرب بينهم وبين الدول الرأسمالية وهى أن يستمروا فى نشر مبادئهم ثم يتحينون فرصة يبدو فيها ضعف الدول الغربية وعندئذ يجرونها الى الحرب .

وهذا الخطر خطر حقيقى فالجيش الروسى جيش كبير جدا بل هو أكبر الجيوش فهو مكون من مائة فرقة يمكن زيادتها الى مائتين وخمسين وهو عدد ضخم وهـذه الفرق ليست مجهزة بالأسلحة الحـديثة ولكن عندهم قوة جوية كبيرة وغواصات استولوا عليها من ألمانيا مما يجعل لديهم قوة كافية للهجوم فى أوروبا وعلى بريطانيا وللتقدم الى جنوب أوروبا والنزول الى البحر الأبيض المتوسط .

واذا نشبت الحرب فستكون مصر موضعا من مواضع اهتمام السوفييت . فمثل مصر فى الشرق الأوسط مثل فرنسا وبلجيكا فى أوروبا . اذا قامت حرب فى أوروبا اشتركت بلجيكا وفرنسا فيها . وعلى أية حال فان مصر ستكون فى صميم الحـرب منذ البداية .

وقد تقولون أن وجود القوات البريطانية فى مصر يجتذب الروس اليها لطردهم منها ولكن ما يبتغونه هو مصر . فأنتم بلد ذات ثروة وموارد وكل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر . أن لديكم الموانى ولديكم كل شىء وستكونون قلب الهدف الروسى . ولا يتسنى لمصر أن تقف بمنجاة ببقائها على الحياد . اذ لا يستطيع أن يلتزم الحياد الا أحد بلدين اما بلد قوى كبير وليست مصر ذلك البلد أو بلد صغير ولكنه يملك شيئا نافعا للطرفين كالسويد وسويسرا وليست مصر كذلك . فلا يمكن أن تبقوا على الحياد واذا أردتم الدفاع عن أنفسـكم يجب أن تستعدوا لهذا الدفاع والوسيلة الوحيدة لذلك هى أن يكون لكم حليف ومن الواضح أن ذلك الحليف هو بريطانيا . ان الحروب

تقوم فجأة ولا فائدة من التروى كما فعل الأمريكيون فى الحرب الماضية فعليكم أن تستعدوا لأن الحرب تنظيمات واستعدادات هائلة ولا بد من اتخاذ الأهبة لها • أننا نريد الوصول الى اتفاق عسكرى معكم وسيكون اتفاقا دفاعيا محضا ولكنه سوف يكفل سلامة مصر • هذا هو المركز برمته • وانى على يقين من أن روسيا تعمل للحرب وأنهم يريدون الوصول الى أفريقيا •

وهناك شىء واحد أود أن أذكره وهو أن العلاقات من وجهة النظر العسكرية بين القوات البريطانية والقوات المصرية علاقات ودية ونحن نمدهم بالمعدات وطياروكم محل اعجاب القوات البريطانية وكل شىء على أحسن ما يرام من هذه الناحية ونحن نبتغى قيام صلات جديدة بين القوات المصرية والبريطانية كحليفين يعملان مشتركين لا على أساس اننا نقف منكم موقف المعلم • اننا نحب أن يجرى الأمر على قاعدة التبادل كما نفعل مع الأمريكيين والفرنسيين •

ليس لى ماض فى مصر فلست اسبنكس باشا وعقليتى حرة متفتحة •

معالى صلاح الدين بك — أود أن أعرف مزيدا من التفصيلات عن هذه الصورة الجديدة من التعاون والفرق بينها وبين ما كان يجرى عليه العمل فى الماضى •

فيلد مارشال سليم — لا مناص من أن نجد طريقة جديدة •

معالى صلاح الدين بك — لما كان البيان الذى تودون الادلاء به طويلا ولما كنت أفترض انكم ستقولون نفس الكلام لمعالى وزير الحربية فانى أقترح استدعاء معاليه لحضور مباحثاتنا توفيرا للوقت •

مستر تشابمان اندروز — هذه طريقة لا بأس بها ولكننا حينما حددنا الميعاد ظننا أنكم تفضلون مقابلة سير وليم سليم منفردين •

معالى صلاح الدين بك — لقد ظننا أن سير وليم سليم يود مقابلتنا منفردين اذ أنكم طلبتم موعدا من كل منا ولم نر بأسا من ذلك ولكنني أرى الآن أنه يكون عمليا أن نستدعى معالى نصرت بك •

فيلد مارشال سليم — لم أتعرف بعد برفعة النحاس باشا ومعالى نصرت بك فأحب أن تكون مقابلتى مع كل منهما أول الأمر على انفراد لأتحدث اليهما وبعد ذلك نجتمع جميعا •

مستر تشابمان أندروز — لقد قابل الفيلد مارشال معاليكم الآن وسيقابل بعد ذلك معالى نصرت بك ثم رفعة النحاس باشا ليدلى اليهما بما يريد ثم تجتمعون به جميعا للرد على بيانه وتوجيه ما ترون توجيهه من أسئلة اليه •

معالى صلاح الدين بك — أوافق على هذه الفكرة •

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء
وسعادة الفيلد مارشال سير وليم سليم

يوم الاثنين ٥ يونيو سنة ١٩٥٠ ـ الساعة ١١ صباحا

الحاضرون

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا — سعادة فيلد مارشال سير وليم سليم
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فرج بك — سعادة مستر تشابمان أندروز

رفعة النحاس باشا — يسعدنى أن أستقبلكم هنا اليوم وأتعرف بكم وقد كنت آمل أن أراكم فى زيارتك السابقة لمصر حين أبلغت أنكم تودون مقابلتى — وكنت يومئذ فى المعارضة — ولكن للأسف ان هذه الرغبة لم تتحقق حيث قد اضطرتكم ظروفكم الخاصة الى مغادرة البلاد قبل أن تتقابل . وتستطيعون أن تتصوروا مقدار سرورى بلقائكم وأنا رئيس للوزارة . وأرجو أن تكون هذه الزيارة فاتحة خير لعهد جديد يفضى الى خير بلدينا .

فيلد مارشال سليم — يشرفنى أن أتعرف بكم ويؤسفنى أن الظروف لم تسمح لى بمقابلة رفعتكم فى المرة الماضية .

وانى لسعيد هذه المرة على وجه الخصوص اذ أن فى مصر حكومة يؤيدها الشعب وتمثل أمانيه وتقدر على قيادته فى الاتجاه الصحيح الذى سوف يسفر عن تفاهم وطيد بين بلدينا .

رفعة النحاس باشا — يهمنى الآن أن أعرف وجهة النظر التى يرى الفيلد مارشال أن يبديها للوصول الى هذه الغاية راجيا منه تسهيل مهمتى فى اقناع الشعب بما نتفق عليه . وانى لعلى يقين فى أننا بحسن تقديرنا

للظروف وبالنية الطيبة من الجانبين نستطيع الوصول الى تفاهم حقيقى وتعاون صادق .

مستر تشابمان اندروز — يود الفيلد مارشال أن يوضح الموقف العسكرى فى العالم فى الوقت الحاضر كما فعل فى مقابلته لوزير الخارجية . وليست هذه المباحثات فى الحقيقة مفاوضات بل هى محادثات غير رسمية .

فيلد مارشال سليم — يتلخص الموقف كما تعلمون فى أننا حاولنا أن نصل الى اتفاق مع روسيا ولكن جميع مساعينا فى سبيل التفاهم لاقت منهم الصدود . والسبب ببساطة هو أن لروسيا مبادئها الخاصة ولابد فى وقت ما أن يقع تصادم بينها وبين الرأسماليين .

رفعة النحاس باشا — هذه مبادىء هدامة ولكى نصل الى اتفاق أرجو أن نحتفظ بسرية هذه المباحثات .

فيلد مارشال سليم — أن روسيا كانت تعد قواتها لهذا الغرض وتعد للحرب قوات ضخمة تكفى لمهاجمة أوروبا الغربية والشرق الأوسط أيضا فى وقت واحد .

والشرق الأوسط هو من أهدافهم الأساسية اذ أن فقده يكون ضربة شديدة لا للشرق الأوسط وحده بل أيضا لأوروبا . وأى هجوم على الشرق الأوسط سيوجه الى مصر فهى مفتاح الشرق الأوسط ومن يملك مصر يملك الشرق الأوسط . لقد رسمنا خطة الدفاع فى ايران وتركيا أما بلاد الشرق الأوسط الأخرى فليست قوية بدرجة كافية . وتركيا هى البلد الوحيد الذى له بعض القوة . واذا قامت الحرب فالهجوم الجوى يكون مسألة ساعات ويمكن للجيوش الروسية أن تصل فى أسابيع لا أكثر .

رفعة النحاس باشا — من أين تأتى الجيوش الروسية ؟

فيلد مارشال سليم — تأتى الجيوش الروسية عن طريق ايران أو تركيا ويمكنها أن تبلغ مصر فى أربعة أشهر . وسيستخدمون فى ذلك من

١٠ الى ١٥ فرقة ويمكن أن يؤخر تقدمهم بعض الوقت اذا صمدت تركيا • ولا تستطيع دولة بمفردها سواء كانت الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أن تهزم روسيا • فاذا دخلت احدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة فى حرب مع روسيا أسفر ذلك عن تعادل الطرفين والاستعداد لحرب أخرى أما اذا دخلت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب معا ضد روسيا فانهما تنتصران ولكنها ستكون حربا طويلة وسيلحق الخراب والدمار بالشرق الأوسط وتعانى بريطانيا نفسها من جراء ذلك •

والشرق الأوسط هو هدف هذه الحرب ولكن اذا انضمت بلاد أوروبا والشرق الأوسط الى الولايات المتحدة وبريطانيا فان الموقف يتغير ويصبح من الممكن دفع الخطر الذى يتهدد الشرق الأوسط وهذا هو سبب اهتمامنا بتدعيم الدفاع فى أوروبا الغربية ولا تستطيع دولة أن تقف بمفردها فيتعين علينا أن نتحد وأن نسير معا سياسيا وعسكريا واقتصاديا وليس هذا بالأمر الهين اذ يتعين علينا أن نتنازل عن بعض حقوقنا وتقاليدنا العزيزة •

وعلى كل منا أن يقبل وجود جيوش البلاد الأخرى فى أرضه واقامة المنشآت العسكرية فيها ووضع قواته تحت قيادة أخرى • وقد قبلنا نحن البريطانيين الجيوش الأمريكية فى انجلترا والقواعد الأمريكية فى لندن كما قبلنا أن تكون جيوشنا فى ألمانيا تحت قيادة فرنسية • وبالمثل قبل الفرنسيون والهولنديون والبلچيكيون أن يكونوا تحت قيادة أجنبية • وهى قسمة عادلة يتنازل كل طرف فيها عن بعض حقوقه • وانى أتكلم عن نفسى والذى أود أن أراه فى مصر — وهو مهم — هو نظام من هذا القبيل يقوم بين مصر وبريطانيا العظمى مادامتا تقومان بالدفاع معا • كذلك أود أن أرى قطع الصلة قطعا تاما بالماضى •

أن المركز فى مصر يختلف عنه فى بلاد كثيرة أخرى ولكن ما دامت المسألة تتعلق بالناحية العسكرية فاننا نستطيع الوصول

الى طريقة مماثلة لما يجرى عليه العمل فى أوروبا فى هذه الناحية أن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها وكذلك انجلترا لا تستطيع الدفاع عن نفسها وليس هذا بعيب ويمكن الدفاع عن مصر اذا وحدت مصر وبريطانيا دفاعهما • ومع أنى أدرك أن فى ذلك صعوبة كبيرة أعتقد أن هذه الفكرة الحديثة يمكن أن تكون مقبولة ليس فقط عند الحكومة المصرية ولكن أيضا عند الشعب المصرى •

وانى أتطلع الى نظام للدفاع يظهر بجلاء أن وجود الجيوش البريطانية ليس له معنى الاحتلال بأية حال ولكنه يرمى الى الدفاع لمواجهة الموقف الدولى •

وانى لعلى يقين من أن السلطات العسكرية المصرية تستطيع أن تجد نظاما لمصلحة بلدينا المشتركة لا تكون لنا فيه السيطرة •

ولست أريد الدخول فى تفصيلات هذا النظام فهذه مسألة متروكة لرجالكم ورجالى ولكن أسوق مثلا على ما أقصد وهو أن الدفاع الجوى عن مصر يجب أن يكون على أهبة الاستعداد فى الحال • واذا كان هناك درس تعلمناه فهو أن الدفاع الجوى يجب أن يكون موجودا قبل نشوب الحرب كما يجب أن يكون معدا فى مراكزه من قبل وأن ما أتخيله هو نظام دفاع جوى مشترك عن مصر يمكن فيه تبادل الفرق المضادة للطائرات ولا يهمنى تحت أية قيادة يكون • ولكنى لا أعرف فى الوقت الحاضر أى قائد مصرى يقوم بذلك • ويجب أن يكون فى هذا النظام للدفاع الجوى وحدات جوية بريطانية فنحن البلد الوحيد الذى يملكها ويعرف كيف يستخدمها •

أما فيما يتعلق بالجيش • فيجب أن يكون لنا جيش مشترك وتدريب مشترك فالعلاقات التى تقوم بين الجيش المصرى والجيش البريطانى فى كل هذه النواحى علاقات حسنة فاذا قبل ذلك أفضى الى نتائج طيبة ولا يسعنى الا أن أنوه بأن رفعة رئيس الوزراء

يستطيع بمركزه العظيم فى الحكومة وعند الشعب أن يبين للناس أن هذا مبدأ جديد وليس المبدأ القـديم ولا ينطوى على معنى الاحتـلال •

وانى أعتذر الآن الى رفعة رئيس الوزراء عن القائى مثل هذا الخطاب الطويل على غير عادة الرجل العسكرى •

رفعة النحاس باشا — أود أولا أن أشكر سعادة الفيلد مارشال على هذه الثقة ولكنى أعلم علم اليقين بصفتى زعيما للشعب أن الشعب حانق وناقم ولا يمكن أبدا أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية الى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة • ولا يمكنى قط أن أقتنع أو أقنع الشعب أن بقاء جيش أجنبى فى بلادنا فى وقت السلم يعنى شيئا آخر غير نوع من أنواع الاحتلال والانتقاص من السيادة • ولقد قاسينا كثيرا من التجارب المريرة المتكررة الماضية اذ وقفت الى جانبكم ووجهت الشعب الى أن يبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية فى الحرب الأخيرة • ولم أفعل ذلك طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فحسب وانما فعلته ايمانا بقضية الحرية • وكان الشعب من ورائى يخدمكم ويضع مرافقه تحت تصرفكم ويساعدكم بقلبه وروحه كما فعل فى الحرب العالمية الأولى وأعطاكم محاصيله وسخر لكم سككه الحديدية ومواصلاته وسائر مرافقه فى سبيل خدمة قضية الحلفاء انتظارا لتحقيق الوعود بالجلاء والاستقلال التام فلم يصدق أى وعد • ولا أستطيع أن أوافق سير وليم سليم على ما يقوله من قطع الصلة بين الماضى والحاضر فان الماضى ماثل أمامنا لا يمكن تجاهـله أو نسيانه ويتلخص فى الاحتلال الطويل والوعود التى لم تتحقق • فكيف يمكننى أن أثق الآن أو أقبل نظرية جديدة لا تختلف فى نتيجتها عن تجارب الماضى •

يمكنك أن تقول أن ثقـة الشعب قد ضـعفت فى وعودكم ونظرياتكم وكذلك فى الدول الكبرى المسيطرة على العالم • لماذا؟

نقف الى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا اذا لم نكن نعرف يقينا أن مطالبنا ستحقق فى هذه المرة الثالثة . أننا لا نستطيع أن نقول للشعب اننا سنقطع الصلة بين الماضى والحاضر ما دام الحاضر صورة من الماضى مهما اختلفت أوصافه ومعالمه .

يجب أن نبحث عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة . وأعتقد أننا نستطيع أن ندافع عن بلادنا وأن نفكر فى نوع من التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجز . وأحب أن تعرف أنه ليس فى العالم قوة تستطيع اقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء فانما يسبب ذلك وجود جيش أجنبى فى بلادنا هو الذى يوجه اليه العدوان الروسى . وان وجود هذا الجيش سيكون الذريعة التى سيتذرع بها الروس لمهاجمة مصر . ومن البديهى والضرورى أن نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية وبحرية وجوية وأن نعمل على تسليح الجيش المصرى تسليحا كاملا . وعليكم أنتم أن تزودوا الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة من جميع الأنواع . وأن تساعدونا فى ذلك مساعدة جدية فعالة بخلاف ما تفعلونه الآن اذ تعدوننا بارسال دبابات دون أن ترسلوها فاذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والذخيرة وقف الى جانبكم لرد العدوان عن مصر وتعاون فى هذا الغرض تعاونا قلبيا صادقا . وهذا التعاون يكون مثمرا ووافيا دون حاجة الى الاحتفاظ بقوات أجنبية فى مصر فى وقت السلم .

ولا تنسوا الروح المعنوية . فان الجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله . ان جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ويجعل الجيش يتفانى فى خدمة قضية السلام المشترك .

لماذا تبقون قواتكم على القناة وليس فى فلسطين أو غزة مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل الينا فى مدى أسبوع وتكون عندنا وقت الحرب • انى لا أستطيع اقناع الشعب الا بهذه الطريقة •

فيلد مارشال سليم — انى أوافقكم تماما ولكن ليس الأمر أمر احتلال فان وجود الجيوش لا يعنى الاحتلال بل هو فكرة جديدة لدفاع الحلفاء •

رفعة النحاس باشا — الفكرة تختلف عندنا اختلافا أساسيا • اتفق معى فى الأفكار ونحن ننجح • وحيث انك القائد الأكبر فى الامبراطورية البريطانية فاستخدم نفوذك معنا ونحن نصل الى اتفاق • ضعوا ما شئتم من الجيوش خارج حدود بلادنا وانى أؤكد لك انك ستجد التعاون المادى التام متوافرا باخلاص وقت وقوع الخطر •

فيلد مارشال سليم — يجب أن تكون معكم بعض القوات الجوية البريطانية اذ ليس لديكم قوات جوية كافية • انى أتكلم كرجل عسكرى •

رفعة النحاس باشا — أن ما تقوله كرجل عسكرى يمكن حله حلا سياسيا • أما عن القوات الجوية فلا مانع من أن تعطونا ما تشاؤون من الطيارات لتكون لنا على أن تستخدم لصالحكم عند وقوع الحرب • وأن نقوم فى داخل بلادنا بجميع الاستعدادات التى يقتضيها الموقف • أما القوات الأخرى فمن السهل تدبير أمر وصولها الى مصر فى حالة الحرب وتيسير ذلك مرهون بالاتفاقات التفصيلية التى تجرى فى هذا الصدد •

فيلد مارشال سليم — ليس الدفاع مسألة لسلاح واحد ولكنه تعاون الأسلحة جميعا • آن القوات البريطانية خارج مصر لا يمكنها أن تأتى فجأة بل يجب أن يكون هناك استعداد •

رفعة النحاس باشا — ستكون الاستعدادات عندنا بالاتفاق معكم وبمعرفتكم وباشرافكم الفنى ولكنكم لن تكونوا معنا بل تكونون قريبين منا وكأنكم خبراء عسكريين لنا .

أردت أن أفسر لك ذلك شخصيا لكى تفهم نظريتى وهى ايجاد نوع من التعاون المنتج بشرط الجلاء عن بلادنا . لأن ذلك يسهل لنا كل شيء . أريد أن أصل الى حل يمكن به اقناع الحكومة والشعب والمعارضة . ولا يمكن انكار أن المعارضة مفتحة الأعين وتتربص بنا . ولكنى أسير فى طريق الحق .

فيلد مارشال سليم — لا أظن أن أية حكومة بريطانية مستعدة لأن تقول أنه يمكن للقوات البريطانية اذا غادرت مصر أن تعود اليها فى أيام قلائل .

رفعة النحاس باشا — اذا كانت الحكومة البريطانية لا تقدر هذا الموقف فاعلم أيضا أن الحكومة المصرية لا تقبل هذه الأوضاع .

فيلد مارشال سليم — اذا استطعنا أن نحدد ماهية التدبيرات العسكرية التى يمكن اتخاذها لنوضح لعامة الشعب أننا قد انتهينا نهائيا من الاحتلال وأن النظام الجديد هو نظام دفاع مشترك فحسب قائم على المساواة . أمكن لرفعتكم بما لكم من نفوذ أن تعرضوا ذلك فى سهولة على الشعب .

ان مصر بلد راقى كالبلاد الأخرى وأنتم الآن فى مركز يتيح لكم القيام بذلك . وهذا يحدث بين الدول الكبرى مثل أمريكا وانجلترا وفرنسا .

مستر تشابمان أندروز — ان عليكم أن تختاروا بين السلامة والدمار .

رفعة النحاس باشا — لقد قيل هذا الكلام فى المفاوضات الخاصة باتفاقية سنة ١٩٣٦ وفى جميع المفاوضات السابقة على ذلك . وسيكون أثره فى الشعب المصرى مثل أثره فى الماضى تماما . لقد كنا فى مركب واحد — فنجوتم أنتم وغرقنا نحن . وانا أكثر منك خبرة

فيما يتعلق بأثر هذا الكلام فى الشعب المصرى • أن نوع التعاون الذى أنشده هو الذى يقوم على تحقيق الجلاء فعليك أن تفكر — كما سأفكر أنا مع معاونى — فى نوع هذا التعاون وتفاصيله

فيلد مارشال سليم — اننا لا نريد أى نوع من أنواع الاحتلال •

رفعة النحاس باشا — يجب أن تعلم أن الجلاء مهم جدا وجوهرى واذا تم فاننا سنضع أيدينا فى أيديكم ونعمل معكم بقلوبنا وأرواحنا •

فيلد مارشال سليم — سيكون من العسير جدا أن أوصى حكومتى بقبـول الجلاء التام • ولا أعتـقد أنكم تستطيعون الدفاع عن أنفسكم فاذا انسحبت القوات البريطانية من مصر فسيكون لذلك أثر وخيم على الحرب الباردة ضد روسيا • أن البلاد العربية وتركيا وايران وبلادالدومنيون سيفزعهاذلك وسيظن حلفاؤنا فى أمريكا أننا قد تخلينا عنهم • اننا لا نرى أن تبقى القوات البريطانية فى مصر الى الأبد • ولست أرى كيف يستطاع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية • كما أن حلفاؤنا لا يمكن أن يروا كيف يستطاع بدونها الدفاع عن مصر •

رفعة النحاس باشا — لقد اتفقتم مع صدقى باشا على أن يتم الجلاء التام فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ • فكيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك ؟ وقد كنا ضد صدقى باشا فى أرجاء الجلاء الى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز •

فيلد مارشال سليم — اننا نتقدم فى أفكارنا بشأن الدفاع فاذا نشبت الحرب ونحن على اتفاق فستشترك فى الدفاع عن مصر بلاد كثيرة فان لم تكن فى مصر قوات بريطانية فسيكون مضيعة لوقتى أن أطلب الى هذه الشعوب امدادى ببعض القوات وغيرها فى حين أننى أنا نفسى قد غادرت البلاد •

رفعة النحاس باشا — يمكن مثلا فى هــذا الصدد أن نبحث فى عقد معاهدة معكم جميعا ليطمئن الجميع ٠

فيلد مارشال سليم — انى أسرد حقائق فقــد كنت أزور جميع قوات الامبراطورية البريطانية فى نيوزيلانده واستراليا وجنوب أفريقيا الخ ولا فائدة من أن أطلب اليهم ارسال قوات الى مصر اذا لم تكن بها قوات بريطانية ٠

فاذا استطعنا أن نصل الى اتفاق معــقول فالدفاع عن مصر مسألة عملية ويمكن للقوات أن تصل اليها فى الوقت المناسب ٠ ولست أرى أنه يعجز مقدرتكم السياسية أن تقنعوا الشعب بأننا قطعنا الصلة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وأن القوات الأخرى ستكون على قدم المساواة مع القوات المصرية وأن لمصر سيادتها واستقلالها التامين فاذا كان ذلك عسيرا فانتم الرجل الذى يذلل العسير ٠

ان عقليتى عقلية حرة متفتحة فلست سبنكس باشا ولا أفكر البتة فى الاحتلال ٠

رفعة النحاس باشا — لقد توسمت فيك ذلك من نفسى ولذلك تكلمت معك بصراحة وفى كل شىء وأردت أن أقنعك فى المناقشة للوصول الى حل عادل ٠

فيلد مارشال سليم — انى أقدر صعوباتكم السياسية والخلاف بينى وبينكم ليس على المبدأ ولكن على التنظيم واختيار الطريقة فى سبيل مصلحة مصر ٠

معالى ابراهيم فرج بك — وما هى العدة التى تظنون كرجل عسكرى أنها لازمة لهذا النظام الذى تتحدثون عنه ؟

فيلد مارشال سليم — لا أحدد وقتا بالذات ٠ فان الجيش البريطانى لا يريد البــقاء فى مصر وعائلات الجنود كلها لا تميل الى ذلك فالجيش يعيش فى أحوال سيئة ٠ وستبقى القوات البريطانية ما دام

الموقف الدولى يهـدد مصر • ولست أدرى كم تلبث فان ذلك مرتبط بالموقف الدولى •

وانى لعلى يقين من أنكم اذا اتبعتم هذا الرأى فلن يكون بيننا خلاف فى المبدأ واذا رأى رئيس الوزراء أن ذلك فى مصلحة مصر فلن يجد من العسير أن يقنع الشعب بقبوله والعثور على مخرج •

رفعة النحاس باشا — لقد تبادلنا وجهات النظر فعليك ياجناب المارشال أن تفكر فيما قلت لك كما أنى سأبحث الأمر مع معاونى ونعاود الاتصال •

فيلد مارشال سليم — مادمت فى مصر فانى أضع نفسى تحت تصرفكم •

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وسعادة الفيلد مارشال سير وليم سليم

يوم الثلاثاء ٦ يونيو سنة ١٩٥٠

الحاضرون

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك
حضرة صاحب المعالى مصطفى نصرت بك
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فرج بك

سعادة الفيلد مارشال سير وليم سليم
سعادة مستر تشابمان أندروز

أدلى رفعة النحاس باشا بالبيان التالى : —

١ — ان المسألة لا تنحصر فى اقناع الشعب بل من المتعين أن تقتنع الحكومة أولا ومن ثم تستطيع اقناع الشعب •

٢ — تعتبر الحكومة أن الجلاء التام هو الأساس لأى اتفاق بين بريطانيا ومصر وذلك للأسباب الآتية :

(ا) حق مصر الطبيعى فى أن تخلو أراضيها من أى جندى أجنبى •

(ب) وعود بريطانيا بالجلاء وقد جاوزت الستين وعدا كان آخرها ما قبلته الحكومة البريطانية فى مشروع معاهدة (صدقى — بيفن) من أن تجلو جيوشها فى موعد غايته سبتمبر سنة ١٩٤٩ • ولو أن هذا الاتفاق قد أبرم فى ذلك الحين لما بقيت الآن فى مصر قوات بريطانية وان اصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقواتها من شأنه أن يلقى فى روع الشعب المصرى أنها لم تكن جادة فيما وافقت عليه من جلاء قواتها ويزعزع ثقة الشعب المصرى

فى أى اتفاق يمكن عرضه ما لم يكن أساسه الجلاء الناجز ٠ ولا يصح الادعاء بتغير الظروف عما كانت عليه فى سنة ١٩٤٦ فالظروف الدولية لم تتغير منذ انتهاء الحرب فان توقع الخطر الروسى قائم منذ ذلك الحين ٠

(حـ) أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ٠

(د) تقدم الفنون العسكرية والأسلحة يجعل الاحتفاظ بهذا العدد المحدود فى منطقة القنال عديم الجدوى من الناحية العسكرية ٠

(هـ) من الميسور أن تستبدل مصر بالعدد المحدود من القوات البريطانية فى تلك المنطقة قوات مصرية أكثر عددا ولو كانت مساعدة بريطانيا لمصر فى تقوية جيشها وتسليحه جدية فان مصر تستطيع أن تسد الفراغ بقواتها الوطنية ٠

(و) لا يسع الشعب المصرى بعد تلك الوعود المتكررة أن يطمئن أو يثق بما دون الجلاء التام وهذه الثقة وذلك الاطمئنان ضروريان لكسب تأييد الشعب واخلاصه فى تنفيذ ما يرتضيه من التزام فى حالة وقوع الخطر وان كسب تأييد الشعب المصرى أكثر نفعا لبريطانيا فى وقت الحرب من احتفاظها بذلك العدد المحدود من قواتها على ضفة القنال فى زمن السلم ٠

(ز) ان القول بأن حالة التهديد بالحرب فى الوقت الحاضر يبرر الاحتفاظ بقوات بريطانية فى قنال السويس معناه تأييد الاحتلال لأن هذا الخطر لا يرجى له زوال فى يوم من الأيام فقد كان مصدره ألمانيا ثم بعد ذلك ألمانيا وايطاليا واليابان فى الحرب الأخيرة ثم من جهة روسيا كما يقال الآن ٠ والواقع انها حلقة مفرغة وسيكون من الميسور دائما التعلل بوجود خطر الحرب من ناحية احدى الدول الكبرى ومن ثم لا يسع مصر أن تقبل احتلال أراضيها بناء على مثل هذه التعلات ٠

(ح) ان الدول المجاورة لروسيا نفسها مثل تركيا وايران والمعرضة لخطر الغزو المباشر لا توجد فيها قوات احتلال أجنبية ولن

تصل قوات الغـــزو الى مصر الا بعد اجتياح تلك الدول وغيرها مما يليها • وتملك بريطانيا كثيرا من القواعد الجوية والاستراتيجية فى البلاد المحيطة بمصر مثل مالطة وقبرص وبرقة والأردن التى يسهل ارسال القوات منها الى مصر فى زمن الحرب •

أما المقارنة بين مصر والمملكة المتحدة بالنسبة لوجود قوات أجنبية فى بريطانيا فالجواب على ذلك يتلخص فيما يلى :

١ — لا نزاع فى أن وجود تلك القوات لا ينطوى على أى مساس بالسيادة البريطانية نظرا لأن الدولتين على قدم المساواة •

٢ — أن هذا الموقف طارىء ومؤقت • أما فى مصر فيعتبر امتدادا لاحتلال ظل ستين عاما •

٣ — لو أن انجلترا طالبت أمريكا باجلاء قواتها عن أراضيها لفعلت ذلك فورا وليس هذا هو الحال بالقياس الى القوات البريطانية فى مصر •

٤ — تباين نظرة كل من الشعبين المصرى والبريطانى الى وجــود تلك القوات الأجنبية فى أراضيه •

وبناء على ما تقدم لا تقبل مصر مرابطة قوات أجنبية فى أراضيها سواء فى وقت السلم أو فى حالة التهديد بحرب وشيكة • أو عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها •

وترى مصر أن الأمر ينبغى أن يعالج على الوجه الآتى :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ناجزا •

(ب) لما كانت مصر شديدة العناية بتقوية جيشها وتزويده بأحدث الأسلحة والعتاد وبخاصة ما يتصل بالدفاع الجوى واتمام التجهيزات المدنية والعسكرية اللازمة كانشاء المطارات والمصانع الحــربية والطرق وغيرها من وسائل المواصلات كل ذلك يقتضى أن تبادر بريطانيا ببذل معونتها لاجابة مطالب مصر فى هذا السبيل •

(جـ) عند قيام حالة تهدد الأمن فى الشرق الأوسط فان الحكومتين تتبادلان الرأى فيما يتصل بالموقف •

(د) اذا وقع اعتداء مسلح على مصر أو اذا دخلت بريطانيا الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على احدى الدول المتاخمة لمصر • فان مصر تتعاون عسكريا فى داخل حدودها وفى نطاق امكانياتها مع بريطانيا العظمى للدفاع عن مصر • وتفصيلات هذا التعاون يجرى الاتفاق عليه فيما بعد •

وفى مثل هذه الأحوال اذا تبين أنه من الضرورى استقدام قوات بريطانية الى الأراضى المصرية فانها سوف تلقى جميع التسهيلات اللازمة لاستقبالها والتى يمكن الاتفاق عليها مقدما •

ومن المقرر أنه بمجرد انتهاء العمليات الحربية فان القوات البريطانية تغادر الأراضى المصرية •

وأن الحكومة المصرية مستعدة لبحث أى مقترحات من الجانب البريطانى طالما أن أساسها الجلاء الناجز عن الأراضى المصرية •

وبعد الانتهاء من إلقاء البيان أردف رفعة النحاس باشا قائلا :
صحيح أننا سنكمل هذه المحادثات مع السياسيين ولكن الأساس هو هذا وأرجو تقدير جهودنا التى بذلناها للوصول الى هذه النتيجة •

فيلد مارشال سليم — لقد أصغيت باهتمام عظيم الى بيانكم كله ولكنكم ظللتم ترددون عبارة « انهاء احتلال القوات البريطانية » مع أننا لا نتحدث عن احتلال ولكن عن التعاون •

رفعة النحاس باشا — هذا ما تقولونه ولكن الشعب يعتبره احتلالا نظرا للظروف التى شرحتها •

فيلد مارشال سليم — لا يسعنى فيما يتعلق بوجود القوات البريطانية فى مصر الا أن أقول أننا اذا عالجنا المسائل من ناحية الدفاع بدلا من ناحية الاحتلال لتغير الموضوع •

رفعة النحاس باشا — أوضحت لك وسائل الدفاع عن مصر دون الحاجة الى بقاء قوات بريطانية •

فيلد مارشال سليم — لا أظن من وجهة النظر العسكرية أنه يمكنكم تأمين الدفاع عن مصر بغير القوات البريطانية فالخطر الذى يتهدد مصر خطر مزدوج • خطر يأتى من الجو وخطر يأتى من البر ومن الضرورى لضمان الدفاع الجوى المجدى عن مصر أن تتوحد قوات البلدين الآن فى وقت السلم لأنها اذا لم تكن معدة من قبل ساء الموقف •

رفعة النحاس باشا — اذا كانت كل الاستعدادات ستتخذ هنا مقدما فلماذا اذن تبقى القوات البريطانية ؟

فيلد مارشال سليم — لا تستطيعون القيام بالاستعدادات مقـدما الا اذا عملت الأسراب الجوية المصرية والبريطانية معا وهذه حقيقة عسكرية ويجب عليكم أن تتدربوا معنا على ذلك ليتم التناسق ومثل ذلك الرادار ويجب أن يعمل فيه البريطانيون مع المصريين فى نفس الوقت• ولا يكفى ارسال الخبراء •

رفعة النحاس باشا — يمكن أن نجد حلا لهـذه المسألة • ونستطيع أن نستخدمهم كخبراء عندنا فكم عددهم مثلا ؟

فيلد مارشال سليم — لا أستطيع اذا شئت الصدق أن أحدد عددهم •

رفعة النحاس باشا — نبحث عن حل لهذه المسألة •

فيلد مارشال سليم —ليس هناك حل • فلابد من التوحيد قبل أن يبدأ الهجوم ويجب أن يقابل الهجوم الجـوى الأول بالتعاون بيننـا ولا يمكن لمصر أن تقوم بمفـردها بذلك فليس لديهـا الرجال أو الخبرة • والطريقة الوحيدة هى أن تكون لنا قوات موحـدة لأننا اذا أتينا بالمعونة البريطانية فجأة جاء ذلك متأخرا اذ يجب أن تكون موجودة من قبل ومعدة قبل الابتداء •

فاذا وقع الهجوم الأول أمكننا مواجهته ويجب أن تعمـل القوات المضادة للطائرات بالتعاون مع المقاتلات والا فقد يحدث أن تطلق القوات المصرية المضادة للطائرات النار على الطائرات البريطانية •

هذه هى تجربتنا فى الحرب الماضية وهذا هو الذى أفادنا • انى أتحدث بوصفى رجلا عسكريا من أجل سلامة الشعب • وذلك فيما يتعلق بالدفاع الجوى •

وأود الآن أن أتحدث قليلا عن الناحية البرية • ان لدينا قوات برية فى غرب أوروبا كلها تحت قيادة واحدة هى القيادة الفرنسية • وهناك مناورات مشتركة وقد دعوت حيدر باشا الى مشاهدتها • والقيادة العليا هيئة موحدة •

ولنعد الآن الى مصر ان هناك سببا آخر لاصرارى على بقاء القوات البريطانية فى وقت السلم هو أنه اذا هوجمت مصر نأمل أن تصلنا قوات من بلاد الدومنيون ومن دول أخرى لامداد قواتنا • واستراليا ونيوزيلانده وجنوب أفريقيا لا تقبل ارسال قوات الى مصر اذا لم نكن فيها •

وانى أؤكد لكم ذلك اذ أنى أعرفهم فانهم لا يقبلون حتى مجرد التفكير فى ذلك وقد يكونون مخطئين ولكنكم تستطيعون بسهولة أن تسألوا وزير استراليا المفوض أو السفير الأمريكى •

رفعة النحاس باشا — يمكنك التأثير عليهم كما تحاول أن تؤثر علينا الآن • أما مسألة القيادة فليس لدينا مانع فى وقت الحرب من أن تكون القيادة لكم أو لنا فهذا أمر غير مهم ولكننا لا نقبل بقاء القوات العسكرية وقت السلم • يجب عليك أن تقدر الظروف كلها ظروفنا وظروف غيرنا • وعليك أن تقنعهم بالظروف التى تحيط بنا •

فيلد مارشال سليم — انه يكون أيسر على رفعتكم اقناع المصريين بوسائلكم من أن أقوم أنا باقناع الاستراليين والنيوزيلانديين وأهالى جنوب أفريقيا ••• الخ •

رفعة النحاس باشا — ان ذلك ممكن اذا أخبرتهم أن النحاس باشا نفسه

بما له من شخصية وقوة لا يستطيع اقناع الشعب ببقاء جندى أجنبى واحد فى مصر •

مستر تشابمان اندروز — هل يدرك الشعب الخطر الذى يواجهه ؟

معالى صلاح الدين بك — الشعب يفهم أن الاحتلال حقيقة واقعة وأن الخطر الآخر هو مجرد تهديد فلا يمكن اقناع الشعب ببقاء الاحتلال لدفع ذلك الخطر •

مستر تشابمان اندروز — هل يدركون أن خطر الاحتلال الروسى أسوأ من الاحتلال البريطانى ؟

معالى صلاح الدين بك — من العسير جدا اقناع الشعب بذلك •

رفعة النحاس باشا — أنا مستعد لبحث أى اقتراح بشرط أن يكون مبنيا على جلاء القوات البريطانية ويسعدنى أن أقابلك مرة أخرى بعد عودتك وبعد أن تحاول اقناع الآخرين •

معالى صلاح الدين بك — يجب أن ننظر الى الناحية النفسية فقد كسب الروس كثيرا فى مصر من هذه الناحية بسبب وجود جيوش بريطانية فيها •

مستر تشابمان اندروز — ان الحرب أقرب هذه المرة مما كانت عليه فى سنة ١٩٣٦ •

معالى صلاح الدين بك — اذا جلوتم كان معنى ذلك أن الخلاف بيننا قد انتهى وتكون النتيجة طيبة جدا • اذ يعطينا جلاؤكم سلاحا يعتد به لأن احدى الحجج التى يحتجون بها هو أننا لسنا بلدا مستقلا ما دام فيها قوات بريطانية •

رفعة النحاس باشا — ان ما تقوله من أن الآخرين لن يأتوا لمساعدتنا عندما يجدون أنكم جلوتم نظرى أى أنه فكرة قد تصدق وقد لا تصدق • ولكن الحالة هنا واقعية وهى حتما تجعل من المستحيل دفع الخطر اذا وقع • فلماذا لا تحاول اقناع الآخرين ثم تعود

وتخبرنا بما يتم ؟ ساعدنى وانتهز هذه الفرصة وحاول اقناع الآخرين .

فيلد مارشال سليم — ليس الأمر نظريا اذ لا يمكنكم أن تطلبوا حضور القوات اذا لم نكن نحن فى مصر .

رفعة النحاس باشا — قل لهم « انكم تساعدون انجلترا عندما تجيئون ولستم تساعدون مصر » ألا تريد أمريكا مساعدتكم ؟

فيلد مارشال سليم — لا شأن لأمريكا بذلك ولا شأن لها بالشرق الأوسط وانى لا أستطيع أن أتكلم بالنيابة عن بلاد الدومنيون .

لقد استمعت الى ما قلتموه وانى أقدر الأثر النفسانى ولكنى أرجو كم أن تتناسوا كلمة « احتلال » .

ان سلامة مصر وانجلترا تتوقفان على وحدة الدفاع بينهما . وانى أوافق على أن ذلك من العسير بالنظر الى تاريخ الاحتلال . ولكن الحكومة الحالية تستطيع أن تفهم الناس أننا لا نعنى احتلالا. أرجو أن تفكروا فى ذلك كما سأفكر من جهتى أيضا .

ان خلافاتنا ليست فى المبادىء ولكن فى طريقة العرض وآمل أن نستطيع التقدم الى مدى بعيد وأن نصل الى اتفاق .

وانى أشكركم على اصغائكم الى . وقد أعود الى مصر حوالى ١٢ يوليو .

مستر تشابمان أندروز — أريد أن أقول كلمة وهى أن فيلد مارشال سير وليم سليم لم يعمل فى مصر ولم يكن عضوا فى جيش الاحتلال وآراؤه آراء موضوعية وغرضه سلامة هذه البلاد . وعلينا أن نحاول عمل شىء جديد .

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم السبت الموافق ٨ يوليو ١٩٥٠ ـ الساعة ٣٠ر٤ مساء

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد صلاح الدين بك	سعادة سير رالف ستيفنسون
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فرج بك	
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى	

سعادة السفير البريطانى — انى أشكر لرفعة رئيس الوزراء ارساله محضر محادثات الفيلد مارشال سير وليم سليم مع الوزراء المصريين الى • وكنت أريد أن أطلع عليه لحرصى على معرفة عما اذا كانت الحكومة المصرية تقدر احتمالات الموقف تقديرا تاما وما ينطوى عليه من عناصر الخطر • ونحن لا ندرى اذا كان الاتحاد السوفيتى سيحاول العثور على نقطة ضعيفة ينفذ منها الى أغراضه ولكن الواضح أنهم يجربون• انى أود أيضا بالنظر الى التدهور السريع للموقف أن أقول ان الحالة العالمية قد تغيرت الى أسوأ وخاصة فى الأيام الأخيرة • وانى أريد منكم أن تبحثوا — كما اقترحت من قبل — اذا كان ثمة مجال لعقد صفقة بيننا • هل عقدت مصر العزم على أن تستخدم كل قواها وتفيد من كل شيء للدفاع عن نفسها ؟

اذا كان الأمر كذلك فان هناك مجالا لعقد صفقة عملية فما دام الطرفان يهدفان الى غرض واحد فلا شك أن هناك مجالا لحل عملى •

انى أوافق تماما على أن علاقتنا بمصر فى الخمسين عاما الماضية لم تكن مرضية أبدا فهل من الممكن أن نقطع الصلة بالماضى وأن نبدأ بداية

جديدة ؟ لقد فهمت أن مصر تقبل ذلك على شرط أن يخرج البريطانيون منها • ولكن اذا كنتم حقيقة تبحثون عن حل عملى فانكم لا تستطيعون أن تزيلوا جميع المنشآت والقوات البريطانية فى مصر ثم تحاولون بعد ذلك اعادتها على أساس جديد فان هذا لا يكون عمليا فى الظروف الحاضرة اذ أن خروجها يستغرق وقتا طويلا كما أن عودتها تستغرق وقتا طويلا وفى هذا الوقت ينهار مركز الدفاع كله •

ان كل بلد فى حاجة الى حلفاء • فلقد دعونا أمريكا الى مساعدتنا وتستطيعون أنتم أن تدعونا الى مساعدتكم • فابحثوا الاحتمالات التى أوضحها لكم الفيلد مارشال سليم • ففى حالة قيام الحرب سيكون الشرق الأوسط احدى النقط الأساسية التى يشن عليها الهجوم • وسيكون الهجوم الأول من الجو ويقترن هذا الهجوم بهجوم للغواصات على المواصلات البحرية ثم يتلو ذلك الهجوم البرى • فاذا كنتم تزمعون صد الهجوم الجوى فينبغى أن يكون فى مصر دفاع جوى كامل أعد من قبل ويشمل الرادار ونظام للمواصلات ونقط للمراقبة ومدفعية مضادة للطائرات ومشروع كامل للدفاع • ومصر فى الوقت الحاضر لا تستطيع أن تقدم ذلك •

ونقترح أن يكون لنا نحن ومصر نظام للدفاع خاص بمصر ليس بالضرورة دفاعا بريطانيا مصريا بل دفاع مصرى يقوم على توحيد قوات البلدين الجوية وتعاونهما • ولن تكون ثمة صعوبة فى تدبير الدفاع البحرى • اذ أن البحرية البريطانية لا تحتاج الى قواعد فى الموانى المصرية الا وقت الحرب • أما عن القوات البرية فانى أوافق تماما على أن مركز هذه القوات فى مصر مختلف • فلنبحث اذن هذه المسألة • اذا كان من المرغوب فيه أن لا تصل الجيوش الغازية الى مصر فان سلطاتنا العسكرية تقول ان ذلك لا يمكن الا اذا كانت فى مصر قوات برية محاربة معدة فى مراكزها عند قيام الحرب • ومن الواضح أن هذا هو أمثل الطرق ولكن قد يكون من الممكن أن ترابط القوات البرية على مسافة قريبة تستطيع منها القدوم الى مصر على وجه السرعة عند قيام الحرب •

وسواء أكان الأمر كذلك أو لم يكن فمن الضرورى على أية حال أن تكون هناك قاعدة عسكرية يجب — لتكون فى حالة تسمح باستخدامها فى وقت قصير أن يكون بها فنيون وموظفون اداريون فى جميع الأنواع • وأغلب القوات البريطانية فى منطقة القنال الآن من الفنيين •

والفكرة التى أود أن ألقى بها فى روعكم وهى امكان التمييز بين الموظفين الفنيين والجند المحاربين • أريدكم أن تبحثوا عما اذا كان جلاء القوات البرية المحاربة عن مصر يقدم دليلا كافيا لدى الشعب المصرى على أن ما تسمونه « احتلال » قد مضى وانتهى • ان قطع الصلة بالماضى قطعا تاما والغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء جميع القوات البرية المحاربة عن مصر تكون ولا شك بادرة بادية من ناحيتنا •

وانى الآن ألخص الأسئلة التى أود أن تجيبوا عنها وهى :

(ا) هل مصر عازمة على الدفاع عن أراضيها بالقوة اذا لزم الأمر ؟

(ب) هل توافق الحكومة المصرية على أن مصر لا تستطيع ذلك بمواردها الخاصة وبغير مساعدة ؟

(جـ) واذا كان الأمر كذلك فهل مصر على استعداد لعقد محالفة حرة ودية مع بريطانيا العظمى حتى يتحقق غرضهما المشترك لضمان سلامة مصر وجميع مناطق الشرق الأوسط ؟

(د) واذا كان الأمر كذلك فهل يوافق المصريون على أن ينظم الدفاع الجوى عن مصر بمساعدة البريطانيين حتى يمكن لمصر الاضطلاع بهذه المسؤولية وحدها ؟

(هـ) هل تدرك الحكومة المصرية أن الدفاع البرى عن مصر مستحيل الا اذا كانت هناك قاعدة عسكرية معدة للعمل فى الأراضى المصرية وقابلة للاتساع عند الحاجة وأن قيام مثل هذه القاعدة يقتضى عددا وفيرا من الموظفين الفنيين والاداريين لا يمكن أن تقدمهم مصر ؟

(و) واذا كان الأمر كذلك فهل يعتبر جلاء القوات البرية المحاربة كنهاية

« للاحتلال » اذ أنه من الواضح أن الموظفين الفنين والاداريين لا يستطيعون احتلال بلد من البلاد ؟

معالى وزير الخارجية — أشعر وأرجو أن يشاركنى السير رالف هذا الشعور بأن الموقف الدولى يستدعى من الطرفين المبادرة الى العمل على تصفية المسائل القائمة بين مصر وبريطانيا . وقد لا تكون لهذه المحادثات التى تجرى الآن أكثر من صفة تبادل الرأى ومع ذلك فأنا أعلق عليهما أهمية كبيرة وأرجو أن تساعد على ما نرمى اليه من تصفية جو العلاقات المصرية البريطانية . ومن المهم للوصول الى هذه الغاية أن تتحدث بكل صراحة كما أنه لا بد من الرجوع الى الماضى لأننا فى ضوئه نستطيع أن نفهم الموقف على حقيقته .

أن الرأى العام المصرى مجمع اجماعا لا يشذ عنه أحد على أمرين : —

١ — جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء ناجزا .

٢ — وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

وقد اعتبرت مصر دائما أن الاحتلال البريطانى ماس بسيادتها ومهدر لشخصيتها لأنه كان كذلك فى تاريخه الطويل مدى ٦٧ عاما . وقد تغيرت الحجج التى كانت تستند اليها بريطانيا فى احتلال مصر وتعددت الوعود بالجلاء عنها ولكن الوعود الكثيرة لم تتحقق حتى اليوم وكانت بريطانيا تجد دائما حجة لبقاء الاحتلال .

والحجة التى انتهت اليها بريطانيا فى السنوات الأخيرة هى عجز مصر عن أن تدافع عن نفسها بمفردها . أبديت هذه الحجة فى المفاوضات التى دارت بين الطرفين منذ سنة ١٩١٩ الى أن انتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة ١٩٣٦ وفى هذه المعاهدة مادة تقول بصريح العبارة أن وجود قوات بريطانية فى مصر ليس له صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال .

ويشعر الرأى العام المصرى ولست أعنى رجل الشارع وحده بل أعنى أيضا العقلاء والمفكرين والقادة الجميع يشعرون بأن مصر اذا لم تكن اليوم مستطيعة أن تدافع عن نفسها بمفردها فان الجانب الأكبر من المسئولية عن ذلك ان لم تكن المسئولية كلها تقع على عاتق بريطانيا . لقد كان اشراف بريطانيا على الأمور مدى خمسين عاما كافيا لاعداد مصر للدفاع عن نفسها ولكنها لم تفعل .

وكان من الممكن على الأقل لو أدركت بريطانيا العظمى المصلحة المشتركة على حقيقتها ان تتدارك مع هذا الفراغ فى الفترة الواقعة بين سنة ١٩١٩ وبين سنة ١٩٣٩ أى بين نهاية الحرب العالمية الأولى وقيام الحرب العالمية الثانية ولكنها بدلا من هذا حرصت على بقاء احتلالها فى مصر وعلى بقاء مصر ضعيفة لا تستطيع الدفاع عن نفسها ليكون هذا الضعف حجتها فى استمرار الاحتلال .

والحجة التى تستندون اليها الآن لبقاء الاحتلال فى صورة ما وهى الخوف من العدوان الروسى كانت موجودة دائما وستظل موجودة دائما فاذا قبلتها مصر فمعنى ذلك أنها تقبل تأييد الاحتلال . كانت هـذه الحجة موجودة قبل الحرب العالمية الأولى فى صورة الخطر الألمانى وقبل الحرب العالمية الثانية فى صورة خطر محور ألمانيا ايطاليا — اليابان وبعد الحرب العالمية الثـانية فى صورة الخطر الروسى . ولو أننا افترضنا اليوم أن الكتلة الغربية قضت نهائيا على الخطر الروسى فلن يخل الحال فى المستقبل من خطر جديد فى صورة دولة تطمع فى أن تسود العالم .

السفير البريطانى — ان قوات الدفاع البريطانية فى أنحاء العالم قد اتسعت الى أبعد مدى وأننا نجد من الصعب الاستمرار فى تحمل العبء وحدنا . وأن هدفنا هو أن نجعل مصر من القوة بحيث تحمل عنا على الأقل جزءا من عبء المحافظة على سلامة الشرق الأوسط . أن غرضنا الآن أن نجعل من مصر دولة قوية تدافع عن نفسها .

فلسنا نريد البقاء هنا لا قدر الله .

معالى وزير الخارجية — انى سعيد جدا لسماع هذا .

سعادة السفير البريطانى — هذه هى احدى الأفكار التى حاول الفيلد مارشال سير وليم سليم بناء على تعليمات مباشرة من الحكومة البريطانية أن يؤكدها للحكومة المصرية .

معالى وزير الخارجية — انى سعيد جدا لسماع هذا التعليق الذى يدل على خطة جديدة بل أسمح لنفسى بأن أقول على عقلية جديدة وأؤكد لك أننى من جهتى أرحب كل الترحيب بأن تتولى مصر اليوم قبل الغد هذه المهمة . وقد سبق لى أن ذكرت لسعادة المستر بيفن فى حديثى معه عندما مر بمصر فى الشتاء الماضى أن تقوية الجيش المصرى هى مفتاح الموقف كله . وكم كنت أود أن يحدث هذا التغيير فى الخطة البريطانية منذ عقدت المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ وفى اعتقادى أن المدة التى مضت منذ عقدها كانت كافية وفوق الكفاية لكى تصبح مصر اليوم قادرة على أن تحمل هذا العبء . ثلاث سنوات مضت منذ عقدت المعاهدة حتى وقعت الحرب كان يمكن فى أثنائها عمل الكثير لتقوية الجيش المصرى وكذلك فى أثناء الحرب نفسها حينما كانت الأسلحة تتدفق من أمريكا وفقا لقانون الاعارة والتأجير وتعطى لروسيا . وكذلك بعد الحرب اذ كانت هناك بقايا أسلحة كثيرة ممكن أن تستفيد منها مصر ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . وأخشى أن أقول أنه لم يحصل لأن الجانب البريطانى لم يكن يرتاح فى الماضى لأن يرى مصر قوية أى أن الثقة كانت منتفية من هذه الناحية وانتفاء الثقة هذا هو الذى عقد الأمور حتى وصلت الى المأزق الحالى .

ويخيل الى ان عامل انتفاء الثقة أيضا وعدم الرغبة فى أن تأخذ مصر المكان الذى تستحقه كدولة لها امكانياتها الكثيرة من النواحى المادية والمعنوية كان هو السبب أيضا فى السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى السودان لأن مصر المستقلة الفتية القوية المتحدة مع

السودان يمكن أن تتبوأ مكانا مرموقا فى الشرق الأوسط على رأس كتلة قوية من الدول العربية وفى علاقات طيبة وطيـدة مع الكثير من الدول الاسلامية والشرقية . وهـذا ما يظهر لى أن السياسة البريطانية لم تكن ترتاح اليه واذا كان هذا التغيير الذى أعربتم عنه قد حدث فى السياسة البريطانية بالنسبة لمسألة الدفاع التى ترتبط بها مسألة الجلاء فأرجو أن يكون قد حدث تغيير مماثل له بالنسبة لمسألة السودان .

ولكى أستكمل الصورة أود أن أشير بصراحة الى مسألة ثالثة وهى مسألة اقامة اسرائيل فى جانب مصر . يجب أن أقول لك فى اخلاص وصراحة أن الشعور العام هو أن بريطانيا قد أقامت هذه الدولة على حدودنا لتكون شوكة فى جانبنا وخطرا يتهددنا لكى لا تخلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولى اللائق بها .

سعادة السفير البريطانى — من المحزن أن أرى الى أى مـدى بلغت قلة الثقة .

معالى وزير الخارجية — أظنكم سواء استطعتم موافقتى على ذلك أو لم تستطيعوا توافقونى على كل حال أن قيام اسرائيل وهو ما انتهت اليه سياسة بريطانيا الخاصة بوعد بلفور قد أصبح من المشاكل الكبرى التى تشغل بحق بال مصر وبال الدول العربية وتهـدد السلام فى الشرق الأوسط وتترك آثارا دامية فى صورة مشكلة اللاجئين .

هذه هى أهم الأسباب النفسية والمنطقية والسياسية التى أفضت الى أزمة العلاقات الحالية بين مصر وبريطانيا ويمكن تلخيصها فى سوء الظن وانتفاء الثقة ولا يستطيع منصف أن يلوم مصر على هذه الحالة . فاذا كنتم حقا قد وطدتم أنفسكم على قطع الصلة بالماضى فلن يحدث ذلك الأثر المطلوب الا اذا قطعت هذه الصلة قطعا تاما بالجلاء الكامل الناجز وبالمبادرة الى تزويد الجيش

المصرى بكل ما يلزمه من سلاح وعتاد وامداد مصر بكل ما يلزمها لاستكمال معدات الدفاع عن نفسها والتسليم بصفة عملية بوحدة مصر والسودان والكشف عن كل عمل يراد به فصم هذه الوحدة فاذا تم ذلك فانى أؤكد لك أن جو العلاقات المصرية البريطانية سينقلب من النقيض الى نقيضه فيصبح على أتم صفاء ويسود الثقة والاطمئنان والتعاون بين البلدين •

ويهمنى أيضا أن أشير الى عامل جوهرى كبير الأهمية يقتضى من ناحيتكم نفسها المبادرة الى الجلاء الناجز الكامل وهو أن الشعب المصرى لا يمكن أن يشعر حقا بأنه يدافع عن نفسه ضد الغزو الأجنبى ما دام الاحتلال قائما بين ظهرانيه على أية صورة من الصور بل هو فى الواقع يشعر — وله الحق — بأن أى هجوم يتعرض له الوطن المصرى لا يكون مقصودا لذاته بل يقع بسبب وجود قواتكم فى مصر •

والآن أجيب اجابة عامة على الأسئلة التى وجهتموها فأقول :

نعم أن مصر مصممة على أن تتولى الدفاع عن نفسها وهى توافق على عقد محالفة دفاعية مع بريطانيا العظمى بشرط الجلاء الناجز الكامل وأن تكون هذه المعاهدة معاهدة الند للند على قدم المساواة •

وانى أحيلكم على التفصيلات التى أدلى بها رفعة النحاس باشا الى الفيلد مارشال سليم فى اجتماعهما الأخير ففى هذه التفصيلات الرد الكافى على جميع ما تتضمنه أسئلتكم فى المسائل الأخرى •

على انى من باب الوقوف على جميع آرائكم أرجو أن أسألكم بدورى عن عدد القوات البريطانية الموجودة الآن فى مصر وكم منها يعتبر من القوات المحاربة وكم عدد الطيارين وكم عدد الفنيين وكم عدد العمال وكم عدد الصناع وكم عدد الاداريين وما هى الصفات الخاصة التى تستلزمها الأعمال المنوطة بهم ؟

محضر

محادثة مع حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وسعادة الفيلد مارشال سير وليم سليم والسفير البريطانى

يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٥٠ – الساعة ١٠ر٣٠ صباحا

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد صلاح الدين بك
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فرج بك
حضرة صاحب المعالى مصطفى نصرت بك
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى

سعادة الفيلد مارشال سير وليم سليم
سعادة سير رالف ستيفنسون

معالى وزير الخارجية — هل نواصل محادثاتنا السابقة ؟

فيلد مارشال سليم — لا يسعنى الا أن أفكر أن المسألة الكورية تضرب لنا مثل الفراغ فى وقت الحرب فان كوريا الجنوبية قد أخذت على غرة ولم يكن هذا ليحدث لو كان فيها قوات أمريكية • وقد أثار الوزراء المصريون مسألة سحب القوات البريطانية من مصر وأنتم ترون ما حدث لكوريا •

سعادة السفير البريطانى — وفى الوقت نفسه تتحمل كوريا الآلام من جراء ذلك •

معالى وزير الحربية — لو أنهم سلحوا كوريا الجنوبية لاستطاعت الدفاع عن نفسها •

فيلد مارشال سليم — لو كان فى كوريا قوة أمريكية صغيرة لما فكروا فى غزوها •

معالى وزير الحربية — اذا كان البريطانيون يريدون أن يكونوا على مقربة من قنال السويس فى فلسطين فهناك عدة أماكن يمكن أن يرابطوا فيها •

فيلد مارشال سليم — لعل قطاع غزة هو أحد هذه الأماكن ؟

معالى وزير الحربية — يجوز •

معالى وزير الخارجية — اننى على العكس أرى فى حادث كوريا مؤيدا لوجهة النظر المصرية فلا شك أن هذا الخطر كان واضحا للولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك فقد قررت سحب جنودها التى كانت تحتل كوريا الجنوبية وسحبتها فعلا وذلك لأن هناك اعتبارات سياسية وأدبية واعتبارات أخرى تتعلق بالعدالة وبميثاق هيئة الأمم المتحدة الخ • أوجبت سحب القوات الأمريكية رغم احتمال الخطر • ثم أن المقارنة لا تستقيم على اطلاقها لأن هناك فارقا كبيرا بين الحالتين فكوريا الجنوبية ملاصقة لكوريا الشمالية التى يحتلها السوفيت والتى هى بدورها ملاصقة لأرض شيوعية فى حين أن مصر بعيدة عن خط الهجوم الأول والمتفق عليه أن الأمر يحتاج الى أربعة أو ستة أشهر حتى تصل الجنود الزاحفة الى مصر وليس الحال كذلك فيما يتعلق بكوريا •

فيلد مارشال سليم — ان عامل الوقت بالطبع له أهمية بالغة • فان سرعة الهجوم البرى تتوقف على نظام الدفاع وعلى الدفاع الجوى • وليس صحيحا تماما أن يقال أن الأمر يحتاج الى أربعة أشهر حتى تصل الجنود الزاحفة الى مصر • فالأمر يتوقف على مقدار التأخير الذى ينزل بالجنود الزاحفة • صحيح أن الأمريكيين سحبوا جنودهم من كوريا الا أننى أظن أنكم توافقوننى على أنه لو بقى الأمريكيون فى كوريا لما هوجمت •

معالى وزير الخارجية — اننى أوافق الفيلد مارشال على أنه لو بقيت الجنود الأمريكية فى كوريا الجنوبية فالمرجع أن كوريا الشمالية لم تكن لتهاجمها ولكن ذلك لا يمكن أن ينهض حجة على استمرار الاحتلال البريطانى فى مصر بأية صورة من الصور للأسباب الكثيرة التى شرحها لكم رفعة النحاس باشا فى المحادثات السابقة والتى لم

يفتنى أن أشرحها لسعادة السفير فى اتصالاتى معه • والأسباب التى أدت الى سحب الجنود الأمريكية من كوريا الجنوبية أضعف بكثير من الأسباب التاريخية والنفسية والعملية والسياسية التى من أجلها أصبح الشعب المصرى لا يطيق أن يسمع شيئا عن بقاء الاحتلال فى مصر ولا يمكن تغيير هذه الحالة بمجرد القول بأن بقاء هذه القوات لا يتصف بصفة الاحتلال فقد جاءت هذه العبارة صريحة فى معاهدة ١٩٣٦ ودلت الحوادث التالية بعد ذلك على أن هناك فرقا كبيرا بين ما يقال ويكتب وبين الواقع العملى •

والذى أرجوه من سعادة الفيلد مارشال أن لا ينظر الى الموقف على ضوء الحقائق العسكرية البحتة وحدها وأن ينظر أيضا الى الحالة النفسية التى اعتبر أنها تدخل فى الواقع بقسط كبير فى العوامل العسكرية التى يتعين على قائد عظيم كالفيلد مارشال سليم تقديرها ولا شك أن سعادته يوافقنى على أن مصر الراضية المطمئنة الى نيات بريطانيا العظمى بعد الجلاء تستطيع أن تقوم بنصيب فى الدفاع عن نفسها وخدمة قضية السلام المشتركة أوفى بكثير من النصيب الذى يمكن أن تقدمه مصر الساخطة التى تشعر بأن هناك مساسا بسيادتها واستقلالها • بل أنا لا أستطيع أن أتصور كيف يمكن أن يقوم أى تعاون فى هذه الحالة • لقد سبق أن أوضح لكم رفعة النحاس باشا أننا راغبون فى الدفاع عن بلادنا وأننا نقبل أن نكون حلفاء على أن يسبق ذلك الجلاء • ومن المستطاع اذا خلصت النيات وقبل هذا الأساس أن يتوفر لمصر فى بلادها كل وسائل الدفاع والاستعداد وأن تقدم لها بريطانيا العتاد اللازم للوصول الى تلك الغاية حتى اذا وقعت الحرب وعادت الجنود البريطانية فى هذه الحالة وفقا للمحالفة أمكن أن تقوم مع القوة المصرية بما يستلزمه الدفاع •

والذى أعتقده باخلاص وأرجو أن توافقونى عليه هو أن تأكيدنا بأن مصر عازمة على الدفاع عن نفسها وأنها تقبل تحالفا

مع بريطانيا يجب أن يكون كافيا لاطمئنان بريطانيا • وبناء عليه يحسن أن نشرع على الفور فى سد النقص فى وسائل الدفاع وفى استعدادات الجيش المصرى دون أن يضيع الوقت الثمين •

واذا كانت حوادث كوريا ذات دلالة فى هذا الصدد فدلالتها الكبرى من وجهة نظرى هى أنكم تأخرتم كثيرا فى امداد الجيش المصرى بالأسلحة اللازمة له ولو تم ذلك منذ زمن بعيد — وقد كان مستطاعا — لاختلف الموقف الآن ولما وجدتم أى سبب تبدونه لبقاء القوات البريطانية فى مصر •

والواقع أن هناك حلقة مفرغة يجب أن نضع حدا لها فمصر تطلب الجلاء وأنتم من جهتكم لا تريدون الموافقة على ذلك ومن أجل هذا لا تمدون الجيش المصرى بالسلاح اللازم له ويبقى الجيش المصرى ضعيفا وتبقى لكم حجتكم فى استمرار بقاء القوات البريطانية فى مصر • ولو أنكم بدأتم من نقطة الابتداء التى تمليها أحوال مصر الداخلية وهى توطيد النفوس على جلاء القوات البريطانية جلاءا ناجزا لكان معنى ذلك أنكم تجدون مصلحة فى المبادرة الى تجهيز الجيش المصرى بالسلاح اللازم له •

فيلد مارشال سليم — أنه ليس من مصلحتنا فحسب بل هى رغبة من جانبنا أن نجعل الجيش المصرى أقوى ما يكون • على أنه يبقى بعد ذلك أن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها • وليست لنا فكرة خفية فى ابقاء الجيش المصرى ضعيفا فكلما كان الجيش المصرى قويا كلما ازداد سرورى بذلك • وصدقونى أننا نعمل على تقوية الدفاع الجوى وسنعمل نفس الشىء بالجيش المصرى •

اننا متفقون على شيئين ومن الخير للجميع أن تحصل عليهما :

١ — أن تكون القوات المصرية أقوى وأحسن ما تكون اعدادا •

٢ — أن تعقد محالفة محددة بيننا لهذا الغرض •

ومجرد قيام تحالف بيننا لا يضمن السلامة • فالتحالف يجب أن يقوم على أربعة أشياء :

١ — وجود مركز لرياسة الجيش بالمواصلات اللازمة له •

٢ — توفر قاعدة تكون معدة لاستقبال جميع النجدات فى الحال واقامتها •

٣ — قيام دفاع جوى يستطيع العمل على الفور •

٤ — وجود قوة سريعة الحركة للاشتباك بالعدو •

فاذا استطعنا أن نجد وسيلة تتوفر لنا بها هذه الأشياء وفى الوقت نفسه ترضى الشعب المصرى أمكن تسوية كل شىء •

معالى وزير الخارجية — اننى سعيد بأن أسمع من سعادة الفيلد مارشال أنكم حريصون على امداد الجيش المصرى بما يلزمه من الأسلحة المختلفة وأود أن أذكر فى هذا الصدد أننى أردت أن أقابلكم اليوم بمفردى ولم يكن متفقا على أن يحضر معى معالى وزير الحربية بل كان المفهوم أن يراكم بمفرده فيما بعد • ولكن معاليه اتصل بى صباح اليوم ورأى أن يقابلكم مجتمعين وكان السبب فى هذا أن الأسلحة القليلة المتفق على اعطائها للجيش المصرى لم يسلم شىء منها منذ مقابلتنا الأخيرة • وفكرة مصر فى التسليح ليست شيئا قليلا اذ يجب أن يتناسب هذا التسليح مع عدد سكان مصر ومساحتها وموقعها الاستراتيجى ومع رغبتها فى الدفاع عن نفسها وعن قضية الديمقراطية والسلام العالمى • اننا حينما نرى الأسلحة تتدفق من أمريكا على دول الأطلنطى وعلى تركيا واليونان وايران ونجد مصر تعامل معاملة مختلفة لا يسعنا الا أن نستغرب ذلك ونتساءل عن علتـه • وأود أن أضيف أننا نرى محالفات كثيرة تعقد هنا وهناك ولا يكون من نتيجتها وجـود قوات أجنبية فى الدول التى تعقد هذه المحالفات معها • فلا توجد قوات أجنبية

فى تركيا وهى واقعـة فى خط الخطر الأول • ولا فى أكثر دول الحلف الأطلنطى ان لم يكن كلها • ولا توجد الآن قوات بريطانية فى الهند أو الباكستان • ولهذا كله فضلا عن الأسباب الخاصة بمصر أرجو من الفيلد مارشال سليم أن يبدأ كما قلت الابتداء الصحيح بتوطيد النفس على جلاء القوات البريطانية جلاءا ناجزا • وأؤكد له أنه اذا بدأ هذا الابتداء فسيكون من المستطاع التغلب على أية صعوبة ورفع وسائل الدفاع فى مصر الى المستوى اللازم على أن تكون مصرية وعلى أن تستخدم فى وقت الحرب بواسطة حليفتنا •

فيلد مارشال سليم — تقول اننا نعطى تركيا سلاحا والواقع أننا لانعطيها • وثمة فارق كبير بين البلاد التى ارتبطنا معها بالتزامات خاصة وبين البلاد التى سنأتى لمعاونتها وقت الحرب • فاذا كنا سنرسل بنجدات الى بلد فلا بد أن تكون هناك الاستعدادات اللازمة لتلقى هذه النجدات •

معالى وزير الخارجية — لا أدرى ما تعنون !

فيلد مارشال سليم — ان اتجاه السياسة كله يتحول اليوم فى كل مكان الى الدفاع المشترك •

معالى وزير الحربية — اذا أعطت بريطانيا للجيش المصرى جميع السلاح اللازم له فانى أؤكد لكم أن مصر سوف تستطيع الدفاع عن نفسها •

فيلد مارشال سليم — لست أدرى اذا كان لدينا جميع المعدات فمثلا طلبتم منا دبابات شيرمان وقد طلبوا منى فى جميع البلاد التى زرتها تقريبا دبابات شيرمان طلبوا ذلك فى بورما واستراليا ونيوزيلندا ••• الخ • وليس لدينا شىء منها • واذا نحن أرسلنا اليكم جميع المقادير التى تطلبونها فالمرجح أن نحرم نحن أنفسنا منها •

معالى وزير الخارجية — من المسلم أن مصر نقطة استراتيجية هامة

ولذلك فانه يجب عليكم أن تعطوها السلاح الكافى لاعداد نفسها .

فيلد مارشال سليم — ليس لدينا سلاح كاف لاعطائه لكل بلد .

معالى وزير الخارجية — أن النقطة هى أنه اذا كان لديكم كمية محدودة من السلاح للدفاع عن منطقة القنال فيجب أن تعطى هذه الكمية المحدودة لمصر باعتبار أن لها الأولوية على حليفتهـا فى الدفاع عن نفسها .

فيلد مارشال سليم — قل لى ماذا أفعل مع فرنسا ؟

معالى وزير الخارجية — هذا شأنكم وحدكم .

فيلد مارشال سليم — لعله مما يساعد على حل المشكلة أن تتقدموا ببعض اقتراحات لتسوية ترضى الطرفين .

معالى وزير الخارجية — سأبحث ذلك فى اجتماعى القادم بسعادة السفير البريطانى .

محضر

محادثة بين معالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم الخميس ٣ أغسطس سنة ١٩٥٠ الساعة ٣٠ر٥ مساءً

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك	سعادة سير رالف ستيفنسون
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فرج بك	
حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح عمرو باشا	
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى	

سعادة السفير البريطانى — أستطيع الآن أن أقدم لكم اجاباتى على الأسئلة التى وجهتموها فى الاجتماع الماضى :

القوات المقاتلة وتتكون من تشكيلات الميدان مع وحداتها الادارية :

	٤٥٠	ضابط
	٨١٥٠	جندى وصف ضابط
المجموع	٨٦٠٠	

القيادة العامة والاشارات :

	٤٥٠	ضابط
	٢٧٥٠	جندى وصف ضابط
المجموع	٣٢٠٠	

رجال القاعدة الدائمين :

	١٢٠٠	ضابط
	١٠٨٠٠	جندى وصف ضابط
المجموع	١٢٠٠٠	

حرس القاعدة الدائمين (أغلبهم من أهالى جزيرة موريس):

١٠٠ ضابط

٨٤٠٠ جندى وصف ضابط

المجموع ٨٥٠٠

الدفاع الجوى :

٧٠ ضابط

١٦٣٠ جندى وصف ضابط

المجموع ١٧٠٠

المجموع الكلى للجيش ٣٤٠٠٠

المصريون :

عمال مهرة (كتابيون وميهنيون وصناع الخ ..) :

١٦٠٠٠ عامل

عمال غير مهرة (خفراء وخدم) :

٤٥٠٠ عامل

عمال يومية :

٢٠٩٠٠ عامل

المجموع ٤١٤٠٠

مفردات رجال القاعدة الدائمين :

فرقة خدمة الجيش الملكية :

٣٠٠٠

فرقة مهمات الجيش الملكية :

٢٨٠٠

فرقة المهندسين الكهربائيين والميكانيكيين الملكية :

١٥٠٠

سلاح الطب الملكى :

٦٥٠

سلاح المهندسين :

٢٥٠٠

سلاح الاشارات الملكى :

٢٠٠

خزينة الجيش :

٦٠٠

البوليس الحربى :

٢٥٠

السجون العسكرية :

٢٠٠

مكتب تسجيلات القاعدة :

٣٠٠

عمال طرق وخفراء وحرس :

١٠٠

تعليم (مدارس أطفال ومكاتب وتعليم بالفين ٠٠ الخ) :

١٥٠

الفرقة البيطرية للجيش :

٣٠

مكتب الايجارات والتعويضات :

١٥

المجموع الكلى من ١١٠٠٠ الى ١٢٠٠٠

سلاح الطيران الملكى :

٢١١	طيار	
٩٣	ضابط	يشتغلون باعمال فنية
٣٨٨٧	جندى وصف ضابط	
٢٧٤	ضابط	يشتغلون بأعمال ادارية
٤١٤٨	جندى وصف ضابط	

القيادة العامة :

٥٨ ضابط
يشتغلون باعمال رياسة الجيش الفنية

٢١٦ ضابط
يشتغلون بأعمال رياسة الجيش الادارية

المجموع :

٢١١	طيار
٦٤١	ضابط
٨٠٣٥	جندى
٨٨٨٧	المجموع

المدنيون :

٢٢٠	مدنيون بريطانيون (مهندسون ومهندسون معماريون ومحاسبون وكتبة .. الخ)
٩٠٠٠	مصريون (٢٥٪ منهم غير مهرة و ٧٥٪ مهرة)
٩٢٢٠	المجموع

القاعدة الأساسية — هذه القاعدة يجب صيانتها لاستخدامها بواسطة الجيش البريطانى وقت الحرب وهى تحتوى على كميات هائلة من المهمات اللازمة لتزويد الوحدات الموجودة والامدادات واعدادها للمستوى اللازم للحرب ويمكن تشبيه القاعدة بمحل هائل للبيع بالجملة كل المخزون فيه تملكه بريطانيا . واقتراح جلاء البريطانيين عن القاعدة لا يمكن قبوله اذ أنه غير عملى والعدد الحالى هو أقل عدد يمكن به صيانة القاعدة وادارتها ادارة وافية .

والفكرة لعقد محالفة دفاعية بين مصر وبريطانيا هى ابعاد الحرب بقدر الامكان عن القنال . وعلينا من أجل ذلك أن نشجع روح المقاومة فى البلاد الشمالية الشرقية . فاذا لم يكن فى مصر قاعدة فان عملية اعدادها من جديد ستكون عملية بطيئة جدا وان سلامة مصر نفسها تعتمد على سرعة اعداد هذه القاعدة .

وقد اقترح امكان تنفيذ أحد النقط الأربع التى بينها الفيلد مارشال سليم وهى نقل القوات السريعة الضاربة الى غزة بيد أن هذا الاقتراح لم ينظر فيه بعد وكل ما يمكننى أن أقوله من وجهة

النظر العسكرية وكذلك من وجهة النظر السياسية أن هذا مستحيل الا اذا عقد صلح بين اسرائيل ومصر اذ أن نقل هذه القوات الى غزة يكون مستحيلا اذا كانت اسرائيل معادية أو محايدة ولهـذا أرى لزاما على أن أصر على أن وضع هذه القوات فى غزة لا بد أن يكون أساسه الصلح بين مصر واسرائيل .

وهناك نقطة أخرى أود أن أدلى بها الآن :

يتعذر على مصر أن تقبل المقارنة بين مرابطة جنودنا فيها وبين مرابطة جنودنا فى هولاندا . على أن هناك قياسا آخر بين الجنود المرابطة على القنال وبين الولايات المتحدة فى بناما . فقناة بناما تحرسها جنود الولايات المتحدة . كذلك توجد قاعدة بحرية فى كوبا ويرحب الكوبيون بوجودها عندهم .

معالى وزير الخارجية — قبـل أن أعلق على هـذه التفصيلات الـكثيرة التى تفضلتم بالأدلاء بها أود أن أسأل سؤالين :

أولا — هل كان فى نيتكم عندما وافقتم على مشروع صدقى — بيفن أن تحتفظوا بهـذه القاعدة فى مصر بعـد تمام الجلاء فى سبتمبر سنة١٩٤٩ واذا كنتم فى ذلك الوقت قد أزمعتم عدم الاحتفاظ بها فهل لنا أن نفهم أن الدفاع عن الشرق الأوسط الذى يهمكم دائما وفقا للنظريات التى تذهبون اليها لا يحتاج الى هذه القاعدة .

وسؤالى الثـانى خاص بالدفاع المشترك فى مشروع صدقى — بيفن المشار اليه فالمفهوم لدى أن هذا الدفاع المشترك لم يكن يتجاوز تبادل الرأى بين كبار القواد من الفريقين دون حاجة الى أى تعاون واسع المدى فى كل هذه التفصيلات التى تضمنها بيانكم فهـل ما فهمته صحيح أم أنكم كنتم تقصدون بالدفاع المشترك غير ما فهمناه ؟

سعادة السفير البريطانى — أخشى أنكم بسؤالكم هذا قد أخذتمونى على غرة وعلى غير استعداد اذ من جهة ليس لدى أوراقى للرجوع اليها . على أننى يمكن أن أقول لكم أنه كان مزمعا نقل القاعدة كلها ولكن الموقف فى ذلك الوقت كان يختلف عن الموقف الآن . فقد كان من الممكن حين ذاك نقل القاعدة بقضها وقضيضها . فقد كان هناك مكان تنتقل اليه حين ذاك . وحاجات القاعدة هى توفر المواصلات وشىء من الصناعة والقوة العاملة .

معالى وزير الخارجية — أخشى أن أضطر الى توجيه سؤال ثالث عن المكان الذى كنتم تزمعون نقل القاعدة اليه ولا يخفى على سعادتكم أهمية ذلك بالنسبة لأحاديثنا .

سعادة السفير البريطانى — أخشى أننى لا أستطيع الاجابة على هذا السؤال ولكنى كنت أظن أنه من الممكن استنتاج ذلك من محاضر المفاوضة .

معالى وزير الخارجية — اذا استنتجنا أنكم تقصدون نقلها الى فلسطين التى كانت اذ ذاك تحت انتدابكم أفلا يستطاع الآن نقلها الى شرق الأردن والأجزاء الفلسطينية الأخرى الواقعة تحت يدها مضافا الى ذلك شقة غزة ؟

سعادة السفير البريطانى — هذا لا يمكن أن يكون مكانا صالحا اذ ليس فيه مواصلات أو موانىء أو قوة عاملة .

معالى وزير الخارجية — هل لى بعد ذلك أن أسأل عن الأهمية الاستراتيجية للأماكن الموجودة تحت يد اسرائيل وكيف تنظرون اليها فى برنامجكم الخاص بالدفاع عن الشرق الأوسط وهل هناك أى تفاهم خاص بها بينكم وبين حليفتكم أمريكا ؟

سعادة السفير البريطانى — فيما يتعلق أولا بالأهمية الاستراتيجية للبلاد والأراضى الموجودة تحت يد اسرائيل أقول أن الدفاع عن الشرق

الأوسط يكون مستحيلا تقريبا بدون اسرائيـل واذا نظرتم الى الخريطة فستجدون مبلغ أهميتها .

أما مسألة التدبير المتفق عليه بين أمريكا وبيننا فهى مسألة دقيقة . على أنى أعرف على وجه العموم أن الأمريكيين سيتركون هذا الجزء من العالم لبريطانيا وحلفائها ولست أدرى اذا كانت ثمة تدبيرات لارسال قوات اليه .

معالى وزير الخارجية — اذا كان المتفق عليه بوجه عام ترك الدفاع عن هذه المنطقة لبريطانيا فهل فكرتم أو فكرت الولايات المتحدة فى أن تحل أو تنشىء قواعد فى اسرائيل لهذا الغرض مع ما ذكرتموه من أهميتها الاستراتيجية الكبيرة ؟

سعادة السفير البريطانى — فيما يتعلق ببريطانيا ان علاقاتنا مع اسرائيل لا تسمح لنا بالنظر فى مثل هذا الاقتراح .

معالى وزير الخارجية — وهل تعتقدون أن علاقاتكم بمصر هى التى تسمح باستبقاء قواعد فيهـا رغم ما أوضحناه لكم من أسباب عن تاريخ الاحتلال ونظرة الشعب المصرى بأسره اليه .

سعادة السفير البريطانى — انى أرجو باخلاص أن يفهم الشعب المصرى أن العلاقات بين البلدين تقوم الآن على أساس جديد يجعله يقبل فكرة تقديم الضيافة للقاعـدة العسكرية والقيادة العامة لبلوغ أغراضنا الدفاعية المشتركة .

معالى وزير الخارجية — أود بعد هذه الأسئلة الكثيرة أن أعود الى التعليق على بيانكم وسأحتفظ بالتعليق المفصل لفرصة مقبلة بعد أن أفحصه على مهل . أما الآن فأكتفى بتعليق عام وأول ما أود أن أثيره هو أن أسـأل هـل تكون الثقـة أساس محالفتنا أم لا ؟ وأظنـكم توافقونى على أن المحالفة لا تتصور الا على أساس الثقة . واذا كان الأمر كذلك فلا أهمية لتكاليف القاعدة التى تحتفظون بها الآن

فى فايد • ومهما تكن تكاليفها فلا بأس من تسليمها الى حلفائكم المصريين بشرط واحـد هو أن يكونوا قادرين على اسـتلامها والمحافظـة بها بالحالة التى تسلم بها الينا لامكان اسـتخدامها وتوسيعها فى حالة الحرب حينما تصل جنودكم وجنود حلفائكم الى مصر بمقتضى المعاهدة • وهذا ما أظنه مستطاع دون حاجة الى بقاء قواتكم المحاربة أو غير المحاربة فالبيان الذى تفضلتم به يؤيد فى الواقع ما أذهب اليه لأن جميع هؤلاء الذين سميناهم فى أول الأمر فنيين يقومون فى الواقع بأعمال عادية يسهل جدا أن يعهد بها الى مصريين فيما عدا ١٥٠٠ من المهندسين الكهربائيين والميكانيكيين فبعض هؤلاء لا يمكن الاستغناء عنهم على الفور ولكن لا يصعب احلال مصريين محلهم بالتدريب فى بضعة أشهر •

سعادة السفير البريطانى — فيما يتعلق بمسألة الثقة أقول انه ليس هناك عدم ثقة ولكن مصر لا تستطيع من وجهة النظر الفنية أن تقوم بصيانة القاعدة دون مساعدتنا •

والمسألة الثانية هى مسألة توقيت • فاذا كان البريطانيـون سيعودون الى القاعدة فلا بد لذلك من وقت ولن يكون من المستطاع ضمان الدفاع عن مصر اذا كانت الحرب على الأبواب • فاذا لم يكن لديكم قاعدة مستعدة فى مصر فسيتعذر الدفاع عنها وهذا هو الحق الصراح •

معالى وزير الخارجية — اذا اتفقنا على أن الصعوبة ليست صعوبة توفر الثقة ولكنها صعوبة التوقيت اللازم فانى على يقين من أننا سنجد طريقنا ممهدا اذ لا شك فى أن من المستطاع احـلال المصريين فى هـذه القاعدة محل الانجليز فى وقت قصير وهـذا ما سأبينه لكم عندما أناقش بيانكم بالتفصيل • واذا كانت ثلاث سنوات قد اعتبرت فى مشروع صدقى — بيفن كافية لنقل القاعدة ومنها الى مكان آخر فلا شك أن ثلث هذه المدة أو أقل من ذلك تكفى لمجرد ادارة

هذه القاعدة بمعرفة حلفائكم المصريين • وأرجو فوق ذلك أن يكون مفهوما أننا فى اخلاصنا للمحالفة لن تكتفى بتسلم القاعدة وادارتها الادارة الصالحة ولكننا نرمى الى تقوية الجيش المصرى ورفع مستواه بشكل جدى وفى أقرب فرصة حتى يصبح قادرا على القيام بمهمة الدفاع عن النفس والمساهمة فى الدفاع عن الشرق الأوسط ولن يكون عسيرا اذا تدفقت عليه الأسلحة كما تتدفق على غرب أوروبا مع العلم بأن الشرق الأوسط لا يقل أهمية من الناحية الاستراتيجية عن أى مكان آخر من العالم •

سعادة السفير البريطانى — أود كثيرا فيما يتعلق بتعليقاتكم على القاعدة أن تذهبوا الى فايد لتروا مبلغ دقة ادارتها ومبلغ استحالة توسعها فى وقت قصير •

معالى وزير الخارجية — سأفكر فى هذا مع زملائى الوزراء •

بقيت نقطة أخيرة أود أن أعلق عليها وهى ما أشرتم اليه من وجوب عقد الصلح مع اسرائيل اذا أريد نقل القوات الضاربة الى شقة غزة • هذه هى أول مرة تدخل فيها مشاكل اسرائيل الى محادثاتنا ولا أود أن أطيل الآن فى تناول هذا الموضوع ولكنى أكتفى مؤقتا بأن أقول اننا عقدنا كما تعلمون هدنة دائمة مع اسرائيل وبمقتضى هذه الهدنة لا يجوز لأى طرف من الطرفين أن يعتدى على الطرف الآخر أو يخرق خطوط الهدنة • وأظن أننا فى نطاق هذه الهدنة نستطيع من الناحية السياسية والشرعية أن نتفق على نقل قواتكم الضاربة الى شقة غزة دون أى حرج ودون حاجة الى تعقيد الأمور بمسألة أخرى يصعب على الرأى العام قبولها أو تصورها وهى عقد صلح مع اسرائيل •

سعادة السفير البريطانى — يؤسفنى جدا أن هذه هى نظرتكم الى المسألة فان هذا الصلح قد يؤدى حقا الى اقرار السلام العام فى الشرق الأوسط • واذا اتضح فيما بعد أن تسوية مصاعبنا تتوقف على هذه النقطة فانى أرجو أن لا يشاركم زملاؤكم فى الوزارة وجهة النظر هذه •

محضر

محادثة بين معالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٩٥٠ ـ الساعة ٥ مساء

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فرج بك
حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح عمرو باشا

سعادة سير رالف ستيفنسون

معالى وزير الخارجية — لقد راجعت التفصيلات التى تفضلتم بالادلاء بها فى الجلسة الماضية فأيد تحليلها الفكرة العاجلة التى علقت بها عليها فى تلك الحلقة وخرجت من هذا التحليل متفائلا بامكان الوصول الى حل مرض فى مسألة الجلاء الناجز . وتلاحظون أن هذه هى أول مرة أستعمل فيها كلمة التفاؤل ولكن يشترط لكى يتحقق هذا التفاؤل ان تخلص النيات وتتوفر الثقة . واليك الآن لغة الأرقام تؤيد ما نذهب اليه من امكان الجلاء الكامل الناجز .

اذا تم جلاء القوات المقاتلة وعددها ٨٦٠٠ واذا تم أيضا جلاء جنود الحرس وعددهم ٨٥٠٠ ولا أظن أن أحدا يستطيع القول بأننا نعجز عن احلال مصريين محلهم . واذا اتفقنا على جلاء كل من يستطاع احلال المصريين محلهم من القوات الخاصة بالقاعدة دون أن يتأثر العمل فاننا نجد من السهل جدا الاستغناء عن جميع هذه القوات الخاصة بالقاعدة فيما عدا مئات قليلة لأن العدد الأكبر منهم يقومون فى الواقع بخدمة القوات المحاربة وجنود الحرس وبخدمة أنفسهم . فاذا اتفق على جلاء القوات المقاتلة وجلاء جنود الحرس وجلاء من لا تدعو

الضرورة الفنية اليهم من قوات القاعدة لم يبق هناك من يخدمونهم وهذا ينطبق بكل جلاء على القسم الطبى وقسم المهندسين وقسم الاشارة وقسم الخزينة والبوليس الحربى والسجن الحربى وقسم السجلات وقسم العمال وقسم التعليم وقسم الطب البيطرى وقسم الايجارات والطلبات • كذلك تنطبق هذه القاعدة على سلاح الخدمة وسلاح المهمات اذ لا شك فى أن العدد الأكبر من أفرادهما وعددهم على التوالى ٢٠٠٠ و ٢٨٠٠ انما يقوم بخدمة الآخرين • فاذا تقرر جلاء الآخرين لم تبق حاجة اليهم اللهم فيما عدا القائمين بالاشراف الفنى على الذخائر • وأكون شاكرا لك اذا حددت عددهم لأن عدد سلاح المهمات قد أعطى مهملا غير مفصل •

والنتيجة أن الأمر يصبح بعد كل ذلك محصورا فى سلاح المهندسين الكهربائيين والميكانيكيين الذى ذكرت فى الجلسة السابقة أنه وحده هو الذى يدعو الى شىء من التفكير • وهنا أيضا أطلب منكم شيئا من تفصيل العدد الاجمالى الذى أعطيتموه وقدره ١٥٠٠ اذ لا شك أن الجزء الأكبر من هؤلاء يقومون بأعمال التصليح والصيانة العادية التى لا نعجز عن أن نعد لها من المصريين من يقوم بها •

والخلاصة أننا نخرج من بيان القوات المقاتلة وجنود الحرس وقوات القاعدة بمئات قليلة من الفنيين لا نرى بأسا من بقائهم أجلا قصيرا حتى يتمرن معهم على أعمالهم المصريون الذين يحلون محلهم •

أما مركز القيادة العامة والاشارات فلا تبقى أية حاجة اليه بعد جلاء القوات التى ذكرناها لأن عمله الأكبر تنسيق أمورها والاشراف عليها • ولأن رسم الخطط الحربية يمكن أن يتم من أى مكان قريب ولو كان ذلك على ظهر سفينة • والمفهوم بالطبع أن يكون مركز القيادة أقرب ما يكون الى القوات المقاتلة وأنا أكتفى الآن بهذا البيان وأرجىء الكلام عن سلاح الطيران والدفاع الجوى حتى أسمع ما تقولون وأرجو أن يجىء متفقا مع آرائى التى أبديتها •

سعادة السفير البريطاني — لا أستطيع الا أن أكرر دعوتى لكم بزيارة فايد حتى يمكنكم تقدير المسألة على وجه أتم • على أنى أود أن أقول فى الوقت ذاته أنه على حين أنه من المستطاع انقاص عدد الجنود فى القاعدة فمن الجوهرى جدا أن تدار هذه القاعدة ادارة حسنة • والقاعدة التى نحتاج اليها هى قاعدة يمكن توسيعها على الفور • فاذا كان عليكم أن تعدوا القاعدة من جديد فسيستغرق ذلك شهورا طوالا • ولقد حاولت أن أبين لكم فى الاجتماع السابق أن اقتراحكم باعداد القاعدة على وجه السرعة فيه صعوبات لا يمكن التغلب عليها • فان مجرد تحرك الجنود الفنيين قبل نشوب الحرب يعتبر عملا معاديا • وليس فى الامكان ترك القاعدة على أساس العناية بها وصيانتها فانها بذلك تتحول الى شىء آخر غير القاعدة وليس هذا فى الحروب الحديثة اقتراح يمكن تطبيقه • وفكرة أن القيادة العامة والاشارات لا ضرورة لهما غير صحيحة تماما فان القيادة العامة فى الوقت الحاضر لها اختصاص واسع النطاق جدا الى جانب القوات المحلية المخصصة للدفاع عن مصر فان ادارة القائد العام تمتد شمالا الى تركيا وايران ومن مالطة فى البحر الأبيض المتوسط الى حدود الباكستان وجنوبا الى كينيا وهذه كلها منطقة عالمية نحاول أن ندعمها ضد الخطر الشيوعى وفيما يتعلق بالقيادة العامة يمكن اعتبار بقائها الى حد ما مسألة ضيافة ومجاملة من جانب مصر ولكن هذا لا ينطبق على القاعدة اذ هى ضرورة للدفاع عن مصر •

وقد كنت أوافق كل الموافقة على منطق بيانكم اذا كانت القاعدة مجرد مخزن للسلاح • ولكنها ليست كذلك فهى منشأة حية عليها أن تتسع اتساعا كبيرا عند نشوب الحرب ويمكن انقاص عدد رجالها غير أن هناك حدا لا يمكن انقاص عددهم أقل منه والا تحول الى مستودع ذخيرة وليس هذا هو المقصود منها •

معالى وزير الخارجية — أود أولا أن أبدى كامل استعدادى واستعداد زملائى الوزراء لزيارة القاعدة مع من نرى استصحابهم من الفنيين وأرجو أن تؤكد هذه الزيارة وجهة نظرنا وأنا فى الواقع عندما أعطيت بيانى التحليلى كنت أدرك أنكم تريدون قاعدة يمكن أن تقوم بالعمل فى الحال عند وقوع الحرب ولا أقول عند وقوع التهديد بها لأن نظريتنا التى أخشى أن يكون قد وقع نبس فى فهمها هى بقاء القوات البريطانية فى الخارج ليس فقط فى وقت السلم بل أيضا فى وقت خطر الحرب ونشوء حالة دولية مفاجئة. وقد أوضح رفعة النحاس باشا ذلك للفيلد مارشال سليم فى صراحة وجلاء .

أما كيف يمكن التوفيق بين بقاء القاعدة صالحة للعمل وبين جلاء القوات عنها فالمرجع فى ذلك الى أمرين : الاحتفاظ بجميع الأماكن والمعدات والمخازن فى حالة جيدة أى فى حالة استعداد لا تختلف فى شىء عن الحالة التى تركت عليها .

ثانيا — عودة جميع هؤلاء الذين كانوا يديرونها ولهم مران كاف على ادارتها وعلم بأماكنها الى مصر بمجرد وقوع الحرب . ويمكن ذلك كما تعلمون فى ساعات قليلة بواسطة النقل الجوى . واذا عادوا أمكنهم أن يستأنفوا عملهم فى أيام قلائل ولا أقول فى ساعات قلائل . وبذلك يمكن التوفيق بين الضرورات العملية وبين ضروراتنا الوطنية والسياسية التى يجب أن تكون دائما نصب تفكيركم ونصب تفكيرنا . اننا نريد فى الواقع أن نوفق بين ضرورات الدفاع وبين ما يعلمه الناس جميعا من اصرار الشعب المصرى على الجلاء الكامل الناجز . وهذا الذى شرحته لكم هو ما هدانى اليه التفكير للوصول الى هذا الغرض وأؤكد لك أنى لا أجد وسيلة سواه وأراه موافقا وكافيا مع توفر النيات الطيبة والثقة المتبادلة .

سعادة السفير البريطانى — انى على يقين من توفر النيات الطيبة والثقة المتبادلة ولكنى لا أظن أن ثمة رجلا عسكريا يوافق على اقتراحكم عن التوفيق بين هذين الأمرين .

فان القاعدة تحتاج الى عناية مستمرة وليست المسألة مسألة ادارة مفتاح فى باب للاحتفاظ بكل شيء فى حالة جيدة . فان المهمات الموجودة فيها سرعان ما تصبح قديمة لا تتفق مع الحاجات العصرية ويجب أن تغير باستمرار . واقتراحكم يجعل من القاعدة مخزنا للأسلحة العتيقة وهذا هو غير المقصود منها . وانى على يقين عندما تذهبون الى فايد مع زملائكم الوزراء ستدركون الفرق بين القاعدة وبين مستودع السلاح .

معالى وزير الخارجية — اننى أفهم وجهة نظركم ولكنى أحيلكم على ما سبق أن سلمت به من أن حركة الذخيرة والأعمال الفنية العليا تحتاج الى مئات قليلة من الفنيين البريطانيين حتى يحل محلهم مصريون بعد أن يتمرنوا على العمل مرانا كافيا والواقع أن هذا الذى تريدونه من بقاء القاعدة حية ومستعدة للعمل الفورى فى كل وقت لا يمكن أن ينصرف الى غير حركة الذخيرة والاشراف على الورش . أما الصرافون والحراس والطباخون وعمال الطرق وسائقو السيارات والأطباء البيطريون الى آخره فهؤلاء لا نستطيع أن نفهم مطلقا أن يكونوا لازمين لصلاحية القاعدة .

سعادة السفير البريطانى — لا يمكنك أن تدرك ذلك الا بمشاهدة القاعدة . وأود أن أبدى ملاحظة واحدة فعلاوة على الوظيفة التى تقوم بها القاعدة الآن والتى ستقوم بها فى وقت الحرب فان الدفاع الجوى عن مصر لا يمكن القيام به بدون الخدمات التى تؤديها القاعدة .

معالى وزير الخارجية — ليس لى ما أضيفه الى ما سبق ذكره الا أن ألاحظ أنكم تضربون صفحا عن أن جميع هذه الأعمال التبعية والثانوية التى لا تدخل فى نطاق العمل الفنى العالى يمكن أن يقوم بها المصريون على الفور . فاذا جاريناكم فيما تذهبون اليه من ضرورة استمرار كل هذه الأعمال فى بعض الحدود فلماذا مع توفر الثقة وحسن النية لا يقوم بها المصريون .

وبهذه المناسبة أسألكم أن توضحوا لى الحد الأدنى الذى يمكن

فى اعتباركم أن تدار به القاعدة فى وقت السلم لتكون على تمام الاستعداد عند وقوع الحرب .

سعادة السفير البريطانى — هذا سؤال حكيم . لقد تحدثت الى السلطات العسكرية فى أمر انقاص العدد ولكنهم يصرون أن الأعداد الحالية هى الحد الأدنى . ولم أضرب صفحا عما ذكرتموه من احلال المصريين محل البريطانيين فانى على يقين من أن المصريين يستطيعون القيام بكثير من الأعمال ولكن يجب أن يكون فى القاعدة عدد كاف من رجالنا . ويجب أن تذكروا أنهم سيكونون هناك فى استقبال الامدادات البريطانية والعناية بها .

معالى وزير الخارجية — اننى أرجو أن تعاودوا سؤال العسكريين عن الحد الأدنى الذى يمكن به ادارة القاعدة فى وقت السلم مع العلم بأننا يجب أن نأخذ دائما فى اعتبارنا أن هؤلاء العسكريين يميلون الى المبالغة وأن علينا نحن السياسيون أن لا نأخذ كل ما يقولون قضية مسلمة وأن نعمل على تخفيف مطالبهم ونخلص منها بما تستدعيه الضرورات الحقيقية الحربية .

سعادة السفير البريطانى — انى أوافق على التوفيق بين الضرورة الحربية وما هو ممكن سياسيا .

معالى وزير الخارجية — وأنا أوافقكم على ذلك تمام الموافقة .

سعادة السفير البريطانى — من المفهوم تماما أننا نتحدث بصفة غير رسمية دون أى ارتباط .

معالى وزير الخارجية — والآن أنتقل الى الكلام عن الطيران والدفاع الجوى . ويتلخص ما أود أن أقوله فى هذا الصدد فى أمرين :

أولا — ان جلاء سلاح الطيران والدفاع الجوى البريطانى كان متفقا عليه فى مشروع صدقى — بيفن فلابد أنه روعى فى ذلك امكان عودة الطائرات البريطانية وما يتبعها الى مصر فى ساعات قليلة عند نشوب الحرب .

ثانيا — ان هذا الموضوع كان موضع دراسة فنية أخرى فى صيف وخريف سنة ١٩٤٩ بين الفنيين من الجانبين وقد أكد لى المندوبون المصريون الذين اشتركوا فى هـذا البحث أنهـم تمكنوا من اقنـاع الجانب البريطانى بعدم الحاجة الى بقاء سلاح الطـيران والدفاع الجوى البريطانى فى وقت السلم • فاذا كان الأمر كذلك كان هذا الموضوع مفروغا منه ولا يحتاج الى أى بحث آخر •

سعادة السفير البريطانى — ولو أنه صحيح كل الصحة أن جـلاء جميع القوات بل كل شىء كان متفقا عليه فأرى لزاما على أن أكرر مرة أخرى أن الموقف الدولى قد تغير منذ سنة ١٩٤٦ • وانى على يقين مهما تكن آراء طياريكم فى المسألة فليس هناك طيار بريطانى يوافق على أن مصر تستطيع الدفاع عن نفسها أو يكون لها دفاع جوى بمفردها • ولقد تحدثت الى مارشال الطيران سـير جون بيكر فى هذا الشأن فأخبرنى أن فى سلاح الطيران المصرى عناصر جيدة وأن صـغار الضباط أكفأ بكثير من كبـارهم • غير أن سلاحكم الجوى سوف يستغرق وقتا حتى يتم اعداده للدفاع الجوى عن البـلاد ويجب أن تعدوا هذا السلاح وتعيدوا تنظيمه على صورة وافية • وانى لا أقصد اهانة ضباطكم ولكن صغار الضباط يعرفون جيدا أن هذا لا يمكن عمله بعد • فاذا خرجنا من مصر فستتعرض للهجوم الجوى الذى يشن عليهـا وليس لديكم سلاح أو معدات لمواجهته •

معالى وزير الخارجية — أظن أن الوقت لا يتسع لرد مفصل على ما قلتموه ولكنى أعتقد أنه يجب التفريق بين استعداد سلاح الطيران والدفاع الجوى المصرى وبين جلاء سلاح الطيران والدفاع الجوى البريطانى فنحن لا نقول بوجوب جلائه استنادا الى تمام استعداد سلاحنا الجوى ولكننا نستند الى عـدم الحاجة لبقاء طائراتكم وسـلاح دفاعكم الجـوى فى وقت السلم ما دام من المستطاع أن يصـل

فى ساعات قليلة من قبرص ومالطة وبرقة وشرق الأردن وأظن أن هـذا الأمر الأخـير هو الذى دار عليـه البحث بين الطرفين فى سنة ١٩٤٩ • أما استكمال استعداد سلاح الطيران المصرى من جميع النواحى وما قد يحتاج اليه الأمر من مناورات مشتركة بين الطرفين المتحالفين فى وقت السـلم فهـذا موضوع آخـر يمكن بحثـه والاتفاق عليه •

سعادة السفير البريطانى — كملاحظة تمهيدية أظن أن التجربة الأخيرة قد دلت على أن دفاع مصر الجـوى سيكون أمرا معقـدا جدا ولا يمكن لمصر أن تقوم بمشروع الدفاع الجوى بمفردها •

محضر

محادثة بين معالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم الخميس ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ – الساعة ٣٠ر٥ مساء

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك | سعادة سير رالف ستيفنسون
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فرج بك
حضرة صاحب السعادة عبدالفتاح عمرو باشا
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى

سعادة السفير البريطانى – أود أن أقترح أنه يجب أن نعود الى المحادثات العسكرية التى وقعت السنة الماضية وكان من نتيجتها أن رسم مشروع للدفاع الجوى • ولست أعلم تفاصيل هذا المشروع ولكنى أظن أننا نستطيع اتخاذه أساسا للدفاع عن مصر • وأود أن أعطيكم فكرة عما أرى أنه يجب أن يتضمنه المشروع • لست أعلم كم مطارا حددها المشروع ولكنى أرى أن يهيىء المشروع الجديد مطارات ومواصلات بينها ورادار وكذلك فرقة للمراقبين • كذلك يجب أن يهيىء المشروع مواضع المدافع المضادة للطائرات ومن الضرورى جدا أن يهيىء المشروع وسائل الدفاع المدنى ضد الغارات • ومن أجل ذلك فعلى السلطات الجوية مهمة كبيرة مع السلطات المدنية فيما يتعلق باطفاء الأنوار اطفاءا تاما وقت الغارات ومقاومة الحرائق وسلامة المدنيين الخ • كذلك من الضرورى تدبير نظام للدفاع عن المطارات والمنشآت ومركز القيادة العامة ومراكز المواصلات •• الخ وأود أن أضيف متحدثا كما هى عادتى على أساس شخصى بحت أنه اذا اتفق على أن الدفاع الجوى عن مصر

يكون عملا مشتركا بيننا فانى لا أرى لماذا لا نستطيع أن نبين للشعب المصرى أنه دفاع مصرى وأن نعتبر رجالنا ومعداتنا كقرض تزداد به موارد مصر الجوية فى مبدأ الأمر على الأقل • وهناك وجهة أخرى هى تدبير تدريب المصريين فكلما استكملوا تدريبهم أمكنهم أن يتسلموا الأمر منا وأن يحلوا محل رجالنا وفى هذا تخفيف كبير عنا • وثمة طريقة أخرى للتدليل على أن الدفاع الجوى هو دفاع مصرى بأن توسم الطائرات بالعلامات المصرية وكذلك وسائل النقل والمدافع المضادة للطائرات فاذا تقلد رجال السلاح البريطانيون العلامة التى يتقلدها رجال السلاح الجوى المصرى فان معنى هذا أن القوة الجوية والدفاع الجوى مصريان • اننا نساعدكم حتى تتمكنوا من تقلد مقاليد الأمور وفى الوقت ذاته تكون قوة الطيران دفاعا جويا مصريا •

معالى وزير الخارجية — اننى أتفق معكم فى كثير مما فصلتموه ولو أنكم أضفتم الى تفصيلاتكم التفريق بين مقدرة سلاح الطيران المصرى والدفاع الجوى المصرى وبين مسألة وجود قوات جوية أو قوات من السلاح الجوى البريطانى فى مصر وقت السلم لوجدنا أنفسنا متفقين تمام الاتفاق • فنحن لا ندعى أن سلاحنا الجوى قد استكمل عدته، ودعنا الآن من تقصى المسئولية عن ذلك ولكننا نقول كما قال خبراؤنا فى محادثات صيف ١٩٤٩ أنه لا توجد حاجة الى بقاء قوات جوية بريطانية فى مصر وقت السلم فمطاراتكم قريبة جدا من مصر وتحيط بها من جميع النواحى فى مالطة وقبرص وبرقة وشرق الأردن والعراق ويمكن أن يأتى مدد الدفاع الجوى فى ساعات قليلة منقولا على الطائرات • ومعروف أن قاذفات القنابل أثقل وأبطأ من المقاتلات فيمكن أن تسبق أى هجوم جوى ينتظر أن يأتى من القواعد الروسية التى هى أبعد من قواعدكم كما هو معروف • فاذا أضفنا الى هذا أن مصر حريصة على أن تستكمل كل معدات

الدفاع الجوى من مطارات ومواصلات ورادار وقوات للمراقبة ومن طيارين وفنيين واداريين .. الخ . فانكم اذا وقعت الحرب وجئتم الى مصر للدفاع عنها مع القوات المصرية وفقا للمحالفة تجدون كل شيء معدا . ولا شك أن ما ذكرتموه من اعطاء المعدات اللازمة لمصر على أساس الاعارة سيساعد كثيرا على تحقيق هذه الغاية فنحن نقبل هذه الاعارة بكل سرور وفقا لما يجرى عليه العمل بين الدول الغربية . أما اعارة القوات فذلك ما يؤدى حتما الى سوء التأويل مهما أردنا أن نستر الأمر فى شارات تحملها هذه القوات وتدل على أنها تابعة لمصر . بل أنا أخشى أن تؤدى هذه المحاولات الى عكس ما تقصدون فنتهم جميعا نحن وأنتم بأننا نخدع الشعب المصرى وأظنكم توافقوننى على أنه ليس من مصلحة أحد أن تنشر مثل هذه الفكرة أو تقوم مثل هذه الشبهة .

سعادة السفير البريطانى — ان أول تعليق لى على بيانكم هو أنكم لا تدركون مبلغ تقيد القوات الجوية عن الحركة . فان نقل قوة جوية يستغرق من الوقت أكثر مما تستغرقه نقل قوة برية . فانه لا فائدة من فرقة من الطائرات بدون منشأتها الأرضية وهى منشأة يصعب نقلها . وينتج من ذلك أننا لا نستطيع فى الواقع أن نصل الى مصر عند نشوب الحرب . ان كل نظريتى التى شرحتها الآن تقوم على فكرة الدفاع الجوى المشترك وأنها قد تكون مقبولة لدى مصر فاذا لم تكن مقبولة لديها فليس ثمة جدوى من مناقشة مشروع الدفاع الجوى . ولو درستم محادثات سنة ١٩٤٩ لوجدتم أن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها بمفردها .

لم أكن أقصد بأية حالة أن أخدع الشعب المصرى باقتراحى بأن يتقلد أفراد القوات البريطانية العلامة التى يتقلدها المصريون فليس ذلك الا مجرد رمز الى الدفاع المشترك عن مصر .

لقد تحدثت عن اعارة المهمات لكم وحتى لو استطعنا أن نعيركم مقـدارا كبيرا فلن تستطيعوا أن تفيدوا به اذ ليس لديكم عـدد

كاف من القوات • أن اعارة المهمات يجب أن يكون معها رجالها من القــوات •

معالى وزير الخارجية — اننى لم أقصد مطلقا أنكم ترمون الى خديعة الشعب المصرى باقتراحكم ولكن المسألة مسألة ســوء التأويل ونفسية الشعب بالنسبة لأية صورة من صور الاحتــلال وأنتم تعلمون ولا ريب أن هناك دعايات هدامة وأن فى مصر معارضة مهما كان شأنها فيجب علينا أن نعمل حسابها فى مسألة حيوية دقيقة كهذه المسألة •

وقــد سبق للوفد المصرى عندما كان فى المعارضة أن رفض فكرة الدفاع المشترك وأجمع الرأى العام المصرى على تأييده فى هذا الرفض وانتهى الأمر بأن رفض أغلبية المفــاوضين مشروع صدقى — بيفن من أجل الدفاع المشترك وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من تقرير الجلاء الكامل بحرا وبرا وجوا • وأريد هنا أن أفرق بين الدفاع المشترك فى وقت السلم والدفاع المشترك فى وقت الحرب فالدفاع المشترك فى وقت الحرب أمر مقبــول ومفروغ منه بمقتضى المحالفة • أما الدفاع المشترك فى وقت السلم فهو الذى سبق لمصر أن رفضته ويصعب أن تقبله فى أية صورة من الصور فنحن كما نرفض الدفاع البرى المشترك كذلك نرفض الدفاع الجوى المشترك وقت السلم • ولكن ذلك لا يعنى أننا نقف جامدين بالنسبة لاستيفاء معدات الدفاع الجوى للجيش المصرى بل نحن على العكس حريصون على اتمام ذلك فى أقــرب وقت يستطاع وعلى الوجه الكافى • وهناك الآن استعدادات لكم فى منطقة القنال يمكن أن نحتفظ بها على الطريقة التى فصلناها بشأن القاعدة • وفى الوقت نفسه تمضى الحكومة المصرية باستكمال معدات دفاعها اللازمة لجيشها كما تمضى فى استكمال معدات الدفاع الجوى وفى اعداد الطيارين والفنيين مستعينة فى ذلك بالبعثات

التى ترسلها الى انجلترا وأمريكا • واذا لزم الأمر يمكن التفكير فى استبقاء عدد قليل من الخبراء لمدة قصيرة لكى يدربوا الفنيين المصريين بشرط أن ينتهى الأمر بالاستغناء عنهم وبشرط أن لاتطول مدة استخدامهم الى الحـد الذى يشكك النـاس فى مهمتهم • والخلاصة أننا لو وجهنا اهتمامنا الى الطريقة التى يمكن بها بمجرد وقوع الحرب أن تصل الامدادات الكافية فتجد معداتها الضرورية وهو جوهر وجهة النظر المصرية كان ذلك أجدى علينا من محاولة البناء على أسس نعرف مقدما أن الشعب المصرى لا يمـكن أن يقبلهـا •

سعادة السفير البريطانى — أخشى أن لا اتفاق بين وجهتى نظرنا فى هذا الموضوع • فان جميع تعليقاتكم تغفل الأساس الذى بنيت عليه آرائى الشخصية • فيجب أن تقوم بين بلدينا علاقة جديدة يقبلها الشعب المصرى والوفد وحده هو الذى يمكن أن يدخل هذه الفكرة فى روعهم • فاذا اسـتطاعت الحكومة المصرية أن تقنع الشعب المصرى بحقيقة هذه العلاقة الجديدة فان الغاء المعاهدة الانجليزية المصرية والتنازل عن جميع حقوقنا دليل كاف على حسن نيتنا • ومن المؤكد أن من اليسير فى هذه الظروف على الوفد أن يقنع الشعب المصرى بالدفاع المشترك • فسيكون وجودنا هنا بناء على دعوتكم • وأنتم تدعوننا لمساعدتكم فى الدفاع المشترك عن مصر وعن الشرق الأوسط خلال المدة التى يستغرقها السلاح الجوى المصرى لاستكمال عدته للدفاع عن مصر ومن صالحنا أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن • ولكن مهما كانت الرغبة فى ذلك شديدة فانكم لا تستطيعون أن تقوموا بذلك بغير مساعدتنا •

وأود أن أؤكد أن الاقتراح الذى قدمته هو اقتراح أساسى• وهو أصل أى تسوية ودية يمكن الوصول اليها • فهل تستطيع

الحكومة المصرية أن تقنع نفسها مع الشعب المصرى أننا نقيم أساسا جديدا للعلاقات بيننا .

معالى وزير الخارجية — لقد سبق أن أبديت رأيى ورأى الحكومة المصرية بالنسبة للسياسة الجديدة التى يراد اقامة العلاقات على أساسها ورحبت باتجاهكم الى الفصل بين الماضى وبين المستقبل وبادرت الى ابداء موافقتنا على أن تنهض مصر بالدفاع عن نفسها وعلى أن تتحالف فى هذا السبيل معكم ولكن الذى يهم هو أن يكون قطع الصلة مع الماضى تاما ليكون التعاون المرجو تعاونا صادقا لا تشوبه أية شائبة وأنا حريص على أن نصل الى اتفاق وأعلم انكن تحرصون على ذلك . ومن أجل هذا أحرص على استبعاد جميع المعانى والمظاهر التى أعرف وأنا الخبير بالشعب المصرى أنها تؤدى الى افساد هذا الجو الجديد الذى نريد جميعا أن يسود علاقاتنا . وأرجو أن يكون مفهوما أن الوفد انما يعتمد سلطانه على الجماهير من عقيدة هذه الجماهير فى أنه حريص على حقوق البلاد كما رسمت نهضة سنة ١٩١٩ وفى طليعتها مسألة الجلاء الناجز ولست أدرى لماذا تفترضون دائما استحالة التعاون فى وقت الحرب الا اذا كان هناك دفاع مشترك أو بقايا لمظاهر الاحتلال فى وقت السلم . ان الذى أرجوه وأرجو أن يعاوننا فيه رجالكم العسكريون هو رسم الخطة التى تؤدى الى التعاون فى وقت الحرب وحدها بحيث يكون هذا التعاون مثمرا ومؤديا الى النتيجة المرجوة منه وليس ذلك بدعا فى علاقات الأمم بل هو ما يجرى عليه العمل فى الأغلبية الساحقة من المحالفات المعقودة بين الدول المستقلة . ولست أدرى لماذا يكون الشىء ميسورا عند غيرنا عسيرا عندنا . ان هذا وحده كاف لأن يتشكك الشعب فى عملنا . ومهما كان تأثير الوفد المصرى فانه لا يستطيع ازالة هذا الشك من نفوس الجماهير لوضوح أسبابه . ولا شك أنكم توافقوننى على أنه

يكون من الخطل أن نقدم للجمهور مشروع اتفاق نعرف مقدما أنه مقضى عليه بالفشل وأنه يؤدى فوق ذلك الى ضياع مكانة الوفد عند الشعب المصرى .

سعادة السفير البريطانى — أخشى أن لا أستطيع أن أجيب بالتفصيل على بيانكم الآن ولكنى أود فقط أن أضيف أن عليكم أن تذكروا ما حدث سنة ١٩٤٠ للبلاد الصغيرة مثل بلجيكا وهولاندا التى رفضت اتخاذ الاستعدادات الحربية وقت السلم بمساعدة حلفائهم . لقد تعلمنا هذا الدرس ولبلاد شمال الأطلنطيق الآن مشروع دفاع مشترك والواقع أن اتجاه العالم الآن ينحو نحو الدفاع المشترك .

محضر

محادثة بين معالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم الأثنين ١٤ اغسطس ١٩٥٠ ـ الساعة ٥ مساء

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك	سعادة سير رالف ستيفنسون
« « المعالى فؤاد سراج الدين باشا	سعادة الكومودور الجوى هيز
« « المعالى ابراهيم فرج بك	
« « السعادة عبد الفتاح عمرو باشا	
« قائد اللواء الجوى ابراهم جزارين	
« الأستاذ على زين العابدين حسنى	

سعادة السفير البريطانى — تساءلتم فى بيانكم الذى أدليتم به فى الاجتماع الماضى عن ضرورة وجود قوات أجنبية فى مصر فى وقت السلم على حين أن المعاهدات مع البلاد الأخرى تعقد بدون ضرورة لوجود هذه القوات .

والسبب الأساسى لذلك هو موقع مصر الجغرافى وامتلاكها لقنال السويس وهو حلقة مواصلات حيوية تهتم بها جميع الدول البحرية . ولهذا فان الموقف هنا يختلف عن الموقف فى بلاد حلفائنا الآخرين . فمن المستحيل علينا أن نخاطر بقطع هذه الحلقة الحيوية والقياس الوحيد لذلك هو قناة بناما . فالولايات المتحدة منطقة دفاعية وتأخذ على عاتقها الدفاع عن هذه القناة بمقتضى معاهدة . ونحن لا نطلب منكم فى مصر أن تسلمونا منطقة القنال ولكن نطلب أن نشترك معكم فى الدفاع عن منطقة القنال وأهم جزء فى الدفاع هنا هو الدفاع الجوى . ويجب على مصر أن توافق على أن يكون

لها دفاع جوى مشترك اذ أنها لا تستطيع أن تدافع عن منطقة القنال بمفردها .

معالى وزير الخارجية — ان هذا السبب الذى أبديتموه للتفريق فى المعاملة بين مصر وبين غيرها من البلاد المستقلة التى تعقد محالفات مع غيرها لم يبد اليوم لأول مرة ولكنه سبب قديم تذرع به الاحتلال أمدا طويلا وأبداه الجانب البريطانى فى جميع المفاوضات السابقة بلا استثناء . ولمصر ردها عليه فى جميع هذه المفاوضات فلا حاجة بى الآن لأن أطيل فى تكرار الأسباب التى من أجلها تجد مصر نفسها عاجزة عن أن تقبل هذا السبب . ولكنى ألاحظ أنكم انتهيتم فى سنة ١٩٤٦ الى قبول الجلاء الكامل برا وبحرا وجوا . وقنال السويس اذ ذاك هو قنال السويس اليوم ويمكن على كل حال أن نرد على ما قلتموه بعبارة بسيطة جدا وهى أن مصر أمة مستقلة وعضو معكم فى هيئة الأمم المتحدة على أساس المساواة فى السيادة وهى تعتبر بحق ان وجود قوات لكم فى أرضها مهما تكن صفتها مخل بسيادتها فلها كل الحق فى أن ترفض هذا الاخلال وأن تحتج عليه مهما تكن أهمية قنال السويس الاستراتيجية بالنسبة لكم . فاستقلال مصر أغلى عندها وعند الشعب المصرى بأسره من هذه الأهمية الاعتبارية التى تعلقونها على القناة . على أن قنال السويس لم تعد له هذه الأهمية السابقة من الناحية العسكرية ودليل ذلك أن أكثر حركة النقل الى الشرق الأقصى كانت فى أثناء الحرب العالمية الأخيرة تمر من رأس الرجاء الصالح ذلك فضلا عن امكان تعطيل الملاحة فى القنال وقتا طويلا اذا ألقيت عليه قنبلة من القنابل الذرية . ومن هذا كله يمكن أن يقال ان مصر نفسها هى مطلبكم الحقيقى لا قنال السويس وحده . وأنتم فى كثير من الأحيان لا تنقصكم الصراحة فتعددون المزايا التى من أجلها تطلبون بقاء قواتكم فيها كسهولة المواصلات وتوفر مواد التموين ووجود اليد

العاملة الخ • وهى صراحة مستحبة أفضلها على هذه النغمة القديمة التى تعودون اليوم اليها وأعنى أهمية قنال السويس الاستراتيجية • أما المقارنة مع بناما أو غيرها فهى لا تجدى شيئا فقد تكون بناما قابلة للاحتلال الأمريكى أما مصر فيرفض شعبها باجماع آرائه أية أثر وأية صورة للاحتلال البريطانى •

والواقع أن النظرية التى تقولون بها نظرية فى غاية الخطورة وتؤدى الى شىء من الفوضى فى المعاملات الدولية التى يجب أن تقوم على استقلال الدول وتساويها فى السيادة لا على سيطرة بعضها على بعض رضى أو أبى لمجرد وجود المصلحة • وهذه النظرية يمكن أن تؤدى الى أن تطالب كل دولة كبيرة الدول الصغيرة التى تقع فى طريق مواصلاتها بأن تكون لها عندها قواعد دفاعية • ومهما تكن أهمية قنال السويس بالنسبة اليكم فاننا نستطيع أن نضرب أمثلة عديدة مشابهة على أهمية الدول بعضها لبعض من الناحية الاستراتيجية • وأظنكم تقدرون خطورة النتائج التى تترتب على اطلاق هذه القاعدة الغريبة قاعدة احتلال الدولة التى تدعى وجود مصلحة لها عند غيرها من الدول الصغيرة ودون رضاها •

أرجو أن لا تزعجكم هذه الصراحة فانا انما أرمى بها الى أن أفهمكم مبلغ تعلق الشعب المصرى بأن يفتح صفحة جديدة من العلاقات بينه وبينكم صفحة أساسها نسيان هذا الماضى الذى كاد يؤدى أن تعتقد مصر أن قناة السويس كان نكبة عليها • ومن حسن الحظ أننا وجدنا من جانبكم رغبة مماثلة فى اسدال الستار على الماضى وقطع الصلة به وفتح صفحة جديدة فى كتاب العلاقات المصرية البريطانية وهذه الرغبة المتبادلة هى التى حاولنا على أساسها نحن الاثنين أن نجد مخرجا من جميع هذه الصعاب التى ورثناها وأنا شخصيا أعتقد رغم بقاء الكثير من الصعوبات اننا من جهة أخرى قد تقاربنا تقاربا يدعو الى التفاؤل فلماذا لا نثابر على تقريب

وجهات النظر دون حاجة الى هذه النظريات القديمة التى أصبحت غير ذات موضوع سواء من الناحية القانونية أو من الناحية العملية . أما ما ذكرتموه عن الدفاع الجوى فقد استصحبت اليوم قائد اللواء الجوى ابراهيم جزارين وهو الذى اتصل من الناحية المصرية بمندوبيكم العسكريين فى محادثات صيف سنة ١٩٤٩ لكى يشرح لكم وجهة نظره الفنية فى هذا الشأن ويسرنى أنكم من ناحيتكم قد استصحبتم الكومودور الجوى جو . و . هايز لهذا الغرض وأرجو أن نستفيد من حضورهما فائدة عملية تتغلب بها على ما قد يكون هناك من صعوبات خاصة بالدفاع الجوى عن مصر .

سعادة السفير البريطانى — أؤكد لكم أن الملاحظة البريئة التى أثارت ردكم البليغ كان يقصد منها توضيح أن مصر فى وضع مختلف بالنسبة للبلاد الأخرى . انك تقول ان مصر بلد مستقل وترفض نظرية الدفاع المشترك وتنعتها بأنها نظرية غربية . ولكنى لا أظن أنها غريبة بالنظر الى اتجاه العالم الحديث نحو الدفاع المشترك . وليست المسألة مسألة فرض أى شىء على أى انسان . واذا كانت المسألة مسألة املاء أو فرض أى شىء لما كنت أكون هنا اليوم معكم . اننا نريد منكم أن تدعونا لمساعدتكم فى دعم السلام فى الشرق الأوسط .وانه لمما يسرنى أن تكونوا متفائلين وقد شاركتكم دائما تفاؤلكم . ان الشعب الذى تمثله شعب عاقل رصين يمكنه تقدير حقائق الموقف .

وانى على استعداد الآن أن نبحث مسألة المحادثات العسكرية التى جرت فى العام الماضى .

معالى وزير الخارجية — هذا كلام طيب أرحب به وأشكركم عليه وبخاصة ما ذكرتموه من أن لا رغبة لك فى أن تفرضوا علينا شيئا لا نرضاه ولكنكم تريدون فقط اقناعنا ونحن من جهتنا سنبذل جهدنا لاقناعكم بما نرى ونرجو أن تؤدى هذه المحاولات من الطرفين

الى تقارب وجهات النظر وفى النهاية الى الاتفاق • كما أرجو أن يأخذ هذا الكلام سبيله الى غايته المنطقية فى حالة اذا ما تعذر علينا الاتفاق المنشود • لأن المحالفات كما تعلمون اذا لم يكن أساسها الرضا الكامل فلا خير فيها • فرضى الشعوب فى هذه الأيام وخصوصا فى حالة الحرب أثمن من كل مركز استراتيجى • وأنا بعد ذلك لا أطيل التحدث فى هذه الحواشى لكى نعود الى محادثاتنا العملية ولكنى أود قبل ذلك أن أقول بأننا ننظر الى مسألة الدفاع الجوى لا من زاوية كفاية الدفاع الجوى المصرى فى الوقت الحاضر ولكن من زاوية عدم وجود الحاجة الى بقاء قواتكم الجوية فى وقت السلم ما دمنا مستعدين بمقتضى المحالفة لأن نقبل حضورها بمجرد نشوب الحرب للتعاون فى الدفاع عن مصر •

سعادة السفير البريطانى — أظن أنه من السهل جدا من الوجهة الفنية أن ننقض حجتكم عن ضرورة جلاء الدفاع الجوى فى وقت السلم • فقد كانت تجربة مريرة بدول كثيرة فى عشر السنين الأخيرة انها عانت الأهوال لأنه لم يكن لها دفاع جوى وقت السلم • ولا فائدة فى أيامنا هذه من محاولة اتخاذ اجراءات بعد نشوب الحرب • اذ ليس ثمة شىء يصعب نقله مثل القوة الجوية • واذا حاولت أن تدافع عن بلد من الخارج فانك تجعل مهمتك أصعب وأغلى بكثير بحيث لا يمكن لأمة أن تتحملها • وقد أوضح المشروع الذى وضع فى محادثات السنة الماضية ما هو ضرورى بما فى ذلك الألوية الجوية المقاتلة والمنشآت الأرضية والرادار •• الخ • وان ما أعلمه عن هذا المشروع يحدونى الى الاعتقاد بأنه خارج نطاق مقدرة الدفاع الجوى المصرى • والآن يمكننا النظر فى المشروع نفسه ونطلب الى قائد اللواء الجوى جزارين توضيحه لنا •

معالى وزير الخارجية — أود فقط قبل أن أعطى الكلمة لقائد اللواء الجوى ابراهيم جزارين أن أقول اننى بعقليتى المدنية أفرق بين

المعدات وبين الرجال • أما عن المعـدات فلا مانع مطلقـا من أن تستوفى استيفاءا كاملا لكى يجدها الطيارون والفنيون صـالحة للعمل عند اللزوم • ولا شك أننا نستطيع أن نجد من المصريين من يصلح للمحافظة عليها فى وقت السلم ولكن معارضتنا منصبة على بقاء قواتكم فى وقت السلم اذ يستطاع عند نشوب الحرب أن تصل الى مصر فى ساعات قلائل من مطاراتكم التى تحيط بها من كل جانب •

سعادة السفير البريطانى — أظن أنكم تتكلمون دون معرفة ما يحتاج اليه الدفاع الجوى عن البلاد •

قائد اللواء جزارين — لا يمكن لأحـد أن يقـول ان مصر تسـتطيع بمفردها أن تقاوم خطر هجوم جوى من روسيا • كذلك لا يمكن للقوة الجوية البريطانية الموجودة أن تقاوم هذا الخطر • والموقف هو كالآتى :

هل من المهم حقا أن يكون عندنا قوة جوية أجنبية وقت السلم ؟ أو هل تستطيع طائراتكم أن تصل الى مصر عند نشوب الحـرب للمساعدة فى الدفاع ؟

ان لقوة الطيران الملكى قواعد فى قبرص ومالطة وبرقة ويمكن أن تأتى طائراتكم المقاتلة من هذه الأماكن الى مصر فى وقت قصير • والمسألة هى ما الذى يتطلبه الدفاع الجوى حتى يسير سيرا مرضيا • أنه يحتاج الى المطارات والورش وقطع الغيار والذخيرة والوقود والرادار للانذار • اننـا على استعداد أن نضـع تحت تصرفكم مطاراتنا وورشنا • وقد أعددنا العدة للرادار ووقعنا عقودا مع المصانع البريطانية لتزويدنا بالمهمات • فاذا وصلت هذه المهمات قريبا فسنستطيع أن نستخدمها وعندما تصل طائراتكم تستطيع هى الأخرى أن تستخدمها • واذا كانت لديكم هذه المعدات فيمكننا أن نستلمها منكم وتديرها وفقا لنظمكم الخاصة • أما عن القوات

اللازمـة لادارة طائراتكم فأظن أنكم توافقوننى أنه يمكن نقلها بالجو مع طائراتكم المقاتلة •

والسؤال الثانى الذى أود أن أسأله هو أننا جميعا نعلم أنه اذا قامت حرب كبرى فستكون مصر عرضة للهجوم الجوى ولكن متى يقع مثل هذا الهجوم ؟ هل يبدأ من بدء الحرب أو يبدأ بعد ذلك عندما تقترب القوات الروسية البرية من مصر ؟ ألا يكون من الأفضل لقائد السلاح الجوى الروسى أن يرسل قاذفات قنابله الاستراتيجية الى انجلترا وأوروبا حيث يكون الهجوم أجدى وأكثر ثمرة ؟ ألا يكون هناك متسع من الوقت لطائراتكم أن تصل الى مطارات معدة اعدادا جيدا بدلا من أن تبقى هنا وقت السلم على غير رغبة البلاد ؟

سعادة السفير البريطانى — أود أن أعلق على سؤال اللواء الجوى جزارين الأخير • هل يكون هناك متسع من الوقت لوصول طائراتنا ؟ أن هذا لا يعرفه أحد وكل ما أستطيع أن أقوله هو أن الهجوم قد يحدث منذ بدء الحرب • وقد يبدأ الروسيون بقطع المواصلات بيننا وبين أوستراليا أو بضرب أوروبا بالقنابل • ونقط الهجوم الظاهرة هى بالطبع الغرب والشرق الأوسط وربما الشرق الأقصى • على أى حال فاذا لم يكن لديكم دفاع جوى منظم فلا أمل لكم فى دفع الهجوم الجوى • أى ما نرجوه هو أن نجعل من الدفاع الجوى الحاضر قوة جوية تستطيع أن تقوم بذلك •

الكومودور الجوى هيز — أظن أن هناك نقطة أو نقطتين :

أما عن القواعد فى قبرص وبرقة فان القاعدتين الأوليين معدتان وصالحتان ولكن توسيع قواعد جديدة يستغرق بالضرورة وقتا طويلا • وانشاء قاعدة فى برقة سوف يستغرق وقتا طويلا • ولا تستطيع القوات الجوية المصرية أو البريطانية الموجودة الا أن تدفع هجوما كبيرا كما قال جزارين •

وأما النقطة الثـانية فهى كما قال سعادة السفير أننا لا نعرف متى يقع الهجوم وقد دلت التجربة أن الهجوم قد يقع فجأة فى أى وقت • والقوة المقسمة أى نقل القوات الى قواعد أخرى لا تثمر ثمرتها • اذ يجب أن يكون هناك مركز وهذا كما يوافق جزارين يجب أن يكون فى مصر • وعامل الوقت عامل مهم جدا فاذا عدنا الى برقة فاننا نخطىء باتجاهنا هذا الاتجاه ولن يكون لنا أمل فى دفع هجوم قوى اذا لم تكن لدينا قوة جوية مشتركة •

وهنـاك نقطـة أخرى أثارها جزارين هى اعـداد كل شىء لاستقبالنا • أظن أن الاعداد للعمليات الحربية يستغرق وقتا اذ أن هناك شيئا كثيرا من التدريب يجب القيام به وانى أكرر هنا أنه اذا انقسمت القوات فان مشروع الدفاع لا بد أن يفشل •

قائد اللواء جزارين — ما هى قوة طائراتكم المقاتلة فى قنال السويس ؟

الكومودور الجوى هيز — خمسة ألوية •

قائد اللواء جزارين — يمكننا أن نعتبر سلاح الطيران المصرى هو النواة التى نبنى عليها أن ألويتكم الجوية الحاضرة لا يمكن أن تدفع هجوما كبيرا • ماهو أقصى ضرر يمكن لهجوم جوى تقوم به قاذفات القنابل على مصر ؟ هل يجعلها مثل هذا الهجوم ويجعل قنال السويس خرابا تاما؟ ولماذا يضرب الروسيون مصر بالقنابل عند نشوب الحرب وهناك أهداف أكثر أهمية فى بريطانيا وأوروبا ؟ ألا يكون من المتيسر أن يضرب الروس مصر بالقنابل عند نشوب الحرب ، لقد اقترحت وضع ألويتكم الجوية الخمسة فى قواعد أخرى • ان لكم قاعدة فى برقة يمكن أن تتوسع • ولا شك فى امكان ذلك • لقد قلتم ان انشاء قاعدة يستغرق زمنا طويلا ولكنى لا أظن أنه يستغرق أكثر من ستة الى تسعة شهور • كذلك قلتم ان تدريب القوات يستغرق وقتا ولكننا لا نرى أنه يستغرق أكثر من تسعة أشهر •

الكومودور الجوى هيز — هذا سؤال محرج ولكنى لا زلت أشعر على

أى حال بضرورة وجود القوات الجوية الكاملة غير المقسمة فى قواعد اذا نحن أردنا أن نواجه هجوما عندما يقع •

سعادة السفير البريطانى — وبمعنى آخر اننا نحتاج الى قوة مشتركة موحـــدة •

قائد اللواء جزارين — اذا كنتم تريدون الدفاع عن مصر فانكم لا تضعون كل ألويتكم الجوية بها • والواجب أن يكون لكم قاعدة أخرى وسنعمل نحن على اعداد كل شىء لقدوم قواتكم عند نشوب الحرب •

سعادة السفير البريطانى — انى مع هذا لا زلت أصر على أنه لابد أن تكون القوة كاملة غير موزعة لمواجهة الهجوم •

قائد اللواء جزارين — بوصف كونى طيارا ما الأثر الذى يلحقه هجوم روسى بالقنابل على القنال ؟ ان من الممكن فى أقل من ٤٨ ساعة أن تنظف القنال من القنابل •

سعادة السفير البريطانى — ان هـــذا يكون متعـــذرا اذا لم نكن نحن موجودين هنا •

قائد اللواء جزارين — ان ما أستطيع أن أضيفه الى ما قلت هو أن لدينا نواة لقوة جوية وهى نواة صالحة للبناء عليها • وليس هناك قيمة للهجوم الروسى على مصر اذ ما الذى تستطيع أن تحققه روســيا بضربها مصر بالقنابل ؟

سعادة السفير البريطانى — ان مسألة الهجوم مسألة تقديرية من الوجهة الاستراتيجية • وان المشروع المقترح فى السنة الماضية يتطلب أكثر من القوة الحاضرة بكثير •

قائد اللواء جزارين — ان المشروع يقوم على اعداد عشرين لواءا جويا يوم نشوب الحرب •

سعادة السفير البريطانى — يجب كما اقترح الفيلد مارشال سليم فى نقطه الأربع أن يكون هناك دفاع جوى موحد لا قوة جوية موزعة فاذا

لم تكن القوات الجوية على أهبة الاستعداد فى مكانها المعين فلن يكون من الممكن مواجهة الهجوم .

قائد اللواء جزارين — لا زلت أقول انه يمكن أن تأتى الى مصر من القواعد القريبة .

معالى الوزير — فى الواقع أن هذه المناقشة الفنية التى دارت انما أكدت الأفكار التى كانت تدور فى ذهنى وتؤيد ما نذهب اليه من عدم وجود أية ضرورة لبقاء طياريكم أو سلاح دفاعكم الجوى فى وقت السلم . والمثل الانجليزى ينصح بأن لا نضع جميع البيض فى سلة واحدة . وأنا أظن أن هذا المثل ينطبق فى حالتنا هذه تماما وأن المصلحة كل المصلحة فى توزيع الدفاع الجوى على النمط القائم بالفعل الآن . فاذا كان لكم قاعدة على أهبة الاستعداد فى مالطة ومثلها فى قبرص وأمكن توسيع قاعدتى برقة وشرق الأردن وتوطيد دفاعكم الجوى فى العراق فان قاعدة الدفاع فى مصر تكون بعد ذلك كله بحيث يكفى أن يتولاها فى وقت السلم سلاح الطيران المصرى بشرط أن نعمل على استكمال معداته فى أقرب وقت الأمر الذى تحرص مصر عليه أكثر من حرصكم . وقد فهمت الآن من قائد اللواء الجوى ابراهيم جزارين أن قاذفات القنابل الروسية تحتاج الى نحو اثنتى عشرة ساعة لكى تصل الى مصر بينما تستطيع المقاتلات أن تصل اليها من كل هذه القواعد المحيطة بمصر فى ساعتين أو ثلاث وهذا فى الواقع يسقط كل حجة يمكن ابداؤها لبقاء قوات جوية بريطانية فى مصر فى وقت السلم . اذ أن مراكز الرادار تستطيع أن تنبه جميع القواعد الجوية فى الوقت المناسب فيخف بعضها لملاقاة هذه القاذفات قبل وصولها الى مصر . ويمكن على كل حال أن تصل مقاتلات بريطانية كافية لتولى مهمة الدفاع قبل وصول قاذفات القنابل الروسية بوقت كاف . أما المعدات المختلفة من مطارات وورش ومخازن وقطع غيار .. الخ . فقد سبق أن قلنا

وكررنا أننا لا نجد أى مانع من استيفائها استيفاءا تاما بحيث تجد هذه المقاتلات كل ما يلزم لها عند وصولها • واذا كانت لنا شكوى فى هذا الشأن فشكوانا فى الواقع هى من تأخر وصول هذه المعدات الينا • فمع توفر النية الطيبة يمكن استكمالها فى وقت قريب •

ومن أجل ذلك كله قلت وكررت أن علينا أن نفرق بين أمرين : المعدات وهذه نقبل بل نعمل على استيفائها والقوات المقاتلة وقد بينا أنه لا حاجة مطلقا لبقائها فى وقت السلم • ويبقى بعد ذلك أمر واحد سبق أن ذكرت أننا مستعدون للنظر فيه وهو ما قد يحتاج اليه الأمر من تمرين مشترك بين القوتين •

سعادة السفير البريطانى — لا أدعى بأنى خبير بالرادار مثل جزارين بك • كذلك لا أعرف اذا كان من الممكن أن ننظم دفاعنا على نطاق واسع • وحتى لو استطعنا ذلك فكيف يمكن تنفيذ القيام بالتمرين المشترك ؟

قائد اللواء جزارين — يمكن ذلك كما يمكن لقطع من الأسطول أن تزور الاسكندرية لأسبوع أو نحوه •

الكومودور الجوى هيز — لقد عملنا جميعا باستمرار على تدريب قوة الطيران المصرية تدريبا صالحا •

قائد اللواء جزارين — ان وجود قواتكم الجوية هنا ليس هو الذى يدرب سلاح الطيران المصرى •

معالى سراج الدين باشا — يجب أن نقيم وزنا للرأى العام وخصوصا وانكم وافقتم فى سنة ١٩٤٩ على اجلاء هذه القوات •

سعادة السفير البريطانى — لست مفوضا من حكومة جلالة الملك أن أتقدم باقتراحات مطلقا ولكن المارشال سليم قال بضرورة أربعة أشياء منها دفاع جوى موحد تندمج فيه كل من قوتى البلدين الجوية الموجودة فى مصر وهذا كما فهمت غير مقبول لدى مصر •

ونحن نقول ان توحيد القوتين واندماجهما ضرورى ليس فقط

فيما يتعلق بالمنشآت الأرضية بل بأسراب الطائرات أيضا • ويبدو أن هذا غير مقبول أيضا لدى مصر •

ان المنشآت الأرضية تستغرق زمنا لانشائها • وأنتم لا تريدون الا أن نساعدكم (بالمعدات والتدريب والتوجيه) فى انشائها • ويترك تقدير عدد الفنيين اللازمين الى لجنة مشتركة من الجانبين •

معالى سراج الدين باشا — هذا أساس معقول •

سعادة السفير البريطانى — ان المنشآت الأرضية تتضمن الدفاع الجوى بالمدافع المضادة للطائرات •

قائد اللواء جزارين — لقد أعطى هذا الدفاع فى الحرب الأخيرة الى المصريين لادارته •

سعادة السفير البريطانى — والدفاع الساحلى ؟

قائد اللواء جزارين — لقد قررت اللجان أن المدافع الخاصة بالدفاع الساحلى كافية •

سعادة السفير البريطانى — ان أقل ما تقبله الحكومة المصرية اذن هو المساعدة فى المنشآت الأرضية ولمدة محدودة •

قائد اللواء جزارين — تسعة أشهر •

معالى وزير الخارجية — بضع شهور فقط •

معالى سراج الدين باشا — اذا أبقيتم قواتكم الجوية فى مصر فسينظر اليها على أنها احتلال • ان المصريين يساورهم الشك فى نياتكم ويجب أن تفعل شيئا لازالة هذا الشك •

ليس لكم جيوش فى العراق ولكم فيها طائرات فقط ومع ذلك فان وجود هذه الطائرات ينظر اليه فى العراق وفى مصر على أنه احتـــلال •

محضر

محادثة بين معالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم ١٧ اغسطس سنة ١٩٥٠ ـ الساعة ٣٠ر٥ مساء

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك
« « المعالى ابراهيم فرج بك
« « السعادة عبدالفتاح عمرو باشا
« الأستاذ على زين العابدين حسنى

سعادة سير رالف ستيفنسون

سعادة السفير البريطانى — أود أن أبدى بعض ملاحظات تمهيدية قبل تناول كل نقطة من النقط الثلاث •

الواقع أنه شيء ذكرته من قبل وأود أن أؤكد أهميته وهو سوء الموقف الدولى المضطرب • كان يحدونا الأمل منذ أربع سنين فى أن نجد وسيلة سلمية مع روسيا السوفيتية ولكن رأينا الثابت الآن أن الاتحاد السوفيتى معاد لنا عداء صريحا والحوادث الأخيرة تؤيد ذلك • وتتيجة هذا كله أن السياسيين أصبحوا فى مركز أضعف من ذى قبل وأصبحت للعسكريين الكلمة العليا وأرجو أن يكون ذلك مؤقتا • أن الميزانية البريطانية لأغراض الحرب التى تبلغ ٧٨٠ مليون جنيه هذه السنة قد زيدت بنسبة ٤٥٪ للسنوات الثلاث القادمة • ومعنى هذا أن اعادة البناء فى بلادنا ستؤجل وأن مستوى المعيشة لا يمكن أن يرتفع وأن مصاعب جديدة ستفرض على السكان المدنيين • ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تفكر فى الوقت ذاته فى أى شيء يضعف من دفاعنا فى أى جزء من العالم • أما فيما يتعلق بمصر فان حكومة الوفد مسئولة عن الدفاع عن مصر وعن رفاهية أهلها وسلامته •

والسؤال الذى يجب أن تسألوه لأنفسكم هو : هل تقدرون على
الاضطلاع بهذه المسئولية وأدائها ؟ انكم تقولون أن مصر يمكنها
الدفاع عن نفسها بمفردها وبجهودها الخاصة بشرط أن تعطوا
المعدات اللازمة . فهل يمكن للميزانية المصرية أن تتحمل عبء
سياسة دفاعية واسعة النطاق ؟ أن القوات البريطانية فى مصر تبلغ
بين ٤٠ و ٥٠ ألف . وهى غير كافية حتى مع وجود الجيش المصرى .
ومشروع الدفاع يقول بضرورة مضاعفة الأسراب الجوية الموجودة
الآن ثلاثة أضعاف وعليكم اذا أردتم أن تهيئوا القوات المصرية على
أساس دفاعى أن تصرفوا مبلغ ٤٠ أو ٥٠ مليون أخرى سنويا .
فهل تستطيع مصر تحمل هذا العبء ؟ قلتم أن يكون ذلك على أساس
الاعارة والتأجير . ولكن اذا لم تكن البلد التى ستتلقى هذه المعاونة
فى مركز يسمح لها أن تفيد كل الفائدة من المعدات فان البلد المعيرة
تأبى أن تقدم هذه المعدات لها . أما فيما يتعلق بمدة التدريب فان
المصريين من السهل تدريبهم ولكن ذلك لا يمكن أن يتم فى تسعة
أشهر فاذا بدأنا من الحالة التى عليها الجيش المصرى الآن لا يمكننا
أن نقوم بذلك حتى مع رجالنا فى تسعة أشهر . وأود أن أقول أنى
أزمع بعد هذا الاجتماع أن أزور قواد الجيش يوم الأحد ٢١ الجارى
وأسمع آراءهم فى المقترحات المصرية المعارضة ثم نجتمع هنا ثانية
يوم الثلاثاء وبعد ذلك سأبعث بتقرير الى لندن .

وانى أود أن أوجه نداءا الى الحكومة أن تنبه الشعب
المصرى الى اخطار الموقف الحالى والى ضعف الجيش المصرى .
كما أود أن تقنعوا الشعب المصرى بذلك فان البلاد تكاد تكون
عديمة الدفاع ولا ينجيها من أخطار الموقف سوى الدفاع المشترك
وأخيرا أود أن أنبهكم الى مسئولية مصر أمام الدول العربية
اذ يجب عليها أن تكون البادئة فى هذا الأمر ولا تصر على محاولة
الوقوف بمفردها فى حين أنه من الواضح جدا أن ليس ثمة بلد مهما
بلغت قوته يستطيع الدفاع عن نفسه بمفرده .

معالى وزير الخارجية — لقد نقلتم المناقشة نقلا بارعا الى قدرة مصر على أن تدافع عن نفسها بمفردها • وأنا أسلم لك كما سلمت فيما مضى باستحالة ذلك بل لقد قلنا فى مناسبات ماضية وكررنا أن بريطانيا العظمى نفسها لا تستطيع بمفردها أن تدافع عن نفسها • وقال لنا الفيلد مارشال سير وليم سليم أنه لا توجد أمة تستطيع ذلك بمفردها ولهذا فقد أبلغناكم من أول يوم أننا مستعدون لعقد محالفة دفاعية معكم • ولكن توجد مسألة أخرى هى مسألة قواتكم الموجودة فى مصر والتى لا يستطيع الشعب المصرى بحق للأسباب الكثيرة التى أوضحناها ولا حاجة الى أن نرجع دائما اليها أن يقبل بقاءها فى أرضه على أية صورة من الصور لأنه يجد دولا كثيرة أخرى معرضة لأخطار الحرب العالمية وقد يكون بعضها أكثر تعرضا لها من مصر وكلها كما أسلفنا لا تستطيع أن تتولى وحدها أمر الدفاع عن نفسها ومع ذلك فأنتم لا تحتلونها ولا يحتلها غيركم من الدول الكبرى • واذا كنتم قد ضربتم لنا مثلا بهولندا فانى أستطيع أن أضرب لكم أمثالا كثيرة تؤيد ما أقول فالهند وباكستان وايران وتركيا وأكثر دول أوروبا الغربيـــة لا توجد فيهـــا قوات أجنبية كما توجد قوات لكم فى مصر •

أما ما تشيرون اليه فى بعض الأحيان من وجود قوات أمريكية فى بريطانيا نفسها فقد سبق أن رددنا عليه بأن المقارنة لا تستقيم لوجود فوارق كثيرة فليس لأمريكا ماض فى احتلال بريطانيا حتى ينظر الشعب بعين الكراهة والتوجس الى هذا الاحتلال بل هو على العكس يرحب بهذه القوات • والدولتان فى مستوى واحد من القوة والمركز الدولى بحيث لا يتصور أن احداهما تعتدى على سيادة الأخرى • ووجود القوات الأمريكية عندكم رهين بقبولكم ، فاذا أردتم فى أى وقت جلاءها بادرت الى الجلاء ، وليس الحال كذلك فى مصر •

وهذه الأسباب جميعها بالاضافة الى تكرر وعدكم بالجلاء وتكرر نقض هذا الوعد قد خلقت أزمة الثقة المستحكمة التى نعانيها فى الوقت الحاضر والتى لا نستطيع التغلب عليها الا بازالة أسبابها أى بجلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء تاما ناجزا • واذا كان العسكريون يتسلطون فى الوقت الحاضر بالنظر الى أخطار الحرب فمن واجب العسكريين أنفسهم ألا يغفلوا فى استعدادهم العوامل النفسية فى الشعوب المختلفة تلك العوامل التى قد تكون فى بعض الأحيان أبعد أثرا وأشد خطرا من العوامل العسكرية المحضة • ومن واجب العسكريين أن يفهموا أن مصر الراغبة الواثقة الصديقة وان لم يبق فيها جندى بريطانى واحد خير لبريطانيا ولقضية السلام العالمى من مصر الكارهة الغاضبة بفعل الاحتلال البريطانى فى الماضى والحاضر ، فاذا لم يفهم ذلك العسكريون فمن واجب الساسة والدبلوماسيون أن يفهموا ذلك وأن يقنعوهم به •

على أننا فى هذه المحادثات الطويلة الدقيقة نقلب الأمر معكم على وجوهه العملية من حيث الاستفادة بالقاعدة الموجودة فى فايد وبمعدات الدفاع الجوى وحلول المصريين فى كل ذلك محلكم وبناء هذه الاستعدادات حية صالحة للعمل واستكمالها اذا اقتضى الحال بشرط أن يكون ذلك كله فى أيدى المصريين ومع الاستعانة بالعدد القليل اللازم من الفنيين للمدة المعقولة التى لا تثير شبهات المصريين وتعيد الى الأذهان فكرة الاحتلال • ويضاف الى ذلك عقد المحالفة الدفاعية التى أشرنا اليها التى تبيح لكم ولحلفائكم الحضور الى مصر بمجرد نشوب الحرب فتجدون معدات الدفاع اللازمة مستكملة فيها • وهذا هو جوهر وجهة النظر المصرية التى نعالج بها التوفيق بين جميع الاعتبارات أى أننا لا نغفل الناحية العسكرية مع العناية بالناحية السياسية التى لا يمكن لنا ولكم اغفالها •

بقيت مسألة التكاليف التى تقتضيها استعدادات الدفاع وأنا لا أزعم لكم أن الميزانية المصرية تتسع لما تتسع له ميزانية

الولايات المتحدة أو ميزانيتكم فى هذا الشأن ولكن المسألة نسبية ومصر على استعداد لأن تبذل ما فى وسعها فى حدود طاقتها المالية . ولكن التضامن العالمى يجب أن يلعب دوره هنا كما هو الشأن بالنسبة لدول الأطلنطى أو لليونان أو لتركيا أو لايران وبنفس القواعد والأساليب .

لقد كررتم القول بأن على الوفد المصرى وعلى الحكومة الحاضرة لفت أنظار الشعب الى الخطر الشيوعى باقناعه ببقاء قوات بريطانية للدفاع عن مصر وأود هنا أن أكون صريحا غاية الصراحة فألفت نظركم الى أن الشعب الذى لمس فى الماضى آثار الاحتلال البريطانى ولا يزال يشعر بأن هذا الاحتلال يمس سيادته واستقلاله من الصعب عليه أن يفهم فى هذه الظروف ذلك الخطر المحتمل على حقيقته أى أنه يقارن بين أمرين : الاحتلال القائم فعلا وخطر محتمل يراد اقناعه به وبأن يدفع سيادته ثمنا لدرئه . وبديهى أن الوفد مهما كان تأثيره عظيما انما يعرض نفسه لفقدان ثقة الشعب اذا حاول أمرا من هذا القبيل .

وأخيرا يجب أن لا يغيب عنا أن أكبر سلاح تستغله الدعاية الشيوعية فى مصر وفى جميع البلاد التى يحتلها الأجنبى هو هذا الاحتلال نفسه . والآثار الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت عليه . وتجد هذه الدعاية أرضا خصبة فى نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال بلادهم حتى ليخشى أن يختلط الأمر بالتدريج بين الوطنية والدعاية الشيوعية . وقد دلت التجربة فى مصر على أن جميع نشرات الدعاية الشيوعية التى ضبطت تستخدم فى الغالب هذا السلاح بل تكاد تستخدمه وحده دون الأسلحة النظرية المعروفة .

سعادة السفير البريطانى — هذه حجة طيبة . وأود الآن اذا وافقتم أن أتناول النقط الثلاث :

— القاعدة : اقترح الفيلد مارشال سليم أن تكون فى مصر قاعدة

لصيانة وتموين القــوات المصرية والبريطانية فى الشرق الأوسط واقترح أن يكون الاشراف على هــذه القاعدة للجنــة مصرية بريطانية مشتركة .

٢ — القيــادة العامة : هــذه مسألة ضيافة من جانب مصر وقد قال أن القيادة العامة تكون مشتركة كذلك وأن قنال السويس هو أنسب مكان للقيادة .

٣ — القوات المتحركة الضاربة : ان خــير مكان لها هو على القنــال . وعليها أن تتقدم الى الأمام عند نشوب الحرب لتقوية مقاومة بلاد الشرق الأوسط . ولها فائدة أخرى هى أنها تزيد فى سرعة تدريب المصريين .

معالى وزير الخارجية — يؤسفنى بعد هذه المحادثات الطويلة معكم أن تعودوا الى ما قاله الفيلد مارشال سليم منذ اللحظة الأولى وقبل أن نبدأ محادثاتنا السياسية وكأننا لم نستفد منها أى شىء ولم نخط فيها أية خطوة نحو التفاهم والاتفاق . مع أننى بذلت كل جهدى للتوفيق بين جميع الاعتبارات واقترحت حلولا أعتقد أنها مرضية وتؤدى غاية العسكريين كما تؤدى غاية السياسيين .

ولقد فهمت منكم أنكم توافقون على جلاء القوات المقاتلة وهذه خطوة طيبة نرى وجوب اكمالها بالخطوات الآتية :

١ — جلاء جميع القوات الموجودة بالقاعدة لأنها كما سبق أن بينت انما تخدم القوات المقاتلة وقوات الحرس كما تخدم نفسها فلا حاجة اذن الى بقائها فما عدا مئات قليلة من الفنية فى شئون الذخيرة ومن المهندسين والصناع المهرة اللازمين للورش على أن يعمــل معهم مصريون يحلون محلهم بعد استكمال تدريبهم .

٢ — جلاء مركز القيادة العامة فى نفس الوقت التى تجلو فيه جميع هذه القوات والفيلد مارشال سليم نفسه يقول ان الأمر هنا أمر ضيافة

أى ليس أمر ضرورة حربية مؤكدة . وعلى كل حال فالمعقول أن يكون مركز القيادة الى جانب القوات المقاتلة .

٣ — جلاء جميع قوات الطيران والدفاع الجوى فيما عدا العدد الضرورى من الفنيين اللازمين لصيانة المعدات التى لا يوجد مصريون يستطيعون القيام بصيانتها ويقوم هؤلاء الفنيون كذلك بتدريب من يحل محلهم من المصريين . ويمكن الاتفاق على اجراء مناورات مشتركة بين السلاحين الجويين المصرى والبريطانى .

٤ — عقد محالفة دفاعية تسمح لقواتكم وقوات حلفائكم بالحضور الى مصر فى وقت الحرب للتعاون فى الدفاع وقد ورد تفصيل ذلك فى اجتماع رفعة النحاس باشا الأخير بالفيلد مارشال سليم .

سعادة السفير البريطانى — تعلمون أنى غير مفوض بتقديم أية مقترحات أو الموافقة عليها . لقد كنا نحاول الوصول الى أساس للاتفاق وقد قدمتم مقترحات خاصة . وليس من الواضح لى تماما كيف تزمعون معالجة بعض النقط . القوة المتحركة الضاربة مثلا ؟ .

معالى وزير الخارجية — هل لى أن أسأل فيم كنت تفكر عندما أشرت الى امكان جلاء هذه القوات المحاربة ؟

سعادة السفير البريطانى — ان النحاس باشا قد اقترح انتقالها الى شقة غزة فى محادثة مع الفيلد مارشال سليم .

معالى وزير الخارجية — اذن فلتكن شقة غزة .

سعادة السفير البريطانى — اذا كانت الحكومة المصرية تقترح أن ترابط هذه القوات فى غزة فهل تدركون الملابسات السياسية لهذا الأمر بما فى ذلك عقد تسلح مع اسرائيل ؟ .

معالى وزير الخارجية — نحن الآن فى هدنة دائمة مع اسرائيل ولا تسمح هذه الهدنة بأن يهاجم أحد الطرفين الآخر أو يعتدى على خطوط الهدنة .

سعادة السفير البريطانى — هذا لا يكفى الا اذا كانت هناك حالة صلح نهائى واتفاق بأن تسمح اسرائيل بمرورنا فى أراضيها اذ لا يمكننا اقتحام طريقنا فى اسرائيل لملاقاة جيش العدو •

معالى وزير الخارجية — هذا أمر يمكنكم أن تتفقوا عليه مع اسرائيل ولا شك أن للولايات المتحدة الأمريكية التى يهمها أيضا أمر الدفاع عن الشرق الأوسط تستطيع أن تساعدكم فى ذلك مساعدة فعالة وأنا ألاحظ أنكم لم تبرموا بعد صلحا مع ألمانيا أو مع اليـابان فالحالة القائمة بين مصر واسرائيل ليست بدعا فى العرف الدولى وعلى كل حال فلماذا نضع العربة أمام الفرس اذا أردنا أن نتغلب على جميع الصعوبات القائمة أمامنا ووافقتم على الجلاء الكامل الناجز بالشكل الذى أوضحته فلم يتعذر اذ ذاك التماس المخرج من هذه الصعوبة الخاصة باسرائيل •

سعادة السفير البريطانى — هناك شىء آخر غـير واضح لى هو مسألة القاعدة • لقد أشرت أنها ليست مستودع سلاح وحيث أنها ستتناول فى عملها الامدادات المصرية والبريطانية فيجب أن يكون موظفوها من المصريين والبريطانيين فهل تقبـل مصر فكرة ادارة القاعدة بواسطة مصريين وبريطانيين ؟ •

معالى وزير الخارجية — لقد سبق أن قلت وكررت أن ادارة القاعدة وقت السلم تكون فى يد المصريين أما فى وقت الحرب فتكون فى يد المصريين والبريطانيين •

محضر

محادثة بين معـــالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم الخميس ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ ـ الساعة ٣٠ر٥ مساء

الحـاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك — سعاده سير رالف ستيفنسون

« « المعالى ابراهيم فــرج بك

« الأسـتاذ على زين العابدين حسـنى

سعادة السفير البريطانى — اقترح أولا أن أطلعــكم على تعليقـات العسـكريين على ما أبديتموه فى شأن النقط الأربع التى اقترحها الفيلد مارشال سليم :

١ — الدفاع الجوى : اقتراح نقل الأسراب الجوية • قال قائد الطيران العام أن نقل الأسراب يضعف مركز مصر فى اللحظة الحرجة ويفسد مشروع التدريب المشـترك ولا يمكن النظر فيه الا عندما يتم اعداد الأسراب المصرية وتدريبها حتى تتسلم هذا الدفاع •

أما فيما يتعلق بالدفاع ضد الطائرات المغيرة فقد قال آنه من المصلحة أن يتسلم المصريون هذا فى أقرب فرصة ممكنة وقد سألته اذا كان من الممكن تخفيض عدد الموظفين الاداريين والفنيين فأجاب أنه اذا حدث ذلك فيكون على حساب كفاية القوات •

٢ — القاعدة : قال القائد العام فيما يتعلق بالحد الأدنى الممكن تخفيض قوات القاعدة اليه أن هذا التخفيض لا يمكن أن يكون الا على حساب الكفاية وهو لا يمكن أن ينفذ الا بتقسيم القاعدة ومعنى ذلك مضاعفة النفقات ومضاعفة العمل وقد سـألته اذا كان من

الممكن الاكتفاء بقاعدة « هيكلية » ولكنه قال ان هذا لا يجدى •

على أنه ليس ثمة شيء مستحيل والقرارات السياسية قد تجب الاعتبارات العسكرية •

أما عن الحرس فان الجيش المصرى لا يمكنه فى الأحوال الحاضرة أن يحرس القاعدة فان الخسائر الحالية تبلغ آلاف من الجنيهات كل شهر واذا أقصى حرس أهالىجزيرة موريس فلا يمكنه أن يتحمل المسئولية تجاه دافع الضريبة البريطانى • واذا وقع هذا التغيير لأسباب سياسية فيجب أن تسوى مسألة المسئولية بين الحكومتين • ثم استطرد فى الحديث عن القاعدة نفسها وقال انه سيحاول أن يرى الوفد المصرى الذى سيصل فى اليوم التالى لزيارة القاعدة مبلغ عظم هذه المنشأة فانها تتناول تموين واصلاح جميع منطقة الشرق الأوسط والأعمال الفنية اللازمة لها •

٣ — القوة المتحركة الضاربة : أكد لى القائد العام أن الصلح بين مصر واسرائيل وموافقة اسرائيل على منح التسهيلات فى وقت الحرب ضرورية لوضع القوة الضاربة فى غزة • وليس فى غزة ميناء ولا بد من نقل جميع أدوات التموين بالسكة الحديد • ويجب أن تنشأ فيها أماكن تتكلف بين ٨ — ١٢ مليون من الجنيهات •

كذلك لا بد من ايواء تدريب القوة الضاربة والتدريب المشترك مع الجيش المصرى فى صحراء سيناء •

٤ — القيادة العامة : قال القائد العام أن القيادة العامة العسكرية يجب أن تكون بالقرب من القاعدة وان فكرة نقلها الى غزة مستحيلة بسبب عدم توفر المواصلات وكذلك لأنها تمنع تنسيق العمل وتدريب الجيشين •

على أنى أكرر مرة أخرى أن هذه تعليقات عسكرية وانه من الممكن دائما لحكومة جلالة الملك أن تدخل عليها التعديل لأسباب سياسية •

وأود مرة أخرى أن ألتمس من الوزير أن يضع خطورة الموقف الدولى موضع الاعتبار ولعل ما يبرهن على هذه الخطورة ما شاهده الوفد المصرى الذى زار القاعدة فى منطقة القنال فقد شاهدوا معدات التجنيد تعد وتجمع للتوزيع • ليست بريطانيا أو مصر حرة التصرف فكلانا يواجه مستقبلا نقاتل فيه من أجل حياتنا ولا يمكننا أن نأمل فى الحياة منعزلين ويجب علينا أن نخضع مصالحنا القومية الضيقة • ان مصر تواجه الآن حيرة شديدة فهى تريد من جهة أن تدافع عن نفسها وأن تحقق من جهة أخرى مطالبها القومية وهذان الغرضان لا يمكن بلوغهما فى وقت واحد •

ويجب على الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية وهى أن الجلاء الكامل الناجز لا يتفق مع الدفاع عن البلاد ويجب أن نجد وسيلة للتوفيق بين مطالب الدفاع العاجلة وبين كرامة مصر القومية • وليس هناك شيء لا يتفق والكرامة المصرية فى قبول مساعدة تقدم طواعية واختيارا •

انى أود أن أوجه اليك رجائى أن توجه هذا السؤال الى رئيس الوزراء والى زملائك الوزراء :

هل تقبل مصر حتى ولو مؤقتا مع اعادة النظر فى المسألة فى فترات متفق عليها مبدأ الاستعداد الحربى المشترك فى وقت السلم ؟ فاذا كانت لا تقبل ذلك فليس ثمة شيء يمكن لحكومة جلالة الملك أن تقترحه لحل هذه المشكلة • ولكن اذا أمكن قبول هذا المبدأ فانى على يقين أن حكومة جلالة الملك تكون على استعداد فى النظر فى أى اقتراحات تسهل على الحكومة المصرية اقناع الشعب المصرى بحقيقة العلاقة الجديدة بين بلدينا • انى متأكد كل التأكد أن الوفد يستطيع أن يقنع الشعب بضرورة الاستعدادات الحربية المشتركة فى وقت السلم اذا أحسن استخدام الصحافة فى ذلك •

ولا تنس أننا فى بريطانيا قد قررنا اعادة فرض نظام التقشف على الشعب ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تقبل فى هذه اللحظة اضعاف مركزنا الدفاعى فى أى مكان .

معالى وزير الخارجية — أؤكد لكم انى واقف تمام الوقوف على خطورة الحالة الدولية الحاضرة ولكنى من جهة أخرى أحمل مسئولية الدفاع عن حقوق بلدى والسعى الى تحقيق مطالبنا وأعرف ما يقبله المصريون وما يرتضونه بالاجماع ولا حاجة بى الى أن أكرر ما سبق أن أجبت به على جميع هذه الاعتبارات التى ذكرتموها وكذلك ما فصلته المرة بعد المرة فى اجتماعاتنا السابقة ولخصت نتيجته تلخيصا دقيقا فى اجتماعنا الأخير . واذا كان قد استجد شيء فهى زيارة مندوبى الحكومة المصرية للقاعدة البريطانية فى فايد وقد عاد الينا المندوبون ويتلخص تقريرهم فى أنهم زاروا القاعدة زيارة سريعة على أساس برنامج مقرر من قبل ولم تخرج الزيارة عن هذا البرنامج حتى عندما كانوا يجدون حاجة الى زيارة بعض الأماكن الأخرى أو استطلاع بعض الأمور التى لم يشملها البرنامج وقد أكد لى المندوبون أن الأماكن التى زاروها والمعدات والمنشآت التى شاهدوها كلها عادية وعند الجيش المصرى نظيرها وليس فيها مطلقا ما يصعب على المصريين أن يحلوا فيه محل قواتكم . بل تكون هناك معدات أو منشآت أخرى لا ينطبق عليها هذا الوصف ولكنى الآن أعطيك نتيجة الزيارة كما وقعت وفى الحدود التى رسمت لها .

والخلاصة أن الشيء الوحيد الجديد يؤيد وجهة نظرى ويؤكدها . وأرجو أن لا تتصور أنها وجهة نظر شخصية فأنا أشعر شعورا أكيدا بأنها أيضا وجهة نظر رئيس الوزراء وزملائى الوزراء وهى وجهة نظر البلاد كلها . والواقع انك أحلت الأمر جميعه الى الحكومة البريطانية لترى من جهة هل تؤيد العسكريين أم يكون

لها رأى آخر ، والى رفعة النحاس باشا من جهة أخرى ليعلم الى أى حد وصلت محادثاتنا ويرى رأيه فيه • وهذا أمر طبيعى جدا ولكنى أود فقط أن أوجه نظرك بكل اخلاص الى ضيق الوقت والى ما أخشاه من نتائج هذه الأزمة التى انتهت اليها محادثاتنا وبخاصة اذا بلغت غايتها وانتهى الأمر بعجزنا عن الوصول الى أساس صالح للمفاوضة والاتفاق •

وأرجو أن تعلم أن الرأى العام فى مصر كان فى السنوات الأخيرة قد اقتنع بأنه لا جدوى من المفاوضات وبأن على مصر أن تعدل نهائيا عنها كوسيلة لادراك حقوقها • وأن تبحث عن كل وسيلة أخرى تستطيع بها تحقيق مطالبها • ولكن الوفد بعد انتصاره فى الانتخابات العامة الأخيرة استطاع مع ذلك أن يواجه الرأى العام بأنه سيحاول المفاوضة من جديد وقبل الرأى العام ذلك منه على مضض ولسبب واحد هو يقين المواطنين فى مصر والسودان من أن الوفد اذا دخل المفاوضة فانما يدخلها على أساس تحقيق مطالب البلاد كاملة غير منقوصة • فاذا فشلنا فى هذه المرة فأخشى أن يفقد المصريون نهائيا كل رجاء فى امكان حل مشكلاتنا عن طريق المفاوضة وبذلك تزداد أزمة الثقة استحكاما ونصل الى المأزق الذى لا مخرج منه • ولا يخفى عليكم ما فى ذلك من ضرر بليغ للطرفين وكيف تستطيع الدعاية الشيوعية أن تستغله فى الداخل والخارج بالأضرار بنا جميعا •

والآن ينتظر الرأى العام كما تعلمون بفارغ الصبر نتيجة مباحثاتنا وتطالبنا الصحافة كل يوم بأن نفصح لهم عما يجرى وسيأتى قريبا جدا الوقت الذى يجب علينا فيه أن نصرح بشىء جدى • ومن المرجح أن أغادر مصر الى أوروبا فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر لاقابل رفعة النحاس باشا وسأسافر بعد ذلك الى أمريكا لحضور اجتماعات الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة

ولا ينتظر أن أعود قبل نهاية أكتوبر أو أوائل نوفمبر • أن البرلمان المصرى يجب أن يجتمع فى الأسبوع الثالث من نوفمبر وفى هذا الاجتماع يلقى خطاب العرش ولابد لنا فيه من أن نقدم الى البرلمان والى الشعب حسابا عن سياستنا الخارجيــة ونتائجها فى الســنة المنصرمة أى أن الأسبوع الثالث من نوفمبر هو فى الواقع الحد الذى يتعين فيه أن يعرف مصائر الأمور بل يتعين أن نعرفها قبل ذلك بزمن كاف ليتسع لنا الوقت لاعداد ما نقول •

لقد وجهتم الى رجاءا يتلخص فى أن نعمل على اقناع الشعب بالأخطار المحيطة وتعذر اجابة مطلبه الخاص بالجلاء الكامل الناجز فى الظروف الدولية الحاضرة وأنا بدورى أوجه اليكم رجاءا أن تتركوا جانبا تصلب العسكريين ومبالغاتهم المعروفة التى هى فى الواقع جزء من مهنتهم وأن تعالجوا الأمر من وجهتيه السياسية والنفسية وهما فى اعتقادى أولى بالاعتبار فى الظروف الحاضرة من وجهة النظر العسكرية البحتة وبخاصة اذا شابتها المبالغة كما لاحظت فى آراء رجالكم العسكريين •

انكم لستم الآن فى حرب حقيقيــة ولكنكم فى حرب باردة وقد يطول أمد هذه الحرب الباردة وأؤكد أن بقــاء الاحتلال والاصرار على الآراء الاستعمارية القديمة من أمضى الأسلحة التى تستخدم فى الدول الغربية فى هذه الحرب الباردة فاذا انتقل الحال لا قدر الله الى حرب حقيقية فيجب أن يعلم العسكريون ان حالة الشعوب النفسية ورضاهم واقتناعهم بالقضية التى تجرى الحرب من أجلها واخلاصهم المبنى على هذا الاقتناع كل هــذه أمور أنفع وأجدى من الاســتعدادات العســكرية المحضة التى يحيط بها سخط الناس وتبرمهم بل ان هذه العوامل النفسية كثيرا ما تكون حاسمة فى نتائج الحروب •

وليس لى ما أضيفه الى هذا كله الا أن أقول بصراحة ان

موقف رجالكم العسكريين من اقتراحاتنا التى رمينا بها الى تسهيل الوصول الى حل يرضاه الطرفان لا تفسير له الا أنهم لا يثقون بالجيش المصرى والشعب المصرى • وقد قال القائد العام بصراحة للمندوبين المصريين الذين زاروا فايد ان المسألة ليست مسألة توفر الكفاية اللازمة لادارة القاعدة ولكنها مسألة ضرورة بقاء هذه القاعدة فى السلم والحرب تحت الادارة البريطانية • وهذه الروح لا تنسجم مع فكرة التحالف التى يجب أن يكون أساسها الثقة المتبادلة •

سعادة السفير البريطانى — هنا نقط عدة أود أن أعلق عليها :

١ — القاعدة : لقد أشرت الى زيارة المندوبين المصريين للقاعدة على أنه الشىء الجديد الوحيد الذى استجد وأود أن أذكرك أن الفكرة كانت لنريهم أن القاعدة ليست مستودعا للسلاح ولكنها منشأة حية تمون جميع منطقة الشرق الأوسط • أما بيان القائد العام فانه لا يثير مسألة الثقة ولكنه يؤكد ضرورة أن تكون القاعدة فى أيدى موظفين بريطانيين اذ أن عليها أن تستقبل امدادات بريطانية أو من الممتلكات الحرة يتكلمون نفس اللغة • وقد اقترح الفيلد مارشال سليم أن تدير القاعدة لجنة مصرية انجليزية مشتركة •

٢ — أما عن ضيق الوقت فانى أتفق معكم فى ذلك وعلينا أن نبذل جهدا للوصول الى اتفاق ودى اذ أن تدعيم جميع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط يتوقف فى نظرى على ذلك •

٣ — أما فيما يتعلق بانتظار الرأى العام لنتائج محادثاتنا فقد وصلنا الى موقف يجب أن نتخذ فيه قرارا فعليكم أن تحيلوا الأمر الى النحاس باشا والى زملائكم الوزراء وعلى أن أحيل الأمر الى حكومة جلالة الملك ويبدو الى أن الشىء الوحيد الذى يمكن أن نقوله هو أنه قد جرت محادثات فى جو ودى وسنواصل هذه المحادثات عند عودتكم الى مصر •

٤ — أما عن التهمة التى وجهتموها بخصوص تصلب العسكريين ومبالغتها فانى أؤكد لكم أنها ليست هذا ولا ذاك فقد قدمت لكم رأى العسكريين الفنى فاذا قبلت المبدأ العام للاستعدادات العسكرية فى وقت السلم أمكن ولا شك اجراء تخفيفات .

٥ — أما عن الناحية النفسية للمسألة فلا شك أن الشعب الصديق أثمن من الاعتبارات العسكرية وانى لهذا السبب ذاته أطلب اقامة أساس جديد من العلاقة الودية بين بلدينا .

وانى أرجو أن تعرضوا الأمر بقوة على النحاس باشا وعلى زملائكم الوزراء تحثوهم على قبول مبدأ الاستعدادات العسكرية المشتركة وقت السلم حتى ولو كان ذلك مؤقتا ومع اعادة النظر فيه فى فترات متفق عليها .

معالى وزير الخارجية — اذا كنتم قد أشرتم الى مبالغة العسكريين فذلك بجانب انه أمر معروف يرجع الى أنهم قد ذهبوا الى حد تصعيب احلال حراس مصريين محل الحراس الموجودين الآن من أهل جزيرة موريس وهذه مبالغة واضحة مهما كانت العلة فيها . واذا كنتم من جهتكم تحتاطون الى هذا الحد بالنسبة لمصر والجيش المصرى فمن حقنا أن نكون على حذر شديد بالنسبة للنتائج المنتظرة اذا نحن قبلنا ما تعرضون من بقاء هذا العدد الهائل من القوات البريطانية بحجة ادارة القاعدة ادارة مشتركة ولنا العذر كل العذر اذا اعتبرنا ذلك استمرارا للاحتلال واذا أشرنا الى وعود سابقة باعداد الجيش المصرى وتمرينه على يد بعثتكم العسكرية وكيف كانت النتيجة : بقاء الجيش ضعيفا تنقصه المعدات والأسلحة وهذا ما نخشى وقوعه اذا ما سلمنا بنظريتكم . أى أنكم ستكتفون دائما بالاعتماد على قواتكم فينعدم الحافز الى المعاونة الجدية فى تقوية الجيش المصرى أما اذا تقرر الجلاء الناجز الكامل فسيكون من مصلحتكم المبادرة بكل ما فى الامكان الى معاونتنا على تقويته برفع مستواه .

أما القول بامكان اعادة النظر فى الأمر فى فترات محددة فانه لا يقدمنا عما نحن فيه خطوة واحدة ولا يمكن أن نعتمد عليه وليس من المصلحة أن تترك الأمور معلقة على هذا النحو بل تقضى مصلحتنا ومصلحتكم بأن نحسم الأمر على وجه نهائى معروف لا يترك مجالا للشك الذى يجب أن نعمل للقضاء عليه واحلال الثقة المتبادلة محله .

لقد أشرتم الى القاعدة الأمريكية فى بريطانيا وذكرتم أنه لولاها لما قبل الأمريكيون أن يحضروا لمعاونتكم عند الضرورة ولكنى أذكركم بأن الجنود الأمريكيين تدفقوا على أوروبا فى الحربين العالميتين الماضيتين لتحريرها دون أى اتفاق سابق بينهم وبين الدول الأوروبية على قواعد أو نحوها بل لم تكن هناك محالفات أو معاهدات تربط بينهم وبينها . كما أن جنودكم ذهبوا مرتين الى فرنسا ودول أوروبا الغربية دون أن يسبق ذلك اتفاق على انشاء قواعد فيها . وذلك كله لتوافر الثقة التى نرجو أن يتوافر مثلها بيننا وبينكم . ومع ذلك فالقاعدة موجودة وفى الامكان أن يحتفظ بها المصريون صالحة للعمل ولاستقبال الجيوش المتحالفة فى حالة الحرب فتكون عند وصولها فى حالة أفضل من حالة الجنود الأمريكيين أو البريطانيين الذين ذهبوا الى أوروبا فى الحرب الماضية .

سعادة السفير البريطانى — من المحزن لى دائما أن تبدى مثل هذا الشك وعدم الثقة . وأود أن أقول فيما يتعلق بأهالى جزيرة موريس الذين يحرسون القاعدة أن القائد العام أراد أن يقول انه اذا تغير الحرس فانه يجب نقل المسئولية عن سلامة المخازن الى غيره . ولا يمكنك أن تعد ذلك مبالغة عسكرية .

لم أكن هنا عندما قدمت البعثة العسكرية البريطانية الى مصر ولكنى سمعت انهم بذلوا ما فى وسعهم والحكومة المصرية هى التى استغنت عنهم .

أما عن أن الجلاء التام يحفزنا الى رفع مستوى الكفاية فى الجيش المصرى فان الفكرة هى الاحتفاظ بدفاع فى الفترة التى يدرب فيها الجيش المصرى ويرفع مستواه . ولا يمكننا القيام بذلك اذا لم نكن موجودين هنا . وأرجو أن تتذكر أن بريطانيا ليست على ما كانت عليه من القوة وكلما أسرعت فى التخلص من جزء من هذا العبء كلما كان ذلك خير لها وأجدى . ولهذا فانه من مصلحتنا أن نسارع بقدر الامكان الى تدريب الجيش المصرى وتجهيزه بالمعدات .

انى أوافقكم تمام الموافقة على أن قرارا حاسما خير لكل جانب من تدبير مؤقت يخضع لاعادة النظر فى فترات محددة . وقد اقترحت هذا التدبير الأخير أملا فى تسهيل الأمور للحكومة المصرية . أما فيما يتعلق بالقواعد العسكرية فانى أكرر أن المسألة مسألة توقيت . فاذا كنتم ستنشئون قاعدتكم بعد نشوب الحرب فانكم تفقدون وقتا ثمينا وتسببون آلاما لا حصر لها للبلد .

محضر

محادثه بين معالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم السبت ٢٦ اغسطس سنة ١٩٥٠ ـ الساعة ٣٠ر٥ مساء

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك	سعادة سير رالف ستيفنسون
« « المعالى ابراهيم فرج بك	
« الأستاذ على زين العابدين حسنى	

معالى وزير الخارجية — قبل أن ننتقل الى الكلام عن وحدة مصر والسودان أود أن أقول عبارة قصيرة تعليقا على ما ورد فى بيانكم الأخير من أن البعثة العسكرية كانت تبذل غاية وسعها لأداء مهمتها وأن الحكومة المصرية هى التى استغنت عنها . ولست أريد أن أدخل فى جدل حول هذا الموضوع فأنا أكتفى بأن أقول ان الحكومة المصرية انما استغنت عن هذه البعثة لأنها اقتنعت بالتجربة انه لا خير فى بقائها .

سعادة السفير البريطانى — لم أكن فى مصر فى ذلك الوقت . ولكنى فهمت أن البعثة العسكرية البريطانية بذلت غاية وسعها ، ولكنها شكت من عدم تعاون السلطات المصرية معها .

معالى وزير الخارجية — والآن أنتقل الى الشطر الآخر من حقوق مصر وأعنى وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . وفى اعتقادى أن خلوص النية فى هذا الموضوع يؤدى الى الاتفاق عليه من أقرب سبيل اذ لا توجد فيه هذه المشكلات الاستراتيجية ومسائل الدفاع التى تثار بالنسبة للجلاء عن مصر أى أنه ليس هناك من شيء

يتصل بالحالة الدولية وحالة الحرب المنتظرة يحول بينكم وبين المبادرة الى الاعتراف بحقوق مصر والسودان وتسليمها الى أصحابها الشرعيين .

والأمر فى اعتقادى بسيط غاية البساطة لأن وجودكم فى السودان ترتب على احتلال مصر . وأنتم تعرفون الآن بأن زمن الاحتلال قد انقضى على كل حال ، فالنتيجة الطبيعية هى أن ينتهى أيضا وجودكم فى السودان . وأحب أن أقول بكل صراحة أن انسحاب مصر من السودان واعادة فتحه بواسطة قوات مصرية بريطانية وعقد اتفاق سنة ١٨٩٩ كل ذلك كان نتيجة للاحتلال وجرى تحت سلطانه. ومع ذلك لم تكونوا اذ ذاك تدعون أنكم تعملون لأنفسكم أو تحملون مسئوليات نحو السودانيين بل كنتم تقولون بصراحة كما قلتم فى حادث فاشودة وكما ورد مرارا فى تقارير اللورد كرومر أنكم تعملون لحساب مصر وتقصدون فقط ابعاد السودان عن نظام الامتيازات الأجنبية التى ورثتها مصر عن تركيا . وهذا كله يؤدى الى نتيجة واحدة هى أن تتركوا مصر والسودان وشأنهما وأن تجلوا عن السودان كما تجلون عن مصر وينتهى أجل الحكومة الثنائية ليحل محلها النظام الذى يتفق عليه بين مصر والسودان .

سعادة السفير البريطاني — ذكرتم فى بيانكم أن الوقت قد حان لتسليم السودان الى أصحابه الشرعيين . ونحن لا يخامرنا شك فى من هم أصحاب السودان الشرعيين . فهم الشعب الذى يعيش هناك وستسلم الحكومة البريطانية البلد لأصحابه عندما يحين الوقت . ان الملخص الذى أتيتم به عن الماضى صحيح تماما ولكن النتائج التى رتبتموها عليه ليست كذلك . والواقع أن السودانيين يطالبون بالاستقلال. وانسحاب جميع الرعايا البريطانيين من السودان انسحابا ناجزا يؤدى الى الفوضى وهذا الحل ليس من الحلول العملية

فى شىء • وانى على يقين أن الحكومة البريطانية على استعداد لأن تنظر فى أى حل عملى تقترحونه بشرط أن لا يتعارض رغبة السودانيين أو يكون بدون رضاهم •

معالى وزير الخارجية — يسرنى أنكم تعترفون بصحة الوقائع التاريخية التى أشرت اليها ، ولكنى أخالفكم فيما ذهبتم اليه من أن هذه الوقائع لا تؤدى الى النتيجة التى وصلت اليها فهى لا يمكن أن تؤدى الى غير هذه النتيجة مهما زعمتم أخيرا من تغير الظروف فى السودان• ان هذه المقدمات التاريخية تنطق كلها بأن السودان كان باعترافكم وديعة لمصر فى أيديكم أو فى يد الحكومة الثنائية التى هى فى الواقع حكومة أحد الطرفين وأعنى به الطرف البريطانى • ومصر الآن بل منذ أن نهضت تطالب بحقوقها تطلب رد هذه الوديعة اليها • وهذا هو الأمر الوحيد القائم بيننا وبينكم وبتعبير آخر ليس لكم أى حق لأن تتحدثوا عن السودانيين لأن الحقائق التاريخية والشرعية لا تعطيكم مثل هذا الحق واذا فرضنا صحة ما تذهبون اليه من أن السودانيين يطلبون الآن الاستقلال فهذا أمر يسوى بيننا وبينهم ولا يصح أن يكون لكم شأن فيه •

سعادة السفير البريطانى — أخشى أننى لا أوافقكم على ذلك فان علينا كنتيجة لادارتنا للسودان خمسين عاما مسئولية نحو شعوب السودان لا يمكننا أن نجرد نفسنا منهـا مهما كانت الاعتبارات الشرعية أو التاريخية أو الأدبية • ان السودانيين يبلغون ٧و٥ مليون منهم ٢و٥ مليون من الوثنيين وهؤلاء لا يتكلمون اللغة العربية • والواقع أن البلد لا يستطيع حتى الآن أن يحكم نفسه • وطلب مصر الجلاء عن السودان ليس ممكنا من الوجهة العملية • وحتى ولو أمكن ذلك وحاولنا تنفيذه واحلال المصريين محل رعايانا فلن تجدوا عددا كافيا من المصريين للذهاب الى السودان • واذا أرادت مصر أن تفعل شيئا

فان عليها أن تقدم دليلا عمليا للنظام القائم • فهــل تريد مصر أن تنهى الحكم الثنائى والادارة انهاءا تاما ؟ ذكرتم فيما ذكرتموه اتفاقا بين المصريين والسودانيين فهل تعنون أن يقوم هذا الاتفاق مع وجود الادارة الحالية أو أنكم تزمعون تغيير النظام القائم ؟

معالى وزير الخارجية — ان خمسين عاما أو مائة عام من الادارة البريطانية لا يمكن تغير الواقع الشرعى والحقائق التاريخية وخصوصا وقد كنتم فى أثناء هذه الادارة تعترفون صراحة بأنكم تعملون باسم مصر •

وهــذه النغمة الجديدة نغمة رغبة السودانيين فى الاستقلال والمسئوليات الملقاة على عاتقكم نحوهم لم تبرز الى الوجود الا حينما نهضت مصر للمطالبة بحقها أى أنكم عندما كانت الأمور فى مصر مواتية لكم ولم يكن فيها مقاومة جديدة لسلطتكم لم تكونوا تجدون حاجة الى ادعاء مسئوليات نحو السودانيين • ولكن عندما شعرتم بأن الحالة فى مصر قد تغيرت وأنها بدأت تطلب حقوقها وتعمل على ادراكها بدأتم هــذه النغمة الجــديدة لا لشىء الا لفصل السودان عنها مع أنكم كما سبق أن ذكرت كنتم تعتبرونه وديعة لها فى أيديكم • وأخشى أن أقول ان هذه النهاية هى التى رسمتموها لمصر والسودان من أول يوم والا فقد كانت خمسون عاما كافيــة وفوق الكفاية لاستقلال السودان والخلاص من مسئولياتكم قبل السودانيين • ثم انكم لا ترمون فى الواقع الا لاستمرار حكمكم فيه تحت ستار الحكم الثنائى لأنكم كما صرح رجال الســياسية عنــدكم مرارا وكما تصرحون سعادتكم الآن تعتبرون السودان بعيدا عن أن يحكم نفسه بنفسه وتشيرون الى جنوب السودان الذى عملت حكومة السودان على أن يظل على حالته البدائية ليكون ذلك من الحجج التى تدعى لتأخير وصــول السودان الى الحكم الذاتى أو لفصل جنوب السودان عن شماله بمثل الحجج والوسائل التى لجأتم اليها

لمحاولة فصل السودان كله عن مصر . فالأمر اذن أمر سياسة استعمارية مبيتة مدروسة لا أمر مشيئة السودانيين أو مسئولياتكم نحوهم . ونحن نستطيع أن نقارن الآن بين حالة السودان وحالة ليبيا فنجد أن السودان أكثر تقدما وأهلية للحكم الذاتى من ليبيا التى قررت هيئة الأمم المتحدة تمتعها بالحكم الذاتى بل بالاستقلال فى غضون عامين ينتهيان فى سنة ١٩٥٢ . وهذا مقياس دولى معترف به يشير الى حل فى غاية البساطة اذا حسنت نياتكم حقا وهو أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد على عامين تجلون فى خلالها عن السودان وتنتهى الادارة الثنائية ويصبح للسودان بعد ذلك حكومته الخاصة فى وحدة مع مصر تتمثل فى التاج المصرى وفى وحدة السياسة الخارجية والنقد والجيش وما قد يتفق عليه المصريون ومواطنوهم السودانيون من المسائل الأخرى ولا شك أن وحدة مصر والسودان تجعل هذا الحل أيسر بكثير من الحل الذى اتفقت عليه هيئة الامم المتحدة بالنسبة لليبيا .

سعادة السفير البريطانى – تعليقا على ما ذكرتموه فى بيانكم فيما يتعلق باستقلال السودانيين ومسئولياتنا نحوهم وانها نغمة جديدة لا أرى أن هذه هى الطريقة الصحيحة للنظر فى مثل هذه المسألة لأنه منذ أن بدأت مصر تطالب بمطالبها فى السودان لم يعارض أحد فى هذه المسئولية . ليس لبريطانيا مصلحة اقتصادية أو استراتيجية حيوية فى السودان ، وهى لا تهتم اذا كانت مصر والسودان بلدا واحدا أو لا . والواقع أنه لا يمكن لأحد أن يفصل السودان عن مصر لأنه لا يمكن لبلدين يعيشان على نهر واحد أن ينفصلا الا اذا أتى المصريون أنفسهم بعمل يثير عداء السودانيين .

أما فيما يتعلق بمسألة مدى أهلية السودانيين لحكم أنفسهم

فهى رأى شخصى • اننا لا نرى أن السودانيين قد نضجوا نضوجا كافيا لذلك على حين أن الليبيين أصبحوا أهلا لذلك •

ولا يستطيع أحد أن يتهم بريطانيا بأنها تحكم السودان بالقوة فقد تعلمنا فى الهند سنة ١٨٥٧ أنك لا تستطيع أن تحكم الشعب بالقوة وأن ذلك لا يمكن أن يحدث الا برضاء الشعب •

وانى لا أرى أن فترة انتقال مدتها سنتان كافية • وعليكم أن تقبلوا الحقيقة الواقعة من أن السودانيين يريدون أن يحكموا أنفسهم وأن الشىء الذى ينبغى لمصر وبريطانيا أن تفعله هو أن تجد وسيلة تهيىء بها السودانيين لحكم أنفسهم • والسودانيون أنفسهم لا يعرفون ماذا يريدون فيما يتعلق بعلاقاتهم مع مصر • ومن العسير جدا أن نعرف ذلك •

معالى **وزير الخارجية** — أوافقكم تمام الموافقة على ما ذكرتموه بشأن الواقع الجغرافى الذى يجعل من مصر والسودان وحدة لا تتجزأ لأنهما يعتمدان كلاهما على نهر واحد هو نهر النيل • وأرحب بما قلتموه من أنكم لا ترمون الى اخضاع السودان بالقوة • وأرجو أن نرى نتيجة ذلك قريبا على نحو ما فعلتم فى الهند • واذا كان السودان كما ذكرتم لا يفيدكم شيئا فانى فى الواقع لا أرى أن هناك مشكلة بيننا وبينكم • اذ ما عليكم الا أن تتركوه لمصر التى تعتبره جزءا لا يتجزأ منها حيويا لحياتها ولحياة السودان نفسه بل ألزم لها من الاسكندرية كما قال زغلول باشا فى مفاوضاته مع المستر مكدونالد سنة ١٩٢٤ • وانى فضلا عن ذلك كله لعلى يقين من أن هذه ليست رغبة المصريين وحدهم بل هى أيضا رغبة الأغلبية الساحقة من مواطنيهم السودانيين ولا تنقصنا الشواهد على ذلك فمنها نتائج الانتخابات البلدية ونتائج الانتخابات لمؤتمر الخريجين الذين هم صفوة المثقفين من أهل السودان وعواطف الطوائف الدينية •

وأود فى هذا الصدد أن أسألكم هل توافقون على استفتاء يجرى الآن فى السودان وتتوفر له الشروط والضمانات اللازمة لاستفتاء حر يجرى تحت اشراف محايد وفى طليعة هذه الشروط بالطبع جلاء القوات البريطانية والادارة البريطانية عن السودان ؟ أما المقارنة بين السودان وليبيا واختلافكم معى فيها فانها مسألة رأى . ولكنى أذكر لكم مقياسا واحدا يؤيد رأيى بكل جلاء وهو نسبة المتعلمين والقادرين على تولى الادارة الحكومية فى البلدين . فهذه النسبة أعلى بكثير فى السودان منها فى ليبيا . وبناء على ذلك تكون فترة السنتين كافية لانتقال السودان من حالته الحاضرة الى الحالة التى وصفتها . وعلى كل حال فيهمنى هنا أن أعرف بدورى رأيكم بالنسبة لهذه المدة وكم ترون أن تكون .

سعادة السفير البريطانى — يجب على أن أقول لكم بصراحة انى لم أرد اثارة هذه المسألة . والسبب هو أننا أيضا لنا ناحية عاطفية تجاه هذه المسألة ، وهى صفة غريبة من صفات الخلق البريطانى . ان ما ذكرتموه من أنه ليس لبريطانيا مصالح اقتصادية أو استراتيجية فى السودان صحيح تماما ، كما أنه صحيح أن ليس لبريطانيا مصلحة فيما اذا أصبحت مصر والسودان بلدا واحدا .

لقد تكلمتم عن ثقتكم بأن السودان فى جانبكم . وانى متأكد أن التقارير التى تصلكم تختلف عن التقارير التى ترفع الينا .

أما فيما يتعلق بالاستفتاء فلست أهمل هذا الاقتراح بتاتا ، وسأطلب من حكومة جلالة الملك رأيها فيه .

وانى أفترض أن القوات المصرية ستنسحب بالطبع مع القوات البريطانية . ولكنى لا أرى كيف يمكن سحب الادارة لأنه اجراء غير عملى . فهناك ١٢٠ موظفا سياسيا فقط فى ادارة السودان وهؤلاء لا يمكنهم أن يخضعوا الشعب أو يؤثروا فيه بالاتجاه فى ناحية من الناحيتين . أما فيما يتعلق بمستوى التعليم فانى

لا أعرف ما بلغه هذا المستوى فى ليبيا ولكنى أعرف أن ٣٪ من السودانيين فقط يعرفون الكتابة والقراءة •

أما فيما يتعلق بفترة الانتقال فان تقديرى لها هو عشر سنوات على الأقل • وهذا تقدير منخفض أكثر منه تقدير عال •

هل من رأى الحكومة المصرية أن تكون هناك فترة انتقال مدتها سنتان يليها انسحاب الجنود البريطانيين والادارة البريطانية ؟ وثانيا عمل استفتاء بعد انسحابهم وانسحاب الجنود المصريين مباشرة • وهل يشمل الانسحاب أيضا انسحاب الموظفين المصريين ؟

معالى وزير الخارجية — قبل أن أجيب على أسئلتكم أود أن أشير الى نقطة واحدة فى بيانكم الأخير وهى الخاصة بالناحية العاطفية التى تجعلكم تقفون موقفكم من السودان • وأظنكم توافقوننى على أن هناك من الناحية العاطفية بين مصر والسودان وبين المصريين والسودانيين ما لا يمكن أن يقاس به هذا الاعتبار العاطفى البريطانى الذى أشرتم اليه • فوحدة مصر والسودان تستند الى التاريخ والجغرافيا والطبيعة والدين واللغة والأصل العربى وتماثل العادات والأخلاق فضلا عما سبق أشرنا من أنهما يكملان بعضهما ويعتمد كلاهما فى حياته على نهر واحد هو نهر النيل • وقد شبه مستر تشرشل نفسه مصر والسودان بنخلة ساقها عند منابع النيل وفروعها فى الدلتا • والآن أجيب على أسئلتكم فأقول ••

ان الحل الذى اقترحته يقتصر فى الواقع على أن تكون هناك فترة انتقال مدتها عامان تجلو فى خلالها القوات البريطانية وينتهى الحكم الثنائى ويصبح بعدها للسودانيين حكومتهم الخاصة بهم تحت تاج مصر ومع وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد وما قد يتفق عليه المصريون والسودانيون من المسائل الأخرى • ويجب أن يكون مفهوما أننى أقصد أن يكون هذا الحل نهائيا لا حاجة معه الى استفتاء أو نحوه • أما الاستفتاء فقد أردت

باشارتى اليه أن أبرهن لكم على مبلغ يقيننا من عواطف مواطنينا السودانيين ومطالبهم الحقيقية وأن أعرف من ناحية أخرى مبلغ استعدادكم لأن ترجعوا الأمر حقا الى مشيئة السودانيين وهل تذهبون فى ذلك الى حد الموافقة على جلاء القوات والادارة البريطانية فى السودان . ولا أزال أعلق أهمية كبيرة على اجابتكم على هذا السؤال . وفى حالة ما اذا كان ردك بالايجاب فمن اليسير الاتفاق على الشروط التى تضمن حيدة الاستفتاء التام من جهتكم ومن جهتنا وتدبر فى نفس الوقت وسيلة حكم السودان فى فترة الاستفتاء .

ملخص

حديث بين معالى محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية
وسعادة مستر بيفن وزير خارجية المملكة المتحدة
فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ الساعة ٦ مساء بفندق والدورف ــ استوريا بنيويورك

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك	سعادة مستر ارنست بيفن
الأستاذ على زين العابدين حسنى	مستر باركلى

فى صباح يوم الخميس ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ فى أثناء انعقاد الجمعية العمومية اتصلت سكرتارية الوفد البريطانى بسكرتارية الوفد المصرى وأبلغتها أن سعادة المستر بيفن يبرح نيويورك فى صباح يوم الجمعة ويسره أن يقابلنى قبل سفره — وقد اتفق على أن تجرى المقابلة مساء الخميس بفندق المستر بيفن . وفى هذه المقابلة لم يحدث أى تقارب فى وجهات النظر فقد كان هم المستر بيفن افهامى أن بريطانيا لا تستطيع أن تتحمل مسئولية الدفاع عن مصر والشرق الأوسط مع اصرار مصر على أن لا يكون هناك أى اشتراك للقوات البريطانية فى اعداد وسائل الدفاع فى وقت السلم كما أنه تعمد أن يذكر أن كثيرا من المصريين يتصلون بهم طالبين بقاءهم فى مصر وانه يظن أن الصعوبة آتية من الساسة وحدهم وانتهى حديثه الى أنه سيعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى ولكنه هو شخصيا لن يستطيع أن ينصح بقبول وجهة النظر المصرية وأن على المجلس فى هذه الحالة أن يقرر ماذا يفعلون لمواجهة الموقف . ومن أهم ما قاله أن له الآن ست سنوات وهو يبذل جهده للاتفاق مع مصر ويسير على سياسة موافقة للعرب ولكنه لم يجد أى صدى لمجهوده من الناحية المصرية .

وقد كان ملخص ردى أن المستر بيفن قد ورث تركة مثقلة من أخطاء بريطانيا فى مصر وفى فلسطين واننا مع تقديرنا لصداقته لا نستطيع الا الاستمساك بحقوقنا الوطنية ولكننا فى الوقت نفسه قد بذلنا غاية ما فى وسعنا لتقريب وجهتى النظر فقبلنا عقد محالفة وحضور القوات البريطانية فى وقت الحرب لا الى منطقة القنال وحدها بل حيث يقتضى الدفاع • واننى فى حديث لم يدون مع السفير البريطانى قدرت مدة سنة كفترة انتقال يتم بعدها الجلاء ويستوفى فى خلالها وسائل تقوية الجيش المصرى ، وان من المحتم على أية حال أن يكون هناك حد معروف ومتفق عليه يتم فيه الجلاء الكامل وأن على الجانب البريطانى اذا لم يكن موافقا على ما اقترحته أن يبين ما يقترح من جهته لا أن يكتفى بالرد السلبى • وقد أطلت فى الرد على ما ذكره من اتصال بعض المصريين بهم طالبين بقاءهم فى مصر فبينت له أن وجهة النظر التى أبديتها فى محادثاتى مع السفير البريطانى هى وجهة نظر رفعة الرئيس وزملائى الوزراء والبرلمان والرأى العام كله واتخذت مما ورد على لسانه من أنه لم يجد صدى لجهوده مدة ست سنوات دليلا على أن موقف الحكومة هو موقف مصر كلها لأنها لم تتول الحكم الا منذ شهور أى أن قوة الرأى العام هى التى حالت فى الماضى دون الاتفاق على ما لا يحقق المطالب الوطنية وهى التى تقف اليوم وراء الحكومة فى مباحثاتها مؤيدة لموقفها • وأضفت أنى عندما ذكرت لرفعة النحاس باشا أننى اقترحت مدة سنة كفترة انتقال يتم بعدها الجلاء الكامل لم يرتح رفعته الى تصرفى واستكثر مدة العام • وانتهيت الى أننا فى الواقع قد بذلنا غاية ما نستطيعه لتقريب وجهات النظر ولكن الجانب البريطانى لم يفعل مثل ذلك من جهته لأنه متأثر بمبالغات العسكريين مع أن هناك اعتبارات سياسية كثيرة يجب على الساسة أن يحلوها محلها من الاعتبار •

على أنى قد حرصت فى أثناء الأخذ والرد على فتح بعض الأبواب فقد انتهزت فرصة اشارته الى الجهود التى تبذل لاستكمال استعداد دول

الأطلنطى اشـعارا للروس بما ينتظرهم اذا أقدموا على الحرب فسألته ولماذا اذن رفضتم حتى الآن انضمام تركيا الى حلف الأطلنطى ؟ غير أنه أبى باصرار أن يدور حديثنا عن تركيا وقال ان تركيا حليفتنا فسألته هل هم على استعداد لأن يعقدوا معنا مثل محالفتهم مع الترك فأبى أيضا أن يجيب كما ذكرت أن المبادىء التى يقوم عليها حلف الأطلنطى تختلف تمام الاختلاف عن المبادىء التى تقوم عليها سياستهم مع مصر وانه اذا أريد عقد مثل هذا الحلف فى الشرق الأوسط ليكون اشعار الروس بقوة الجبهة الغربية كاملا من جميع نواحيه فمن المستطاع أن نبحث معهم فى ذلك •

هذا ولم يتسع الحديث لأى تفصيل أوفى بل هو لم يتسع للكلام فى مسألة السودان لأن المستر بيفن كان مقيدا بميعاد مع مستر أتشسون الذى حضر فى ميعاده وانتظر قليلا حتى أتممنا حديثنا فى النقط التى كان الحديث يدور عليها عند حضوره وقد كانت آخر عبارة للمستر بيفن أنه سيبلغنا قرارهم بعد البحث • وافترض بالطبع أن هذا القرار سيكون على جميع ما تناولته مباحثاتى مع السفير البريطانى •

محضر

محادثة بين وزيرى الخارجية البريطانية والمصرية فى وزارة الخارجية البريطانية

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ـ الساعة ٤ مساء

الحاضرون

سعادة مستر بيفن	حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك
« سير رالف ستيفنسون	« « السعادة عبد الفتاح عمرو باشا
« مستر بوكر	« الأستاذ على زين العابدين حسنى
« مستر ستوارت	

مستر بيفن — قال بعد التحيات المعتادة أنه درس المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة فى سنة ١٩٣٦ وفى رأيه أن المادة الثامنة الخاصة بوجود قوات بريطانية فى القنال هى — كما يبدو — مصدر الصعوبة القائمة بين حكومتى جلالة الملك والحكومة المصرية ومع ذلك فانه يسأل ما اذا كانت هناك وجوه أخرى فى معاهدة سنة ١٩٣٦ يريد وزير الخارجية المصرية مناقشتها .

صلاح الدين بك — لا شك أن المادة الثامنة وهى المادة الخاصة بالاحتلال هى المادة التى نعترض عليها أكثر من غيرها ولكن هناك مواد أخرى هى محل اعتراضنا وقد أثبت العمل فعلا أن بعض مواد المعاهدة لم يعد ملائما كالمادة الخاصة بأسبقية السفير البريطانى وجرى العمل بالفعل بموافقة الحكومة البريطانية على خلاف هذه المادة . والواقع أن جميع المواد التى تتنافى مع قاعدة المساواة فى السيادة أو يشتم منها شىء من الاكراه كل هذه المواد تحتاج حتما الى اعادة النظر . وليست أمامى المعاهدة الآن ولكنى أذكر على سبيل التمثيل المادة الخاصة بأبدية المحالفة . وليس معنى هذا أننا نكره أن نرتبط على الدوام بعلاقات الود والصداقة مع بريطانيا ولكن تأبيد المحالفة

يشعر كما أسلفت بشىء من الاكراه ولا فائدة فى الصداقة اذا لم يكن مصدرها الرضا التام فى جميع الظروف والأحوال •

مستر بيفن — قال انه كدليل على حسن نية حكومته يقرر أنها على استعداد لمناقشة أى شىء فى المعاهدة • ولكنه يود أن يلفت نظر وزير الخارجية المصرية الى المادة الأولى منها وهى المادة التى تنص صراحة على انتهاء احتلال مصر وبناء عليه يكون كلام الحكومة المصرية عن احتلال مصر كلاما لا يطابق الواقع ما دامت هذه المسألة قد سويت فى سنة ١٩٣٦ والحقيقة أن الأمر ليس أمر احتلال بل أمر دفاع مشترك • وهو يريد أن يعرف ماذا تود الحكومة المصرية احلاله محل المادتين الثامنة والسادسة عشرة اللتين تعارض فيهما بصفة خاصة •

صلاح الدين بك — الذى تطلبه مصر هو جلاء القوات البريطانية جلاء فعليا عن أرضها ولا عبرة هنا بالألفاظ بل العبرة بالواقع واذا كان الأمر كما تذكرون أمر دفاع مشترك فان الدفاع المشترك لا يستلزم دائما وجود قوات أجنبية فى حدود احدى الدولتين المتعاقدتين وقد سبق أن وافقت الحكومة البريطانية فعلا فى سنة ١٩٤٦ على جلاء القوات البريطانية برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ وذلك بالرغم من عبارات معاهدة سنة ١٩٣٦ التى تنص على أن وجود قوات بريطانية فى مصر لا يعنى احتلالها • وهذا فيما أعتقد لأنكم أدركتم أن الرأى العام المصرى لا يكره من الاحتلال اسمه فحسب ولكن يكره حقيقته ويطالب بوضع حد له من الناحية الفعلية •

مستر بيفن - قال أنه لا يظن من المفيد العودة الى محادثات سنة ١٩٤٦ وهو يفهم الآن أن الحكومة المصرية لا تعارض فى وجود قوات بريطانية فى مصر وقت الحرب وأن الصعوبة هى كيف تتقرر عودة القوات البريطانية وزيادة على ذلك هناك مسألة ابقاء القاعدة

المصرية فى حالة تسمح لبريطانيا بأداء واجبها وقت الحرب وهو يسأل وزير الخارجية المصرية ما اذا كانت لديه أية اقتراحات فى هذا الصدد •

صلاح الدين بك — نعم وافقنا على أن تحضر القوات البريطانية الى مصر فى وقت الحرب بمقتضى المحالفة التى أبدينا استعدادنا لعقدها والمقياس هو وقوع الحرب فعلا وقد تضمن مشروع صدقى — بيفن تفصيلا فى هذا الشأن وكذلك أورد رفعة النحاس باشا تفصيلا فى حديثه مع الماريشال سليم وهو وقوع عدوان على مصر أو اشتباك بريطانيا العظمى فى حرب من أجل وقوع عدوان على جارات مصر • وعلى كل حال فقد دلت الحربان العالميتان الماضيتان على امكان تحديد مثل هذا الوقت • أما فيما يتعلق بالقاعدة ففى محادثاتى مع السفير البريطانى مناقشات طويلة عنها كانت وجهة نظرنا فيها امكان الاحتفاظ بالقاعدة صالحة للعمل بل صالحة للتوسع عند اللزوم دون أن يكون هناك احتلال بريطانى وذلك بأن يحتفظ بها الجيش المصرى وتجدونها قائمة وصالحة للعمل عند وقوع الحرب •

مستر بيفن — ان الصعوبة هى أن الحرب لا تعلن الآن اعلانا رسميا فهى تشب فجأة وقد دلت التجارب على ضرورة وجود القوات فى المكان المهدد وابقاء القاعدة فى حالة استعداد مستمر •

صلاح الدين بك — أعلم أن الحرب تقع الآن دون اعلان ولكن الحربين العالميتين الماضيتين كما سبق أن ذكرت أثبتتا أن العالم جميعه يعلم أن هناك حربا كبرى بمجرد وقوعها • فبمجرد اغتيال أرشيدوق النمسا فى سنة ١٩١٤ أو بعد ذلك بساعات قلائل عرف العالم كله أنه فى حالة حرب عالمية وكذلك الحال فيما يتعلق بالحرب الماضية اذ بمجرد أن اجتاحت ألمانيا أرض بولونيا عرف العالم كله أن الحرب العالمية الثانية قد ابتدأت • أما فيما يتعلق بصلاحية القاعدة للعمل فهذا ما أبدينا كل استعدادنا لأن نكفله مع العلم

بأن مصر لا تقع فى الخط الأول من خطوط القتال المحتمل ولابد أن تمضى بضعة أشهر قبل أن تتعرض مصر لغزو برى .

مستر بيفن — أشار الى أخطار الغزو الجوى وقال أنه من المستحيل صد هجوم جوى الا اذا كان الدفاع الجوى عن البلاد المهاجمة على أحدث نظام وأعلا كفاية . والقواعد البريطانية فى البلاد المتاخمة كبرقة لا تنفع حتما فى الدفاع عن مصر . ومع ذلك فهو يقترح أن تسجل الحكومتان البريطانية والمصرية اتفاقهما على امكان عودة الجنود البريطانية الى مصر فى وقت الحرب . ويسأل ما اذا كان هذا الاتفاق الخاص بالجنود البريطانية يمكن أن يعتبر شاملا لجنود الولايات المتحدة لأن من المحتمل أن تندمج القوات الجوية لبريطانيا وللولايات المتحدة الأمريكية فى وقت الحرب .

صلاح الدين بك — أما عن الغزو الجوى فلذلك حديث آخر تجدونه أيضا مدونا فى المحادثات التى دارت بينى وبين سعادة السفير البريطانى وكانت وجهة نظرنا فيها عدم الحاجة الى أية قوات بريطانية جوية فى وقت السلم لامكان حضورها على الفور من المطارات القريبة ان لبريطانيا مطارات كثيرة قريبة محيطة بمصر من جميع النواحى فتستطيع الطائرات البريطانية أن تتصدى للطائرات المهاجمة فى أثناء الطريق كما أن المقاتلات البريطانية تستطيع أن تحضر الى مصر فى ساعات قلائل من هذه المطارات فى حين يحتاج وصول قاذفات القنابل الثقيلة من مطارات روسيا الى نحو اثنى عشر ساعة ويجب أن لا ننسى أن هناك سلاحا جويا مصريا وأننا نستطيع متعاونين أن نقويه ونرفع مستواه الى الحد اللازم ليحل محل العدد المحدود من رجال الطيران البريطانى المنصوص عليه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

أما فيما يتعلق بامكان حضور حلفائكم وقت الحرب فذلك ما قد تقبله مصر من حيث المبدأ ولا يصعب اتخاذ الاجراء السياسى اللازم فى هذا الشأن .

مستر بيفن — سأل وزير الخارجية المصرية ما اذا كان فى أى وقت من الأوقات قد فكر فى احتمال استخدام قوات موحدة تحت قيادة عليا فى الدفاع عن مصر . فقد يكون وزير الخارجية المصرية قد فكر فى شيء كهذا عندما أشار فى مقابلتهما بنيويورك الى امكان اشراك مصر فى حلف الأطلنطى .

صلاح الدين بك — ان هذه الاشارة التى وردت فى حديثى معكم فى نيويورك واتخذت صبغة عامة دون تفصيل أو تحديد تدل على رغبتنا الحقيقية فى التغلب على جميع الصعوبات التى تعترضنا والوصول الى اتفاق تعتبره مصر محققا لأهدافها وتعتبرونه من جهتكم محققا لأغراضكم الدفاعية . وأنا من جهتى أعتقد أن اتفاقا على هذا النحو يمكن أن يكون مقبولا اذا تحقق معه جلاء القوات الأجنبية عن مصر . ويكون أكثر قبولا اذا جرى فى نطاق ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات جمعيتها العمومية وأظن أن القرار الذى صدر أخيرا تحت عنوان « العامل المشترك للسلام » انما أريد به أمر كهذا . وعلى كل حال فان الحكومة المصرية على تمام الاستعداد لأن تبحث بشكل جدى ما يمكن أن تقترحوه فى هذا الصدد . ولا شك أن تجاربكم فيه أكثر من تجاربنا مما يجعلنا ننتظر أن يأتى الاقتراح من جانبكم .

مستر بيفن — قال ان الحل قد يكون بين قرار هيئة الأمم واتفاق ثنائى يعقد بين بريطانيا العظمى ومصر وربما كان من الممكن ايجاد حل على أساس اتفاق يعقد بين عدد محدد من الدول ولو أنه لا يرمى بذلك الى تقديم اقتراح رسمى . ومع ذلك فهو يرى من الضرورى أن يؤكد أن أحداث تغيير جوهرى فى أساس نظام الدفاع عن الشرق الأوسط قد يكون شديد الخطر . وحكومة جلالة الملك لا تريد أن ترى فراغا . على أنه يود أن يسأل وزير الخارجية المصرية هل اذا تم الاتفاق على عودة الجنود البريطانية الى مصر فى وقت

الحرب لا توضع قيود على الأراضى التى يمكن أن تستخدمها هذه القوات أو تتحرك فيها •

صلاح الدين بك – أما فيما يتعلق بالتماس حل بين قرار هيئـة الأمم المتحدة وبين الاتفاق الثنائى فذلك ما ينطبق عليه استعدادنا لبحث كل حل من هذا القبيل يمكن أن تقترحوه بشرط واحد وهو أن يحقق جلاء القوات الأجنبية عن مصر وأن يكون الحلف المعقود على أساس المساواة التامة فى السيادة • وأما ما أشرتم اليه بشأن الحالة الدولية فان الحكومة المصرية تدرك خطورة هـذه الحالة وهذه الخطورة نفسها هى التى تستدعى منا سرعة الوصول الى اتفاق حتى لا تفاجئنا الحوادث ونحن مختلفون • والحرب قد تقع وقد لا تقع ويجدر فى الحالين أن نحل مشاكلنا ونسوى علاقاتنا أما ما سألتم عنه بشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة مقتضيات الدفاع فى وقت الحرب دون تقيد بمنطقة القنال فذلك ما وافقت عليه صراحة فى محادثتى مع سعادة السفير البريطانى وهو ما يجرى عليه العمل بين الحلفاء فى وقت الحرب •

مستر بيفن – سأل ما هى التدابير التى يمكن اتخاذها للمحافظة على الورش والمخازن والمعدات الموجودة الآن فى قاعدة القنال اذا تم جلاء القوات البريطانية •

صلاح الدين بك – وجهة نظرنا هى امكان المحافظة عليها بواسطة الجيش المصرى وانه اذا كانت هنـاك بعض الأعمـال الفنية الدقيقة التى لا يستطيع المصريون القيام بها فمن الممكن الاحتفاظ بعدد قليل من الفنيين البريطانيين لمدة محددة يتمرن فيها المصريون على هذه الأعمال وبعد انتهاء هذه المدة تترك فى أيدينا •

مستر بيفن – أخـذ علمـا بذلك ثم عاد الى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط وهى المسألة الأهم فقال أنه يشعر بأنها تكون مسئولية بالغة الخطر اذا تركت معاهدة سنة ١٩٣٦ دون اعداد تدبير فعال

ليحل محلها • وهو يسأل وزير الخارجية المصرية بصفة غير رسمية ما اذا كانت مصر مستعدة أن تنظر فى اتفاق مصرى بريطانى يمكن أن يشمل أيضا بعض دول أخرى من دول الشرق الأوسط كاسرائيل والعــراق •

صلاح الدين بك — أوافقكم على أن نبذل جهدنا لتصل مصر وبريطانيا الى اتفاق يرضاه الطرفان • وأعتقد أن مثل هذا الاتفاق يسهل توسيع نطاقه فى الشرق الأوسط وقد اشتركت الدول العربية فعلا فى اعداد نظام جماعى للدفاع ولكنى بينت لسعادة السفير البريطانى أنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تشترك مع اسرائيل فى مثـــل هذا النظام وليس الرأى العام فى البلاد العربية مستعدا للدخول فى أية علاقة مع اسرائيل • ولكنكم تستطيعون أن تتفقــوا مع اسرائيل على ما ترونه دون أن يكون لنا به أية علاقة فيسد اتفاقكم معها أى نقص تجدونه فيما قد يعقد من اتفاق بيننا وبينكم •

مستر بيفن — قال ان الصعوبة هى أننا فى الواقع فى حالة حرب من بعض الوجوه فهل يوافق وزير الخارجية المصرية على أن الحالة الدولية تبرر وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال •

صلاح الدين بك — أعتقد بكل اخلاص أن هذه الأحوال الدوليــة الخطيرة التى تشيرون اليها توجب العمل فى الحال على تقوية مصر لتأخذ نصيبها فى الدفاع ما دامت حريصة على الدفاع عن نفسها وما دامت تبدى استعدادها للتحالف معكم • ومدة سنة تعتبر فى اعتقادى كافية للوصول بالجيش المصرى الى المستوى اللازم فى هــذه الظروف التى يسارع فيهــا العالم الى الاســتعداد بأكثر ما يستطيعه من السرعة • وما عليكم الا تنظروا الى مصر كمــا تنظرون الى جميع الدول المستقلة كدول الأطلنطى وتركيا وايران واليونان التى تتلقى الأسلحة بسخاء فى حين تجد الحكومة المصرية كل صعوبة فى الحصول على السلاح اللازم لجيشها • فاذا غيرتم

نظرتكم الى مصر وعاملتموها مثل هذه المعاملة كانت السنة في
الظروف الحالية كافية ليصبح جيش مصر مستعدا لا أقول لمحاربة
روسيا ولكن بالتأكيد ليحل محل العدد المحدد من قواتكم الذي
تسمح معاهدة ١٩٣٦ ببقائه فى مصر وقت السلم • أما فى وقت
الحرب فتستطيع قواتكم وقوات حلفائكم أن تحضر الى مصر كما
سبق البيان •

مستر بيفن — أشار الى قول وزير الخارجية المصرية أنه يريد عقد اتفاق
جديد على أساس الثقة المتبادلة ولكن هل يكفى الحل الذي
تقترحونه أساسا للاتفاق فى مواجهة الظروف الدولية القائمة وهل
تستطيع حكومة جلالة الملك أن تكون على ثقة من أن الحكومة
المصرية لا تنكر حقوق بريطانيا العظمى التى يتضمنها هذا الاتفاق
فى وقت الحرب •

صلاح الدين بك — اننى أنظر الى الحل المستطاع كوحـدة لا تتجزأ
ويتلخص اقتراحنا فى أن مصر تقبل عقد محالفة معكم وأن تكون
هناك فترة انتقال مدتها سنة تجلو فيها الجيوش البريطانية تدريجيا
ويرفع فيها مستوى الجيش المصرى فى نفس الوقت الى الحـد
اللازم ليحل محل القوات البريطانية التى تسمح معاهدة سنة ١٩٣٦
ببقائها فى مصر وقت السلم • وهذا الحل فى جملته يصلح لمواجهة
أى احتمال فلو اتفقنا اليوم عليه وبدأت الحرب بعد شهر لا يكون
قد جلا من قواتكم فى هذا الشهر عدد يذكر أما اذا وقعت الحرب بعد
ستة أشهر مثلا فيكون الجيش المصرى قد تقوى فى أثنائها الى
حد لا بأس به وتكون لكم فى نفس الوقت قوات لا تزال باقية
أما اذا وقعت الحرب بعد سنة فيكون الجيش المصرى قادرا على
أن يتلقى الصدمات الأولى حتى يأتى مددكم ومدد حلفائكم ويجب
أن نذكر دائما أن القوات التى تسمح المعاهدة ببقائها فى وقت السلم
محدودة العدد ومن السهل أن يحل محلها الجيش المصرى اذا كنتم
حقيقة تجدون فى معاونتنا على رفع مستواه • وأود أن أقول بكل

صراحة أن أزمة الثقة القائمة بيننا وبينكم ليست بنت اليوم حتى يمكن أن تتهم بأننا ننكل عن تعهداتنا فى الأوقات الخطيرة • ولكن هذه الأزمة نتيجة أجيال من الاحتلال البريطانى ونتيجة تطور علاقاتنا بعد الحرب العالمية الأخيرة تطورا يؤسف له مما لا أود أن أدخل فى تفصيلاته حرصا على وقتكم الثمين •

مستر بيفن — طلب من وزير الخارجية المصرية أن يطلعه على ما يدور بخلده •

صلاح الدين بك — حينما عقدنا معاهدة ١٩٣٦ كنا نعتقد أن خير ما فيها هو أن نتمكن من تقوية الجيش المصرى فى أسرع وقت مستطاع ليتم الجلاء فى أسرع وقت مستطاع فلم نكن ننظر الى مدة العشرين عاما الا باعتبارها أجلا أقصى ليس هناك ما يمنع من اتمام الجلاء قبل حلوله ولكننا لم نجد المساعدة التى كنا ننتظرها لتقوية الجيش بل كنا ولا نزال نجد كل صعوبة تقام فى سبيلنا مما أكد ما كان مستقرا فى أذهاننا من قبل من أن بريطانيا لا تحب أن ترى جيش مصر قويا لتستديم حجتها فى احتلال مصر • ثم ان مصر كانت تنتظر بعد خروج الحلفاء منتصرين من الحرب الأخيرة وبعد تأليف هيئة الأمم المتحدة أن تشعر بريطانيا من تلقاء نفسها بأن الظروف قد تغيرت فتقيم علاقاتها بنا على أساس يتفق مع هذه الظروف الجديدة • وأعتقد أن خمس سنوات كانت فوق الكفاية لتقوية الجيش المصرى من جهة وتقرير هذه العلاقة الجديدة من جهة أخرى •

مستر بيفن — قال ان من المفيد تلخيص بعض نقط الاتفاق التى ظهرت فى مناقشاته مع وزير الخارجية المصرية مدى الساعتين الماضيتين •

وهنا ذكر مستر بيفن ووافقه وزير الخارجية المصرية أن الحكومتين متفقتان على ضرورة محالفة جديدة وعلى ضرورة التعاون الكامل فى وقت الحرب دون قيد على الأماكن • وهما أيضا متفقتان على أنه يجدر بهما مناقشة صعوباتهما بروح ودية وقد

علق مستر بيفن على هذه النقطة الأخيرة قائلا انه يظن أن الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بمعرفة الحكومة المصرية يكون له أثر سيىء جدا وطلب الى وزير الخارجيـة المصرية أن يعطيه توكيـدا بأن الحكومة المصرية لا تنوى اتخاذ مثل هذا الاجراء وأضاف مستر بيفن أن نقطة الخلاف الأساسية هى كما يظهر وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال وسأل مستر بيفن وزير الخارجية المصرية ما اذا كانت لديه أية اقترحات للتغلب على هذه الصـعوبة غير اقتراح جلاء القوات البريطانية عن مصر فى فترة عام وأضاف أنه لا ينتظر تقديم هذه الاقتراحات على الفور اذ لا شك أن وزير الخارجية المصرية يريد التفكير فى الأمر •

صلاح الدين بك — لقد تفضلتم بامهالى للتفكير فى اقتراح حل آخر وسأنتهز فرصة هذا الامهال للتفكير فى جميع المسائل الأخرى التى أشرتم اليها الآن فأعطيكم الجواب عنها فى الاجتماع المقبل ولكنى أود أن أقول قبل انهاء هذا الاجتماع أنى لا زلت مقتنعا تمـام الاقتناع للأسباب التى أوضحتها الآن والتى سبق أن أوضحتها فى محادثاتى مع سعادة السفير البريطانى بأن مدة العام كافية تماما • كما أود أن ألفت نظركم الى أن حديثنا اليوم جرى كله حول أحد شطرى القضية وهو الخاص بالجلاء وبقى الشـطر الآخر الذى لا يقل أهمية وهو وحدة مصر والسودان •

مستر بيفن — قال انه يسره مناقشة مسألة السودان فى وقت آخر ولكنه لا يستطيع الآن أن يرى أى أمل فى الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية الا على أساس أن يكون للسودانيين حق تقرير مصيرهم •

ثم اتفق على استئناف المحادثات فى أواخر الأسبوع •

محضر

محادثة بين وزيرى الخارجية البريطانية والمصرية فى وزارة الخارجية البريطانية

بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ — الساعة ٤ مساء

الحاضرون

سعادة مستر بيفن	حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك
« سير رالف ستيفنسون	« « السعادة عبد الفتاح عمرو باشا
« مستر بوكر	« الأستاذ على زين العابدين حسنى
مستر ألن	
مستر ستيوارت	

محمد صلاح الدين بك — لقد فكرت مليا فى المسائل التى أشرتم اليها فى آخر الجلسة الماضية ولم يتسع الوقت للرد عليها ويمكن تلخيصها فى ثلاث نقط :

أولا — ما طلبتموه منى من اعطائكم تأكيدا بأن الحكومة المصرية لا تنوى أن تتخذ اجراء لالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ثانيا — ما طلبتموه من اقتراح حل آخر غير جلاء القوات البريطانية فى فترة انتقال مدتها سنة .

ثالثا — ما ذكرتموه من أنه لا أمل فى أى اتفاق على مسألة السودان الا على أساس اعطاء السودانيين حق تقرير مصيرهم .

أما عن الأمر الأول فانى لا أملك اعطاءكم مثل هذا التأكيد وأعتقد أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تقبل ذلك وقد حددت موقفها فى هذا الشأن بكل وضوح فى خطاب العرش الأخير وأنتم لا تجهلون أهمية خطاب العرش باعتباره عهدا من جانب الحكومة

لممثلى الأمة فى البرلمان • وأنتم بالطبع من جهتكم أحرارا فى أن تقبلوا وجهة نظر الحكومة المصرية بشأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أو لا تقبلوها ولكن الحكومة المصرية لها أسبابها القوية التى تعتمد عليها فى اتخاذ الموقف الذى أوضحته فى خطاب العرش • واذا كنتم تكرهون هذا الموقف وتشكون منه فانى أستطيع من جهتى أن أعدد لكم مواقف كثيرة وقفتها الحكومة البريطانية ولا تزال تقفها من مصر وكلها ضارة بحقوق مصر ومصالحها ومن حقنا أن نشكو منها ولكن تبادل الشكوى على هذا النحو لا يقدمنا كثيرا فالأولى أن نصرف همنا الى محاولة تذليل العقبات التى تعترض سبيلنا والوصول الى اتفـاق يرضى الطرفين • هذا مع العلم بأن خطاب العرش نفسه قد ذكر أن الحكومة المصرية لا تزال تنتظر منكم اقتراحات تحقق تلاقى وجهات النظر بما يؤمن حقوق مصر ويرضى رغبات شعب وادى النيل أى أن اتصال الحكومتين ما زال قائما فى سبيل الوصول الى اتفاق مرض وهو ما يجب علينا الآن أن نحصر فيه كل همنا •

أما ما طلبتموه من أن أقترح عليكم حلا آخر غير الحل الذى اقترحتـه الحكومة المصرية فى محادثاتها مع الفيلد مارشال سليم ثم فى محادثاتها مع السير رالف ستيفنسون فانى ألاحظ على هذا الطلب أنكم من جهتكم لم توضحوا موقفكم من هذا الحل ايضاحا كافيا لكى نعلم هل ترفضونه رفضا باتا أم تعترضون فقط على بعض تفصيلاته وما هى هذه التفصيلات التى تعترضون عليها وما هى أسباب اعتراضكم الخ • أما اذا كان المقصود الاتجاه الى حل تشترك فيه دول أخرى مع مصر وبريطانيا العظمى فقد سبق أن بينت أنى أنتظر أن يأتى الاقتراح من جانبكم لأنكم أكثر خبرة فى هذا النوع من الاتفاقات فاذا أضفنا الى ذلك كله أن الحكومة المصرية تنتظر ردكم كما أوضحت فى خطاب العرش كان لى فى هذا الطور من

محادثاتنا أن أترك لكم ابداء ما ترونه من اقتراحات جديدة أو تعديلات على الحل الذى اقترحناه •

بقى ما ذكرتموه عن السودان واكتفى الآن بأن أعلق عليه بأن الحكومة المصرية لن تقبل من جهتها أى حل لا يتضمن الاعتراف بوحدة مصر والسودان قولا وعملا•وانها تستغرب موقف الحكومة البريطانية التى لخصتموه فى الجلسة الماضية بعد أن كانت اعترفت اعترافا صريحا فى مشروع صدقى — بيفن بهذه الوحدة تحت تاج مصر ووافقت على أن توضع فى نطاقها تفصيلات حكم السودان أى أنكم هنا أيضا ترجعون عما سبق لكم الموافقة عليه ولا شك أن الرجوع فى مسألتى الجلاء والوحدة ليس من شأنه تيسير الاتفاق أو كسب ثقة الحكومة المصرية والشعب المصرى •

مستر بيفن — قال ان بيان وزير الخارجية المصرية له على كل حال ميزة الوضوح ومع ذلك فهو لا يعتقد أن اقتراح جلاء القوات البريطانية فى مدة عام يتيح حلا عمليا لأن الجلاء فى غضون هذه المدة يعنى أنه ينتظر من بريطانيا أن تأخذ على عاتقها الدفاع عن الشرق الأوسط فى وقت الحرب دون أن تتمكن من اتخاذ الاستعدادات الكافية وأشار مستر بيفن الى صعوبة تركيب الرادار وتنظيمه كمثل على الصعوبات الفنية التى ينتظر أن تقوم فى وقت الحرب اذا لم تتخذ من قبل الاستعدادات اللازمة •

ثم أضاف أن حكومة جلالة الملك لا ترى سببا لترك معاهدة سنة ١٩٣٦ اذا لم يحل محلها شىء فعال وأكد أنه لا الجيش المصرى ولا الجيش البريطانى يستطيع القيام بمهمته اذا قدر الحد الزمنى بعام واحد •

أما عن السودان فان مستر بيفن اتفق مع صدقى باشا على أن يكون للسودانيين تقرير مصيرهم كما اتفقا على أن السودنة الكاملة

تستلزم نحو العشرين عاما ودعيت الحكومة المصرية مرتين للاشتراك فى تطور السودان السياسى ولكنها رفضت وهو مطمئن الى أنه بنفسه قد نفذ ولا يزال ينفذ كل ما تعهد به فى ذلك الوقت لصدقى باشا على الرغم من عدم وجود ما يلزمه بذلك • وفى رأيه أن من المؤسف أن وزير الخارجية المصرية رأى من الضرورى أن يقول أن مستر بيفن عدل عن تعهداته ، فالسودان فى الواقع قد أصاب فى السنين الأخيرة تقدما كبيرا من النواحى الادارية والاقتصادية والسياسية ، ومستوى الحياة فيه يماثل مستوى الحياة فى أى بلد من بلاد هذه الناحية من العالم أو هو أعلا منه •

صلاح الدين بك — قبل أن أرد مطولا على ما تفضلتم به الآن أود أن أسأل هل هى مدة السنة التى تعترضون عليها باعتبارها غير كافية لوصول الجيش المصرى الى الحد اللازم لسد الفراغ أم أنكم تعترضون على الحل كله ؟

مستر بيفن — قال أن ذهنه غير مغلق بحال ولكنه لا يستطيع أن يقيد نفسه حتى يرى دليلا على أن تفكير الحكومتين فى مسائل الدفاع قد تقارب تقاربا كبيرا لأن العبارة المصرية المعادة عن الجلاء ووحدة مصر والسودان لا تنهض أساسا عمليا يمكن البناء عليه وهو يرى مع ذلك أنه اذا أمكن العثور على مثل هذا الأساس فان مسألة الحد الزمنى يمكن مناقشتها فيما بعد • وأضاف أنه غير مفوض فى أن يقدم مقترحات ولكنه يحاول ايجاد وسيلة مشتركة لحل المسألة • أما فيما يتعلق بالغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فان ما أراد ايضاحه هو أنه اذا كان الطرفان يحرصان على تسوية المسألة بطريق المفاوضة فان الالغاء لا يتفق وهذه الروح •

صلاح الدين بك - أود أولا أن أؤكد لسعادتكم اننى أجهد نفسى لكى تكون تعبيراتى لائقة ومتفقة مع ما أحمله لكم من تقدير واحترام

واذا كنت قد أشرت الى رجوعكم فيما سبق ان قبلتموه فى مسألتى الجلاء ووحدة مصر والسودان فانى لم أقصد شخصكم ولكن قصدت التعبير عن الموقف الذى وصلنا اليه • وسأعود بعد قليل الى ايضاح ذلك فيما يتعلق بوحدة مصر والسودان • ولكنى أبدأ بالرد على ما ذكرتموه الآن بالنسبة للحل المقترح لمسألة الجلاء • وردى بسيط للغاية وهو أن المدة التى يتم فيها الجلاء مرتبطة ارتباطا وثيقا بما أشرتم دائما اليه من وجوب سد الفراغ • وعلى الرغم من أن الرأى العام فى مصر لا يربط بين الأمرين ويطالب بالجلاء الكامل الناجز باعتباره حقا طبيعيا من حقوق مصر كدولة مستقلة ذات سيادة وباعتباره نتيجة لاشتراك مصر فى هيئة الأمم المتحدة على أساس المساواة فى السيادة مع جميع الدول الأخرى على الرغم من هذا فقد أردنا أن نوفق بين وجهتى النظر فاقترحنا مدة سنة كفترة انتقال يتم فى خلالها الجلاء ويكون الجيش المصرى فى الوقت نفسه قد بلغ المستوى اللازم لسد الفراغ ويهمنى أن أكرر هنا أن الفراغ المطلوب سده هو هذا العدد المحدود من القوات البريطانية الذى تسمح معاهدة ١٩٣٦ ببقائه فى منطقة القنال فى وقت السلم • وأعتقد مخلصا أن هذا العدد المحدود يمكن سده بمعرفة الجيش المصرى فى مدة السنة • ولهذا قلت وأكرر أن فترة السنة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصعوبة التى تثيرونها ضد الجلاء • وتعتبر ردا كافيا عليها ومن أجل هذا سألتكم هل هى مدة السنة التى تعترضون عليها وتعتبرونها غير وافية بالغرض المقصود ؟

مستر بيفن — وافق على أن عدد القوات المحاربة فى منطقة القنال محدود ولكن يوجد عدا هذه القوات مسألتا القاعدة والقوات الجوية وهو دون أن يقلل من قيمة سلاح الطيران المصرى يرى أن من المستحيل أن تكفى سنة واحدة لتدريب هذا السلاح لكى يعهد اليه بأعمال سلاح الطيران الملكى البريطانى لأن تطورات الطيران

سريعة وذات صبغة فنية دقيقة ومهما يكن من الأمر فمن الضرورى تنظيم نقل السلطة كما حدث عند انسحاب الانجليز من الهند حيث ترك عدد كبير من الضباط والفنيين للعمل فى الجيش الهندى • وأضاف المستر بيفن أن الحاح وزير الخارجية المصرية فى ضرورة الجلاء لا يتيح الفرصة لتنظيم نقل المسؤولية تنظيما صحيحا • وجدير بوزير الخارجية المصرية أن يذكر أن القاعدة وحدها يلزم أن تمون جيشا كبيرا فى وقت الحرب فمن المستحيل بالطبع على حكومة جلالة الملك أن تغفل اتخاذ كل احتياط لكى تضمن أن تكون هذه القاعدة مستعدة عند الحاجة • وأضاف مستر بيفن أنه يكره ترديد عبارة الجلاء ويود أن يرى هذه العبارة غير الموفقة تستبدل بشىء مثل عبارة « نقل السلطة » وهو شخصيا كان يتخيل دائما أن حكومة جلالة الملك ستصل عاجلا أو آجلا الى اتفاق مع مصر وهذا هو ما فكر فيه عندما اقترح انشاء مجلس دفاع مشترك فى محادثاته مع صدقى باشا • وهو يود التخلص من الموقف الحالى الذى يضغط فيه المصريون بمطالبهم ويضطر البريطانيون الى مقاومتها • ان تكرار الحديث عن الجلاء يبدو كانذار نهائى وهو يؤكد لوزير الخارجية المصرية أن البرلمان البريطانى يعضده بالاجماع فى مقاومة ذلك • ومع هذا فهو يفترض أن الغرض النهائى الذى يرمى اليه وزير الخارجية المصرية هو نفس الغرض الذى يرمى هو اليه أى الصداقة بين بلديهما • وهو شخصيا يرى أنه اذا أمكن تدريب الجيش المصرى وتزويده بالمعدات على أساس صحيح فقد يكون من الممكن الاتفاق على نقل السلطة • كما أنه يود أن يرى خبراء بريطانيا وخبراء مصر الجويين يبحثون معا مسألة الدفاع الجوى عن مصر • وليس على هؤلاء الضباط أن يتعرضوا للمسائل السياسية ولكنه يظن أن هناك بعض الفائدة فى التفريق بين طرق معالجة مسائل الدفاع الثلاث فى الجو والبر والبحر • وكل هذا لا يمكن اتمامه فى سنة

أو سنتين • وهو يقترح مخلصا على وزير الخارجية المصرية أن يحاول الطرفان الاقلال من تركيز اهتمامهما على الناحية السياسية من المسألة • وزيادة تركيزه على الناحية العملية • واشار المستر بيفن الى استخدام اليد العاملة المصرية كمثل على التعاون العملى المثمر • وأضاف أنه يود قبل كل شىء أن يتفق مع وزير الخارجية المصرية على أن مسائل الدفاع يجب أن تكون محل البحث العملى بمعرفة ذوى الخبرة • كما يود الاتفاق على تعريف (يمكن تسجيله فى خطابات متبادلة) للظروف التى يسمح فيها للقوات البريطانية بالعودة الى مصر • فاذا أمكن ذلك أمكن تجنب الاضطراب السياسى فى المستقبل وأخيرا فانه يود أن يبحث مع مصر امكان اشراك دول عربية أخرى فى تدبيرات الدفاع عن الشرق الأوسط •

وختم المستر بيفن قائلا أنه أوضح أفكاره بكل صراحة وهو يرجو أن لا يساء استعمال ثقته • ومع ذلك فان عليه أن يؤكد أنه انما قال ما قال على مسؤوليته وحدها • وأن كل اقتراح عرضه يجب أن ينال موافقة حكومته ومستشاريها •

صلاح الدين بك — أرى من واجبى أن أوضح لكم أمرين أعتقد أن من المهم جدا ايضاحهما لكى تفهموا موقف الحكومة المصرية وموقف الشعب المصرى على حقيقته • لقد أبديتم عدم الميل الى كلمة الجلاء وأكدتم أن جميع أعضاء مجلس العموم لا يميلون الى هذه الكلمة التى انعقد عليها الاجماع فى مصر الى الحد الذى جعلكم تصفونه بأنه قد أصبح قولا معادا ولكن المصريين لا يرددون هذه الكلمة اعتباطا ومن غير سبب فقد احتلت بريطانيا مصر منذ سبعة وستين عاما واحتجت مصر دائما على هذا الاحتلال • وكان الساسة البريطانيون يؤكدون دائما انه احتلال مؤقت ويبذلون الوعود المتكررة بالجلاء ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق • وانتهزت بريطانيا العظمى فرصة الحرب العالمية الأولى فأعلنت الحماية على مصر تلك الحماية التى لم يقبلها الشعب المصرى كما لم يقبل الاحتلال • وترتب على ذلك قيام الحركة الوطنية المصرية بعد نهاية الحرب •

وكان انتصار الحلفاء فى هذه الحرب يسمح لبريطانيا بالاستجابة لمطالب مصر ولكنها لم تفعل وحاولت فى جميع مفاوضاتهـا مع الحكومة المصرية أن تستبقى الاحتلال فعلا وأن تستبقى أيضـا معنى الحماية الى أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ التى تخلصت فيها مصر من كل أثر للحماية • ولكنها لم تتخلص فى الواقع من الاحتلال • وقد كان السبب الأكبر الذى دعا مصر لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ هو ما اعتقدناه من أن هذه المعاهدة ستتيح لمصر تقـوية جيشها وبالتالى التخلص من الاحتلال الذى قاومه الشعب المصرى أكثر من ستين عاما ولكن الحوادث التالية خيبت ظن مصر • وبالرغم من البعثة العسكرية البريطانية التى نص عليها فى المعاهدة فقـد بقى الجيش المصرى ضعيفا وبقيت بريطانيا متمسكة بحجة ضعفه لبقاء قواتها فى مصر ومن أجل هذا يتمسك الشعب المصرى بكلمة الجلاء ويميل اليها بمقـدار ما تبغضونها أنتم فى بريطانيا • والسبب هو تاريخ الاحتلال وأثره السيىء فى الجيش المصرى واخلاف الوعود الكثيرة التى بذلها الانجليز بالجلاء هذا هو الأمر الأول الذى أحرص على ايضاحه لتكون عندكم فكرة صحيحة عن موقفنا •

والأمر الثانى هو أن ما يخالجنا من شك فى أى ترتيب يتفق عليه لتقوية الجيش المصرى وتعليق جلاء القـوات البريطانية على تمام هذه التقوية • وبالتالى للوفاء بوعود الجلاء المتكررة بل أن المدة التى مضت منذ عقد معاهدة ١٩٣٦ كافية وحدها لهذا الغرض • ومع ذلك بقى للجيش المصرى فى حالته الراهنة وبقى الاحتلال بحجة ضعف هذا الجيش أى أننا أمام حلقة مفرغة يتعين من وجهة النظر المصرية الخروج منها • ولا يكون ذلك الا بتحديد وقت معين لجلاء القوات البريطانية عن مصر دون أن تربط بين ذلك وبين الترتيبات التى يتفق عليها لتقوية الجيش المصرى •

هذه هى الطريقة الوحيدة التى تؤدى فى نظرى الى مواجهة هذا الشك الذى يخالج بحق الشعب المصرى وجميع المسئولين المصريين •

وهنا أرد على المقارنة التى عقدتموها مع حالة الجلاء عن الهند فقد قلتم أنكم جلوتم عنها لوجود علاقة قديمة بينكم وبين الجيش الهندى سمحت باطمئنانكم الى تسليمه زمام الأمر ولكنكم ترون مما سبق أن أوضحت أن هذه العلاقة قائمة أيضا فيما يتعلق بالجيش المصرى فقد كان تحت القيادة الفعلية لرجالكم لغاية سنة ١٩٣٦ ثم سلم بعد ذلك الى البعثة العسكرية بحيث يمكن القول بأن العامل الموجود بالنسبة للجيش الهندى موجود أيضا بالنسبة للجيش المصرى • وأضيف الى ذلك أن الجيشين المصرى والبريطانى تعاونا بالفعل تعاونا طيبا شهد به قوادكم فى أثناء الحرب العالمية الماضية وعهد الى الجيش المصرى وحده ببعض الأعمال الهامة ومنها عمليات مقاومة الغارات الجوية • ومهما يكن من أمر فانى أستطيع أن استخلص من ردكم أنكم لا تعارضون فى أن فترة السنة قد تكون كافية لاعداد الجيش المصرى لسد الفراغ المترتب على جلاء العدد المحدود من القوات البرية الذى تسمح معاهدة سنة ١٩٣٦ ببقائه فى مصر وقت السلم • غير أنكم تبدون تخوفا من ناحية القاعدة ولكنى فى محادثاتى مع سعادة السفير البريطانى أجبت على هذه المخاوف بعد دراسة تفصيلية لعدد القوات الموجودة فى هذه القاعدة والأعمال المختلفة التى تقوم هذه القوات بها فأوضحت أن هذه الأعمال كلها يمكن أن يقوم بها جيش مصر الا عددا قليلا من الأعمال الفنية الدقيقة يمكن أن يحتفظ بعدد قليل من الفنيين البريطانيين لفترة محدودة من الزمن يدربون المصريين على هذه الأعمال ثم يتركونها فى أيديهم وفى اعتقادى أن فترة السنة نفسها كافية لهذا التدريب والنتيجة هى احتفاظ مصر بهذه القاعدة صالحة للعمل فتجدونها معدة عند وقوع الحرب وحضور جنودكم الى مصر بمقتضى المحالفة والواقع أننى لا أجد أى مبرر للخوف على القاعدة اللهم الا أمرا واحدا هو عدم الثقة مع أن الثقة أساس أى محالفة ولا معنى للمحالفة دون توفر الثقة •

أما الطيران فألاحظ أيضا فى شأنه أن العدد الذى تسمح معاهدة

سنة ١٩٣٦ ببقائه فى مصر من رجال الطيران فى وقت السلم عدد محدود ولا يصعب اعداد قوات من رجال الطيران المصرى تحل محلهم فى فترة السنة •

وعلى كل حال ومع احتفاظى بالرد على فكرة الحل التى شرحتموها فانى أبدى لكم اغتباطى بتطور محادثاتنا الى هذا الحد الذى سمح بأن تعاونونا بأفكاركم على ما نحاوله من الوصول الى حل مقبول وهو فيما أعتقد مهمة الطرفين لا مهمة الجانب المصرى وحده • ولا شك أن ابداء رأى من جهتنا فى فكرة الحل التى اقترحتموها يتوقف على تبلورها وعلى ما يبديه لكم خبراؤكم من رأى فى المسائل التى ذكرتم أنكم ستأخذون رأيهم فيها • على أنى أعتقد أن ذلك لا يتطلب طويل وقت اذ لا شك أن لدى هؤلاء الخبراء فكرة حاضرة لأن جميع هذه المسائل كانت بالتأكيد موضع بحثهم فى أثناء المحادثات السابقة وفى أثناء محادثاتنا أى مدى السنوات الأربع الماضية •

مستر بيفن — قال ان مدة السنة التى ذكرها وزير الخارجية المصرية ليست كافية على كل حال ومن الضرورى أن تتذكر الموقف الدولى الذى يهدد بالخطر • وأضاف أن عليه الآن أن يبحث آراءه التى يؤكد مرة أخرى أنها شخصية محضة — مع زملائه ومع المستشارين العسكريين البريطانيين • ولكنه مع ذلك يقول ان هذه الآراء اذا اتضح فى النهاية أنها تصلح أساسا للتفاهم فانه سيبذل غاية جهده لكى يضمن تقديم كل معونة لتدريب الجيش المصرى • على أنه يظن فى نفس الوقت أن من مصلحة البلدين أن يمتنعا عن عمل أى شىء من شأنه خلق المصاعب السياسية •

صلاح الدين بك — لم يتسع الوقت اليوم لمناقشة مسألة السودان فأرجو مناقشة هذه المسألة فى اجتماعنا القادم •

واتفق على أن يستأنف الوزيران الاجتماع فى الساعة الحادية عشرة من صباح ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ للتحدث عن السودان •

محضر

محادثة بين وزيرى الخارجية البريطانية والمصرية فى وزارة الخارجية البريطانية

بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ — الساعة ١٢ ظهرا

الحاضرون

سعادة مستر بيفن	حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك
سعادة سير رالف ستيفنسون	حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح عمرو باشا
سعادة مستر بوكر	حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى
مستر الن	
مستر ستيوارت	

صلاح الدين بك — أدلى بالبيان الآتى : —

أريد الآن أن أشرح لكم وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالسودان بنفس الاخلاص والصراحة اللذين توخيتهما فى شرح وجهة النظر المصرية فى شأن الجلاء .

تتمسك مصر بأنها مع السودان بلد واحد له تاج واحد هو التاج المصرى وهذه الوحدة طبيعية يؤيدها التاريخ منذ القدم فقد كان السودان يكون دائما وحدة مع مصر وتؤيدها الجغرافيا اذ يجمع بينهما النيل ولا تفصلهما أى حدود طبيعية فضلا عما يربط بين أهل مصر ومواطنيهم أهل السودان من روابط الأصل واللغة والدين والتقاليد والعادات الخ ولم يكن لبريطانيا أى شأن فى السودان قبل احتلالها لمصر . ولكنها انتهزت فرصة هذا الاحتلال فأكرهت الحكومة المصرية على اخلاء السودان ثم أكرهتها على اعادة فتحه بالاشتراك مع بريطانيا ثم أكرهتها على توقيع اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ التى نصت على ادارة السودان ادارة

مشتركة ولولا الاحتلال البريطانى لمصر لما تم شيء من ذلك ولما كان لبريطانيا اليوم أى وجود فى السودان وبالتالى لما أمكنها أن تدعى ما أصبحت أخيرا تدعيه من مسؤوليات قبل السودانيين .
أقول أخيرا لأن بريطانيا بعد توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم تكن تدعى أنها تعمل فى السودان لحسابها أو لحساب السودانيين بل كانت تعترف بكل جلاء بأنها تعمل باسم مصر ولحساب مصر وتفسر اشتراكها فى ادارة السودان بشيء واحد هو رغبتها فى أن تبعد عنه الامتيازات الأجنبية التى كانت مصر وقتئذ تشكو منها وتقارير اللورد كرومر وحادث فاشودا خير شاهد على ما أقول أى أن مصر لا تستند فيما تنادى به من وحدة مصر والسودان على الحق الطبيعى وحده ولكن تستند أيضا على المركز القانونى بينما لا تجد بريطانيا سندا واحدا تعتمد عليه فى موقفها الذى تزعم فيه لنفسها مسؤوليات قبل السودانيين . وليس الأمر قاصرا على انتفاء كل حق لبريطانيا فى السودان بل يتعدى ذلك الى انتفاء كل مصلحة أيضا فقد سألت سعادة السفير البريطانى هل تريدون استعمار السودان ؟ وهل تريدون استغلاله اقتصاديا ؟ فأجاب بالنفى كما أن العامل الاستراتيجى الذى تستندون اليه فى مسألة الجلاء لا وجود له بالنسبة للسودان . وهذا كله يخولنا أن نطلب منكم بحق أن ترفعوا أيديكم عن السودان وتتركوه لشعب مصر والسودان وهو شعب واحد فى وطن واحد كما سبق البيان وما دمتم تسلمون بانتهاء احتلالكم لمصر فعليكم أيضا أن تسلموا بانتهاء كل علاقة لكم بالسودان فقد كانت هذه العلاقة كما بينا نتيجة لهذا الاحتلال ويجب أن يزول المسبب بزوال السبب ثم اننا لا نعتمد فى موقفنا من مسألة السودان على الحق الطبيعى والشرعى فحسب بل نعتمد كذلك على ارادة مواطنينا السودانيين لأن أغلبيتهم الساحقة تتمسك بما تتمسك به مصر من وحدة مصر والسودان واليكم بعض الأدلة على صحة ما أقول .

١ — نتائج الانتخابات التى تجرى كل عام لمؤتمر الخريجين الذى يضم جميع مثقفى السودان على وجه التقريب فهذه النتائج تأتى كلها لصالح القائلين بوحدة مصر والسودان •

٢ — نتائج الانتخابات البلدية فهى أيضا تعطى أغلبية ساحقة تقرب من الاجماع للقائلين بوحدة مصر والسودان • ولا حاجة بنا الى القول بأن هذه الانتخابات البلدية تجرى باشراف حكومة السودان ولا يمكن أن تتهم هذه الحكومة بأنها تتدخل فى الانتخابات لصالح أنصار مصر •

٣ — مقاطعة انتخابات الجمعية التشريعية اذ لا تتجاوز نسبة المشتركين فى انتخابات هذه الجمعية ٢٪ من مجموع الشعب السودانى و٢٠٪ من عدد الناخبين وذلك بالرغم من محاولات الادارة فى سبيل اشتراك أكبر عدد من الناخبين •

٤ — ما هو معروف من تمسك أكثر الطوائف الدينية عددا بالوحدة مع مصر • وهذه الطوائف تكون فى الواقع سواد الشعب السودانى •

لا حق لكم اذن فى الاحتجاج برغبات السودانيين وادعاء الحرص على مصالحهم • وهذه الأقلية الضئيلة التى تطالب بالانفصال عن مصر لا تسعفكم فى هذا الشأن • فليس بمستغرب أن توجد مثل هذه الأقلية فى السودان مع قيام ادارة ثنائية اسما انجليزية فعلا وجهت دائما وبخاصة فى السنوات الأخيرة كل همتها الى تنفير السودانيين من مواطنيهم المصريين •

وأود أن أضيف بكل صراحة واخلاص أن هذه المهارة السياسية التى وجهتكم فى السودان الى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين بازاء مواطنيهم المصريين لا تنفعكم شيئا فأنتم ترددون القول باعطاء السودانيين الحكم الذاتى وحق تقرير المصير ولكننا حين نسألكم هل أنتم على استعداد للموافقة على أن تقوم فى الحال حكومة سودانية ديمقراطية تستند حقيقة الى مجلس

تمثيلى منتخب وتسلم اليها الادارة الحالية مقاليد الحكم تعللتم كما أجابنى سعادة السفير البريطانى بأن السودانيين لم يبلغوا بعد هذه الدرجة من استحقاق الحكم الذاتى . فاذا سألناكم متى يبلغون فى تقديركم هذه الدرجة ؟ قدرتم مدة تتراوح بين عشر سنين وخمس عشرة ومنكم من يرفع هذه المدة الى عشرين عاما فاذا رددنا عليكم بالمقارنة بين السودان وليبيا التى وجدتها هيئة الأمم المتحدة جديرة بالاستقلال والحكم الذاتى فى فترة عامين ينتهيان فى شهر يناير سنة ١٩٥٢ أجبتم بأن السودانيين لم يبلغوا بعد مبلغ الليبيين مع ما فى هذه الاجابة من حكم قاس على ادارتكم للسودان أكثر من خمسين عاما . والواقع أن هذا كله لا يدل على عناية حقيقية برفاهية السودانيين أو احترام ارادتهم ولكن يدل على شىء واحد هو أن الحكومة البريطانية التى كانت فى البداية تقرر أنها تعمل فى السودان باسم مصر ولحسابها قد أصبحت اليوم تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة اعداد السودانيين للحكم الذاتى واعطائهم حق تقرير مصيرهم ولا تنقصنا الشواهد على امعان حكومة السودان فى هذه السياسة الضارة حتى لقد بلغ الأمر بوزير المعارف السودانية حد تهديد مصر بالحرب فى تصريح علنى ادلى به . والآن نسأل بصراحة لماذا تعمل الحكومة البريطانيه على فصل السودان عن مصر وتعمل فى الوقت نفسه على تأجيل تمتع السودان بالحكم الذاتى قدر الامكان فلا نجد غير جواب واحد هو أن بريطانيا تعمل فى السودان لحساب نفسها لا لحساب مصر أو لحساب السودانيين وهناك شاهد كبير الدلالة يؤيد هذا الاستنتاج المنطقى بكل وضوح وهو السياسة التى تتبعها حكومة السودان فى جنوب السودان سياسة ابقائه على الفطرة والفصل الكامل بينه وبين شمال السودان وتحريم دخوله على أهل الشمال . ولا أظن أحدا يستطيع أن يزعم أن هذه السياسة التى يمكن وصفها باسدال ستار حديدى على جنوب السودان هى فى مصلحة

السودانيين أو فى مصلحة أهل جنوب السودان أنفسهم • ولكننا نستطيع أن نستنتج منها فى يسر أن بريطانيا انما تعمل فى السودان لمصلحة نفسها • أما مصر فقد سبق أن أوضحت أن سياستها ترمى الى أن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتى فى أقرب وقت وقد اتفقت كلمتها مع كلمة الأغلبية الساحقة من السودانيين على أن يكون للسودان حكومته الخاصة به وبرلمانه الخاص مع وحدة تتمثل فى تاج مصر والسياسة الخارجية والجيش والنقد وما قد يتفق عليه بين المصريين ومواطنيهم السودانيين من أمور أخرى • ومن السهل تحقيق هــذا كله فى بحر عامين وهى المــدة التى اعتبرت كافية لاستقلال ليبيا وتمتعها بالحكم الدستورى وانى بعد هذا العرض الشامل لأرجو مخلصا أن تعدل الحكومة البريطانية عن سياستها فى السودان وأن تقبل هذا الحل الذى يتفق مع رغبات شعب مصر والسودان ويحقق رفاهية السودانيين ويكفل مصالحهم على خير وجه • اننا نرى الأمم تميل اليوم الى التكتل فيما بينها كما يحدث فى أوروبا نفسها فلماذا تعمل الحكومة البريطانية على شطر الوطن المصرى السودانى الذى ظل موحدا منذ أقدم عصور التاريخ ولقد شاهدت بنفسى قبل حضورى الى هنا كيف كان الوفد البريطانى فى هيئة الأمم المتحدة يبذل كل جهده لتحقيق وحدة اريتريا مع اثيوبيا تحت التاج الأثيوبى حتى تم ذلك أخيرا • فهل يمكن لأى منصف أن يقول بأن العلاقات التى تربط بين هذين البلدين تعادل العــلاقات التى تربط مصر والســودان ولماذا تفرق الحكومة البريطانية هــذا التفريق الفاضح فى المعاملة فتعمل على توحيد اثيوبيا واريتريا من جهة بينما تعمل من جهة أخرى على فصل مصر والسودان ، اننى أقرر بصراحة أن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تتفق مع ما ننشده من توطيد روابط الصداقة بين مصر وبريطانيا وأملى أن يبادر المستر بيفن الى مراجعــة حكومته لتبادر الى العدول عنها ، ولا سيما وقد سبق للحكومة البريطانية أن وافقت

على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى فى مشروع صدقى — بيفن • واذا كان مستر بيفن قد قال فى الجلسة الماضية أن هذه الموافقة لم يكن مقصودا منها أن تستبعد حق السودانيين فى تقرير مصيرهم ولو اختاروا الانفصال عن مصر فانى أرد على هذا القول بأمرين :—

أولا — ان صدقى باشا نفسه وهو أحد الطرفين المتفاوضين أعطانا غير هذا التفسير •

ثانيا — اننا بازاء هـذا الخلاف لا نملك غير الرجوع الى بروتوكول السودان فى مشروع صدقى — بيفن فنجده يبتدىء بتقرير قاعدة عامة أساسية وهى أن تجرى السياسة التى يتبعهـا الطرفان فى السودان تحت تاج مصر المشترك • ثم ينتقل البروتوكول الى تحديد الأغراض الأساسية لهـذه السياسة وهى ضمان رفاهية السودانين ومصالحهم واعدادهم للحكم الذاتى وبالتالى لمباشرة حقهم فى اختيار الوضع المقبل للسودان •

ولا شك أن هـذا كله يجب أن يتم فى نطـاق وحـدة مصر والسودان وهو المبدأ الأساسى الذى ابتدأ البروتوكول بتقريره وقيد به قبل كل شىء سياسة الطرفين المتعاقدين أى أن اختيـار السودانيين لوضعهم المقبل يجب أن يتم فى نطاق وحـدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك فلهم فى هذا النطاق أن يقرروا تفصيلات الوحدة كيف تكون وعلام تشتمل من أوجه العمـل الحكومى وما الى ذلك • وهذا وحده هو ما قصده البروتوكول بعبارة النظام المقبل للسودان •

والآن أعتذر اليكم عن هذه الاطالة ولكن الأمر جد خطير وقد نوه المستر بيفن بصعوبته فكان على أن أبذل من جهتى كل ما أستطيع من جهد لتذليل هذه الصعوبة بايضاح وجهـة النظر المصرية وبيان الأسانيد القوية التى تستند اليها •

مستر بيفن — شكر وزير الخارجية المصرية على بيانه وقال ان حكومة جلالة الملك ترغب بالطبع فى دراسته ولكن من واجبه أن يشير الى أن أى موقف سياسى يتضمن الحقائق كما يتضمن النظريات وقد أحدثت الاشارة الى التاج المصرى فى بروتوكول صدقى باشا رد فعل خطير فى السودان • وهو قد حاول جهده تسوية مسألة السودان فى سنة ١٩٤٦ ولكن تفسير صدقى باشا فى عبارات الاتفاق جاوز حدود ما تم التفاهم عليه فى لندن كذلك يرى من واجبه أن يشير الى أن بيان وزير الخارجية المصرية تجاهل المحاولات التى بذلتها حكومة جلالة الملك منذ سنة ١٩٤٨ لاشراك مصر فى التطورات السياسية فى السودان ولم تكن حكومة جلالة الملك باعتبارها احدى الدولتين المسئولتين عن السودان تستطيع أن تنهض بمسئولياتها دون اتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدة السودانيين على التطور السياسى وهو يأسف على أن وزير الخارجية المصرية قد وجد من الضرورى أن يربط بين مسألة السودان ومسألة الدفاع فهما مسألتان مختلفتان فى الجوهر ومن رأيه أنهما اذا عولجا متفرقتين أمكن التقدم نحو الاتفاق ولقد سبق ان قال أن حكومة جلالة الملك لا يسعها الا أن تتشدد فى مسألة السودان ولكنه هو شخصيا يود أن يرى ما اذا كان من المستطاع تسوية مسألة الدفاع •

صلاح الدين بك — أود أولا أن أقدم لكم شكرى على صبركم وحسن اصغائكم لبيانى المطول عن السودان وما وعدتم به من احالته الى الحكومة البريطانية لدرسه ولكنى أطمع فى أكثر من ذلك وهو أن تدرسوه بروح العمل على كسب الصداقة المصرية ومراعاة مصلحة السودانيين الحقيقية التى نعتقد بكل اخلاص أنهـا تتلخص فى وحدتهم مع مصر كما أوضحت فى بيانى • وانى لعلى يقين من أنكم اذا تدبرتم الأمر بهذه الروح أمكن أن تتقارب وجهات النظر وأن يسهل حل مسألة السودان فى نفس الوقت الذى تحل فيه مسألة

الجلاء • ولقد أخذت علما بما ذكرتموه من أن تعليماتكم تقضى بالتشدد فى مسألة السودان وأنا آسف لذلك أشد الأسف فليس الأمر أمر تشدد وتساهل ولكنه أمر تفاهم واتفاق على ما يقضى به الحق والعدل والمصالح الحقيقية لجميع الأطراف واذا كنتم تكرهون أن تربط مصر بين مسألة الجلاء والسودان فان مصر من جهتها لا تستطيع أن تتحول عن ربط المسألتين وقد ربطت دائما بينهما وتناولتهما فى جميع المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا وقد فشلت بعض المفاوضات الأولى مرتطمة على صخرة السودان كمفاوضات سعد — ماكدونالد ومفاوضات النحاس — هندرسون• وفى المفاوضات التى مهدت لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ تناول البحث المسألتين معا كما تناولهما الحل الذى وصل الطرفان اليه وتضمنته أحكام هذه المعاهدة فليس بدعا ما تتمسك به الآن من ربط المسألتين • وأرجو أن تلاحظوا أن سياستكم الخارجية واسعة المدى تكاد تشمل جميع المسائل العالمية أما سياستنا الخارجية فمحدودة محصورة تكاد تتلخص فى هاتين المسألتين اللتين تتباحث فيهما الآن • مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى • وأقرر بكل صراحة أن المسألة الثانية ليست أقل خطورة وأهمية عند مصر من المسألة الأولى بل هى فى الواقع مسألة حياة أو موت بالنسبة لها • لقد شبه مستر تشرشل نفسه مصر والسودان بشجرة ساقها فى السودان وفروعها فى الدلتا فهل تتصورون أن تحيا الفروع اذا فصل عنها الساق ان هذا التشبيه وحده كاف لأن يبرر لكم موقفنا فى هذه المسألة وما تتمسك به من الربط بينها وبين مسألة الجلاء • ويهمنى وقد قررتم بصراحة أن تعليماتكم تتضمن التشدد فى مسألة السودان أن أقرر لكم من جهتى أن تعليماتى تتضمن أيضا أن أتشدد فيها وفى الربط بينها وبين الجلاء • والذى أرجوه أن نجد المسألتين تسهلان بين أيدينا بفضل النية الصادقة والرغبة المخلصة فى الوصول الى اتفاق • بل أنا أعتقد

مخلصا أن مسألة السودان أسهل من مسألة الجلاء اذ هى لا تتصل بالمسائل الاستراتيجية وبالحالة الدولية التى تستندون اليها فى تبرير موقفكم من مسألة الجلاء • فلم يبق الا أن تراجعوا بامعان بيانى عن مسألة السودان وما يتضمنه من حجج تاريخيـة وشرعيـة ومن توخى مصلحة السودانيين فيسهل عليكم قبول وجهة النظر المصرية • ومن الخير هنا أن أكرر مقارنتى بين موقفكم من وحدة أريتريا وايثوبيا من وحدة مصر والسودان ومقارنتى بين السودان وليبيا التى أعتقد بحق أنها أقل تقدما من السودان وأن أرجو منكم تدبير المسألة فى ضوء هاتين المقارنتين فتجدونها سهلة ميسرة • وعلى كل حال فانى أعتقد أننا نتفق بالفعل على مسائل كثيرة أهمها اتفاقنا على اعداد السودانيين للحكم الذاتى وهذا ما يجب أن نمضى فيه بكل همة وسرعة واذا كانت فترة السنتين غير كافية لهذا الاعداد بالرغم من المقارنة المنطقية التى أجريتها مع حالة ليبيا فانى أسألكم مرة أخرى كم تقدرون من الوقت للوصول الى هذه الغاية ؟ ثم انه من الممكن أيضـا أن نتفق على المسألة الأساسية التى تهم مصر وهى وحدة مصر والسودان فى ضوء ما اتفقتم عليه مع صدقى باشا والتفسير المنطقى الذى أوضحته فى بيانى وهو تفسير بسيط وواضح اذ أننا حين نقول أن السياسة التى يتعهد الطرفان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تهدف الى كيت وكيت فمن الواضح جدا أن لا تتنافى هذه الأهداف مع الوحدة • والقول بغير ذلك لا معنى له الا أن الطرفين تعمدا أن تجىء عبارتهما متناقضة وأن أحدهما وهو مصر تعهد بأن يعمل ضد مبدأ الوحـدة الذى يتمسك به وهذا بالطبع فرض لا يمكن للعقل أن يقبله ، كل ذلك أرجو أن يوضع تحت نظر الحكومة البريطانية لتتدبره •

مستر بيفن — كرر أنه سيدرس بيان وزير الخارجية المصرية بعناية كبيرة ولكن يجب عليه أن يقول انه لا يستطيع أن يقبل ما لاحظه الوزير من أن حكومة جـلالة الملك تتبع فى السودان سياسة الأنانيـة

وهو نفسه قد اهتم اهتماما شخصيا بتطور السودان ودعا الحكومة المصرية مرارا للتعاون فى ذلك كما يشهد بذلك سفير مصر فى لندن وهو يعتبر — دون أن يقصد عقد مقارنات ظالمة — أن مستوى الادارة والتطور العام فى السودان يقارن بمثيله فى مصر وهو لا يطلب من الحكومة المصرية أن تتنازل عن مطالبها فى السودان ولكنه يرى أن مسألة السودان أقل استعجالا من مسألة الدفاع حتى من وجهة نظر الحكومة المصرية • ولذلك فهو يرغب فى أن يعود الى الكلام عن مسألة الدفاع • وهناك نقطتان يريد عرضهما على وزير الخارجية المصرية فهو يود أولا أن يعرف ما اذا كان وزير الخارجية المصرية مستعدا لاعتبار التدابير الحالية المستمدة من معاهدة ١٩٣٦ قائمة اذا نشبت الحرب فجأة وذلك فى حالة ما اذا تم الاتفاق بين الحكومتين على العمل على أساس نقل المسئولية • وهو يسأل ثانيا هل يمكن أن توافق الحكومة المصرية على بقاء القاعدة الموجودة فى منطقة القنال بريطانية على الرغم من نهوض الحكومة المصرية بمسئولية المحافظة عليها ؟ وهنا أوضح المستر بيفن أن سلامة القاعدة مسألة على أكبر جانب من الأهمية وأنه لا يجب أن يتعرض أى اتفاق بين الحكومتين فى شأن هذه القاعدة لخلافات سياسية أو مالية •

محمد صلاح الدين بك — هذه أمور هامة ويجب أن أتدبرها قبل أن أدلى برد عليها •

مستر بيفن — سأل ما اذا كان وزير الخارجية المصرية يميل الى فكرة نقل السلطة أكثر من فكرة الجلاء فهو يود أن يرى تطورا تدريجيا فى العلاقات المصرية البريطانية أكثر من تحول فجائى • لقد نصت المادة الثامنة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على امكان اعادة النظر فى المعاهدة وهو يسأل اذا أمكن الاتفاق فهل يكون من المستطاع جعل المادة الثامنة نقطة ابتداء ؟ وهو يذكر وزير الخارجية المصرية بأن هذه المادة سمحت ببقاء قوات بريطانية فى منطقة القنال « الى أن

يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى قد أصبح قادرا على أن يكفل بموارده الخاصة الدفاع عن القنال » • ومن رأيه أنه يكون من مصلحة مصر تسجيل الاتفاق على أن هذه الحالة قد أصبحت قائمة • وأضاف مستر بيفن أنه لا يزال يرى أن مدة السنة غير كافية لتنظيم نقل المسؤولية وأنه طلب من خبراء الحكومة البريطانية أن يبحثوا ماذا يجب عمله والمدة الكافية له ولكنه يرجو فى حالة ما اذا اتفقت الحكومتان من حيث المبدأ أن لا تكون الغلبة لعامل الوقت • ثم أشار مستر بيفن الى مسألة الفنيين العسكريين اللازمين للمحافظة على القاعدة فى مستوى الكفاية اللازمة وسأل وزير الخارجية المصرية ما اذا كانت الحكومة المصرية تعارض فى أن يرتدى هؤلاء الفنيون الذين سيكونون بالطبع من موظفى القاعدة الملابس العسكرية وأوضح مستر بيفن أنه من الصعب بلوغ مستوى الكفاية اللازم بواسطة المدنيين • ومن رأيه أن الفنيين من الجيش البريطانى والمصرى ومن سلاحى الطيران قد يستطيعون على أية حال أن يتفاهموا فيما بينهم بأسهل مما يستطيع المدنيون من الجانبين • وأخيرا قال مستر بيفن انه يظن أن من الضرورى التفاهم بكل وضوح على الظروف التى تعود فيها القوات البريطانية الى مصر ولا يعنى قلقه فى هذا الشأن بأية حال عدم الثقة فى الحكومة المصرية ولكن من الواضح أن الأمر له أهميته الحيوية ومن حقه أن يطلب فى صدده حماية عادلة • ثم أوضح مستر بيفن أنه بالنظر لمشاغل أخرى يبدو أنه من الصعب على حكومة جلالة الملك أن تعطى الحكومة المصرية رأيا مدروسا عن هذه الآراء الابتدائية التى عرضها على وزير الخارجية المصرية قبل منتصف شهر يناير ومع ذلك فهو يرى أن من المفيد أن يستطيع وزير الخارجية المصرية اعطاء الاجابة الأولى للحكومة المصرية على هذه الآراء عندما يجتمعان ثانية فى ١٥ ديسمبر •

محضر

محادثة بين وزيرى الخارجية البريطانية والمصرية فى وزارة الخارجية البريطانية

بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ــ الساعة ٤ مساء

الحاضرون

سعادة مستر بيفن	حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك
سعادة سير رالف ستيفنسون	حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح عمرو باشا
سعادة مستر بوكر	حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى
مستر الن	
مستر ادموندز	

مستر بيفن — افتتح الاجتماع بتلاوة البيان الآتى :

فى اجتماعنا هنا بتاريخ ٩ ديسمبر تعهدت كما تذكرون سعادتكم بأن أدرس بيانكم عن السياسة المصرية بشأن السودان وبأن أعرضه على زملائى الوزراء غير أنى لم أستطع بعد عرضه على مجلس الوزراء الذى كان جد مشغول بمسائل أخرى على أنكم ترغبون فى أن تقفوا الآن على الأثر الذى تركه بيانكم فى نفسى .

لقد أدهشنى فى المحل الأول مسافة الخلف التى تفصل بيننا لا فيما يتعلق بالسياسة ولكن فيما يتعلق بتفسير الحقائق الخاصة بالسودان وانى دون أن أرجع الى الماضى البعيد أود أن أذكر أمثلة ثلاثة اشرتم اليها من تاريخ السودان القريب .

أولا — لا أستطيع أن أقبل الزعم بأننا انتهزنا فرصة وجود جنودنا فى مصر لارغام الحكومة المصرية على الانسحاب من السودان فى سنة ١٨٨٥ .

ثانيا — لا يوجد دليل أعرفه على أن سماح الخديوى للقوات البريطانية بالمساعدة فى اعادة فتح السودان وقع تحت الضغط .

وأخيرا فاننا اذا سلمنا أن وفاق سنة ١٨٩٩ عقد تحت الضغط فان من المستغرب أن يوقع رئيس وزرائكم الحالى فى سنة ١٩٣٦ معاهدة أخرى تتضمن مادة تنص صراحة على أن ادارة السودان تظل مستمدة من وفاق سنة ١٨٩٩ .

ثم هناك المسألة التى ناقشناها فى اجتماعنا الماضى وهى تفسير البروتوكول الذى وقعت ووقع المغفور له صدقى باشا عليه فى لندن بالحروف الأولى من أسمائنا منذ أربع سنوات وليس لدى ما أضيفه فى هذا الشأن الا أننى لم أوافق ولا أوافق الآن على التفسير الذى أضفاه صدقى باشا على هذا البروتوكول وزيادة على ذلك فمن المهم أن تذكر أننا قمنا فى السودان ببعض الأعمال التى جاءت فيما أعتقد متفقة فى روحها مع اتفاقى مع صدقى باشا وكنتيجة لهذه الأعمال كان تطور السودان السياسى فى السنوات التالية سريعا الى حد أنه جاوز مانص عليه البرتوكول ولقد ذكرتم سعادتكم فى بعض أجزاء بيانكم أن حكومتى فى سبيل منفعتها الخاصة تشجع عامدة سياسة فصل السودان عن مصر وانى أؤكد لكم قطعا أن اهتمام حكومتى الأول فى السودان هو مجرد رفاهية الشعب السودانى وتقدمه نحو الحكم الذاتى وتقرير المصير على أنى مع ذلك قد أبرزت دائما الحقائق الاقتصادية الخاصة بالنيل وان من الواجب أن لا يتخذ أى اجراء يهدد سلامة موارد مصر المائية والتوسع فيها الى أقصى حد ممكن . وان حكومتى لراغبة فى أن تساهم فى أية سياسة رشيدة ترسم للوصول الى تلك الغاية . كما أننا ننتظر من مصر ألا تعمل من جهتها شيئا يضر مصالح السودان المائية .

ثم انه يظهر بجلاء من النقط الأربع التى عددتموها فى بيانكم

أن لحكومتينا آراء مختلفة بشأن حقائق الموقف السياسى فى السودان سواء عن الماضى أو عن الحاضر • وسأتناول هذه النقط الأربع واحدة بعد الأخرى فالأولى تتعلق بمؤتمر الخريجين الذى فهمت أنه أعلن تأييده لوحدة مصر والسودان • ولكن هذا المؤتمر لا يمثل حتى أغلبية الطبقة المثقفة فى السودان • وقد وقع فى السنوات الأخيرة تحت سلطان عصبة من المتطرفين لا تمثل الا نسبة ضئيلة من الشعب السودانى •

أما فيما يتعلق بالانتخابات البلدية فانى فى الواقع لا أعتقد أن الحقائق تؤيد ما تذهبون معاليكم اليه من أن هناك ما يقرب من الاجماع فى جانب الوحدة فالواقع أن أنصار الوحدة أقلية فى الخرطوم وليس لهم فى أم درمان الا أغلبية صوت واحد •

أما فيما يتعلق بنسبة الناخبين الذين اشتركوا فى انتخابات الجمعية التشريعية فالحقيقة أن هـذه الانتخابات أجرى بعضها بطريقة مباشرة والبعض الآخر بطريقة غير مباشرة • فشغلت عشرة مقاعد بالطريقة الأولى وخمسة وخمسون بالثانية وقدر الذين أعطوا أصواتهم فى الانتخابات المباشرة بثمانية عشر فى المائة من الناخبين (وانى فى هذه المناسبة أعتقد أن خمسة عشر فى المائة فقط من ناخبى دوائر القاهرة أعطوا أصواتهم فى الانتخابات المصرية العامة التى أجريت أخيرا وأسفرت عن الحكومة التى أنتم من أعضائها) • أما الانتخابات غير المباشرة التى أجريت فى السودان فلا يمكن تقدير أية نسبة لها لأن انتخابات الدرجة الأولى التى بنيت عليها مرت دون تصويت •

وفيما يتعلق بالنقطة الرابعة الخاصة بآراء الطوائف الدينية فى السودان فانى أرى لزاما على أن أقول أن معلوماتى تدل على أن السودانيين الذين يؤيدون الوحدة مع مصر لا يتجاوزون خمس سكان البلاد •

والآن أنتقل الى مسألة أخرى أثرتموها وهى وان بدت لأول وهلة ذات صلة بمستقبل السودان فانها فيما أعتقد لا علاقة لها بالموضوع وأعنى القرارات التى اتخذتها هيئة الأمم أخيرا فيما يتعلق بمستقبل ليبيا واريتريا وينبغى فى المحل الأول أن أوضح أن هذه القرارات اتخذتها هيئــة الأمم وان حكومتى باعتبارها عضوا مخلصا من أعضاء هذه الهيئة ملزمة بالنزول على حكمها • ونحن نعتقد أن كلا القرارين لا يمثل الحل الأمثل وان من الواجب بذل عناية كبيرة فى تنفيذها • لقد وافقنا على استقلال ليبيا فى مدى سنتين لأن هيئة الأمم المتحدة أيدت ذلك • وما دام الأمر كذلك فان همنا الأول منصرف كما هو الحال فى السودان الى أن يكون للشعب الليبى تقرير مصيره بنفسه •

وفيما يتعلق باريتريا كانت وجهة نظرنا أن ذلك الجــزء من البلاد التى ترغب الأغلبية الساحقة من سكانه فى الاتحاد مع اثيوبيا يجب أن يضم اليها ولكن حلا آخر قد تقرر وهو النظام الاتحادى وهنا أيضا نزلنا على حكم القــرار اذ لم يكن مناص من ذلك فى الظروف المذكورة •

ولكن الظروف فى السودان تختلف عن ذلك اختلافا جوهريا وكما صرحت فى مجلس العموم يكون من المخزن أن يعكر شىء صفو التقدم الذى حدث فى الميدانين السياسى والمادى •

وأود الآن أن أقول كلمات قليلة عما تعتبره حكومتى لب المسألة السودانية وأعنى مبلغ السرعة التى تصل بها البلاد الى الحكم الذاتى وتقرير المصير • وانى أهدف الى اقناع حكومتكم بالمساهمة مع حكومتى فى سبيل هذه الغاية • ان السياسة التى أعلنتها كل من حكومتينا بشأن السودان واحدة وما يجب حله اذن هو المسألة العملية وأعنى كيف تتوفر العناصر اللازمة لحكومة مستقرة فى السودان وكيف يوجه الشعب السودانى نحو الحكم الذاتى وقبل أن أناقش هذه المسألة أود أن أنقض زعما ورد فى بيان سعادتكم وهو الزعم بأن حكومة السودان قد تعمدت بموافقة حكومتى أبقاء جنوب السودان فى حالة بدائية وفصلت بينه وبين

شمال السودان فصلا تاما ولم تسمح لسكان شمال السودان بالدخول فى الجنوب •

انى أصارحكم بأنكم اذا درستم جنوب السودان لوجدتم هذا الزعم غير صحيح • فقد دل التاريخ الكرة بعد الأخرى على أننا اذا أردنا الاحتفاظ بالثقافات الأهلية البدائية خشية أن تنقرض عندما تتصل بقوم أكثر تقدما فمن الواجب معالجتها بأكبر العناية• وهذا ما نجحت فيه حكومة السودان •

ان مدى الاختلاف بين تطور شمال السودان وتطور جنوبه مشكلة خطيرة • على أن سكان جنوب السودان قد بلغوا فى السنوات الأخيرة مرحلة تسمح باتصال أكبر واليوم يجلس نوابهم فى الجمعية التشريعية السودانية حيث يتناقشون على قدم المساواة مع زملائهم من نواب الشمال • وانى لأوصى سعادتكم بدراسة مشروع حكومة السودان للتعليم فى الجنوب الذى يتضمن أحكاما خاصة بزيادة استخدام اللغة العربية فى جميع المدارس بجنوب السودان بما فيها المدارس التى تديرها البعثات المسيحية •

الواقع أنه اذا كانت هناك ناحية من نواحى ادارة الحكومة السودانية تعلو على كل لوم فانى لا أشك فى أن أية هيئة من المحكمين العدول غير ذوى الغرض لا بد موافقة على أن هذه الناحية هى ادارة المديريات الجنوبية •

والآن أعود الى ما سميته لب المسألة السودانية •

ان منح السودانيين الحكم الذاتى هو فى اعتقادى مسألة وقت وعلى كل من حكومتينا واجب تؤديه فى هذا الشأن • فاذا نحينا ما بيننا من ريبة أمكن أن نعمل معا لحل هذه المسألة ونكون قد قمنا بعمل عظيم •

ان المجلس التنفيذى للحاكم العام فيه الآن أغلبية للسودانيين• وحكومة السودان ترجو كما سبق أن ذكرت أن توسع أساس اختيار الجمعية التشريعية قبل الانتخابات المقبلة • وهاتان خطوتان مهمتان فى الطريق الصحيح وخطوة أخرى هى أن يشترك أنصار

الوحـــدة مع مصر فى الانتخابات المقبلة للجمعية التشريعية فاذا فعلوا فان الشعب السودانى يكون للمرة الأولى ممثلا بهيئة ليست منتخبة انتخابا ديمقراطيا فحسب بل هى أيضا هيئة جاء أعضاؤها من جميع الطبقات والطوائف .

على أننى فى الوقت الحاضر أرى لزاما على أن أذكر لسعادتكم أن العقبة الرئيسية التى تحول دون انتخاب جمعية تشريعية تمثل السودان تمثيلا تاما هى الموقف الجامد الذى تقـفه الحكومة المصرية من مستقبل السودان .

لقد يتطلب الأمر حلولا وسطى . والمملكة المتحدة لها تجربة طويلة فى توجيه الشعوب الأخرى بنجاح فى آسيا وأفريقيا وغيرهما نحو الحكم الذاتى . ولكن ما دامت الحكومة المصرية ترفض تعديل الحاحها فى وحدة مصر والسودان فان أنصارها فى السودان يجدون بالطبع من الصعب أن يتفقوا على حل وسط مع هؤلاء السودانيين الذين يعتقدون باخلاص أن خير مصلحة لبلادهم هى فى الاستقلال .

على أن سياسة حكومتى ستظل فى هذه الأثناء كما كانت : أن تبذل كل ما فى مقدورها لتضمن أن يكون اختيار السودانيين فى النهاية للطريقة التى تحكم بها بلادهم اختيارا حرا .

وأود فى الختام أن أقول انى أعتقد أن حكومتينا متفقتان من حيث المبدأ على مستقبل السودان . وانى سررت اذ رأيت سعادتكم فى آخر بيانكم عن السودان توضحون أن حكومتينا متفقتان على أن هدفهما فى السودان هو اعطاء السودان الحكم الذاتى بأسرع ما يمكن ولكن لسوء الحظ أننا لا نزال نختلف على الوسائل التى يمكن بها ادراك هذا الهدف .

فهل يمكن أن نتفق على تهيئة الظروف اللازمة لحصـــول السودان على الحكم الذاتى ؟

هل يمكن أن نتفق على نسيان ما بيننا من ريبة لنرعى الشعب السودانى ونبذل كل ما فى وسعنا لمساعدته فى الوصول الى تلك الغاية ؟ اذا أمكن ذلك فان مشكلة السودان تصبح ممكنة الحل .

صلاح الدين بك – أشكر سعادتكم على عنايتكم بدرس بيانى والرد عليه ولا أريد الآن أن أعقب على هذا الرد فقد يطول تعقيبى • وقد يحسن أن أؤجله الى ما بعد دراسة ردكم على مهل • ولكن هناك مسألة لا بد لى من أن ألفت النظر اليها • آننا نبذل الآن ما نستطيع من جهد لمناقشة المسائل المعلقة بين الحكومتين والتغلب على الصعوبات التى تحيط بها • والوصول الى حل نرضاه وترضونه وأظنكم توافقوننى على أنه من المستحسن اجتناب كل ما يعكر صفو مناقشتنا • أقول ذلك لأنى تلقيت من الحكومة المصرية فى مساء السبت الماضى برقية بشـأن اقتراح مقدم الى الجمـعية التشريعية فى السودان عن الحكم الذاتى وقد سمح الحاكم العام بمناقشة هذا الاقتراح • وتعتقد الحكومة المصرية بحق أن هذا الأمر مما لا يملك الحاكم العام أن يتصرف فيه بدون موافقتها • وأنه لا تكفى فيه مـوافقة الحكومة البريطانية على فرض أنها استشيرت ووافقت عليه • وقد اضطر رئيس الوزارة المصرية الى أن يبرق الى الحاكم العام موضحا ذلك طالبا منه وقف منـاقشة الاقتراح وبعث الى رفعته بنص برقيته الى الحاكم العام طالبا منى أن أتصل بكم لأشرح لكم هـذا الموقف وأطلب منكم اصدار تعليماتكم الى الحاكم العام بعدم المضى فى هذه الخطة التى قد تعكر الجو علينا ونحن نريد أن نتحادث فى جو صاف • غير أنى لم أشأ ازعاجكم فى يوم العطلة فتولى سعادة عمرو باشا الاتصال برجال وزارة الخارجية فى هذا الشأن فوعدوه بالنظر والرد والآن أرجو أن تكون وزارة الخارجية قد اتخذت من ناحيتها اجراء يمنع المضى فى مناقشة الاقتراح المعـروض على الجمعية التشريعية وينصح حكومة السودان بتجنب كل ما من شأنه اثارة الصعوبات أو اثارة الرأى العام المصرى فى هـذا التطور الدقيق المهم من محادثاتنا • فاذا لم تكن وزارة الخارجية قد فعلت ذلك فرجائى المبادرة به لأن سفيرنا لم يتلق رد الوزارة حتى الآن •

مستر بيفن — بدأ اجابته موضحا أن الحاكم العام لم يستشر حكومة جلالة الملك مقدما فى هذا الشأن وأضاف أن قرار الحاكم العام بالموافقة على اجراء هذه المناقشة هو فى رأى المستر بيفن قرار من حق الحاكم العام اتخاذه بمقتضى سلطته كحاكم عام • لقد ووجه سير روبرت هاو بمسألة صعبة لا يستطيع تقديرها الا الرجل الموجود هنالك •

وهنا أخبر مستر بيفن صلاح الدين بك بنتيجة المناقشة التى وصلت توا الى علمه وتلا نص اجابة الحاكم العام على برقية رفعة النحاس باشا التى كان صلاح الدين بك قد أشار اليها ثم قال انه شخصيا يميل الى الاعتقاد بأن المناقشات اذا كانت قد أجلت لأفضى ذلك الى حدوث سوء تفاهم غير مرغوب فيه فى السودان والى قيام شك لا مبرر له حول المحادثات الدائرة بينه وبين صلاح الدين بك•على أنه يوافق شخصيا على أن اجراء مناقشات من هذا النوع فى المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ • وبناء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما فى وسعه حتى لا يتخذ فى الخرطوم أى عمل يحتمل بأية حال أن يثير جدلا بين الحكومة المصرية وحكومة جلالة الملك كما أنه هو نفسه يتعهد بأن يبذل غاية جهده حتى لا يقع فى لندن من جراء هذه المناقشات أى شىء يعكر جو المحادثات الجارية • وهنا اقترح مستر بيفن أن يبعث برسالة شخصية منه تتضمن آراءه السالفة الى رئيس وزراء مصر •

صلاح الدين بك — الذى يهمنى الآن وقد تمت مناقشة الاقتراح فى الجمعية التشريعية هوان لا يتكرر ما يدعو الى عدم ارتياح الحكومة المصرية أو اثارة الرأى العام المصرى أو تعكير جو هذه المحادثات • ويسرنى أنكم توافقوننى على ذلك وتعملون عليه • كما يسرنى أن أبلغ رفعة النحاس باشا أنكم كنتم متفقين معه فى عدم ملاءمة مناقشة الاقتراح فى أثناء محادثاتنا •

وانى أترك المسألة عند هذا الحد معتمدا على أن تعليماتكم لا بد مثمرة • فلا يحدث بعد الآن ما يستدعى أى شكوى •

مستر بيفن — عاد الى مسألة الدفاع فأخبر صلاح الدين بك بأن مجلس الوزراء قد كلف مستشاريه بأن يقوموا على الفور ببحث الاقتراحات التى عرضها بصورة شخصية محضة فى اجتماعه الأخير بوزير الخارجية المصرية وهذا كله دون أى ارتباط • وكل ما يستطيع أن يقوله الآن هو أنه يحرص على تسوية مسألة الدفاع تسوية تجرى المفاوضة فيها على أساس المساواة والاحترام المتبادل وتتضمن من جهة أخرى أحكاما تكفل الدفاع عن الشرق الأوسط وهو شخصيا يعتقد أن طريقة العلاج التى عرضها بصفة شخصية تتيح خير الفرص اذا قورنت بأى اقتراح سابق لتحقيق هذين الغرضين • وأضاف مستر بيفن أن بحث الخبراء سيعطى أسبقية خاصة وهو يرجو أن يتمكن من الافضاء الى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومة جلالة الملك لطريقة العلاج المذكورة فى أواسط يناير أو فى أسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ •

صلاح الدين بك — ازاء ذلك ليس أمامنا الا أن ننتظر نتائج بحثكم ويسرنى أن أسمع منكم أنه سيجرى بأسرع ما يمكن وأن يبلغ الينا بمجرد الانتهاء منه •

مستر بيفن — اختتم الاجتماع بالاعراب عن شكره لصلاح الدين بك على هذه الزيارة وقال أنه شخصيا كان يحرص دائما على الوصول الى تسوية مصرية بريطانية وهو يعتقد أن فرصة هذه التسوية قد سنحت اذا توافر التفاهم والثقة المتبادلان وهو يشعر بأن الطرفين يفهمان بعضهما خيرا من قبل كنتيجة لهذه المحادثات التى أنارت السبيل الى أبعد حد • وهو سيعمل على أن تمتنع الصحف البريطانية عن الخوض فى العلاقات المصرية البريطانية فى أثناء دراسة مقترحاته ويرجو أن يبذل فى مصر كل جهد ممكن لتهيئة جو صالح •

صلاح الدين بك — أمن على ذلك وبعد الاتفاق على صيغة بلاغ مشترك عن المحادثات انتهى الاجتماع •

نص البلاغ المشترك

جرت المحادثات بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بالعلاقات المصرية الانجليزية بين وزير الخارجية المصرية ومستر بيفن بروح الود والتعاون وأسفرت عن تبادل مفيد جدا للآراء •

وسيظل وزير الخارجية المصرية مشتغلا فى الآونة الحاضرة بمفاوضات الأرصدة الاسترلينية مع وزير المالية البريطانية ولكنه يأمل أن ينتهز فرصة العطلة البرلمانية للعودة الى مصر فى أوائل العام الجديد للتشاور شخصيا مع النحاس باشا قبل استئناف محادثاته مع مستر بيفن •

رسالة شخصية

من مستر هربرت موريسون إلى الدكتور محمد صلاح الدين بك

يؤسفنى كثيرا ما وقع من تأخير فى استئناف المحادثات ، فانى كما يعلم الوزير لم أتسلم مقاليد الأمور الخارجية فى حكومة جلالة الملك الا أخيرا ، وأشعر بأنه من الضرورى فى معالجة مسألة لها مثل هذه الأهمية ان ألم بالتفصيلات وأن أبحث جميع ملابسات الموضوع ، وفى ظنى أنه يكون من الخطأ أن أحاول العجلة فى بحث المسألة ولو أنى أقدر تقديرا كاملا الصعوبات التى تواجهها الحكومة المصرية والجهود التى بذلتها لمنع المناقشة العلنية قبل أوانها ، وفى الوقت نفسه أرجو أن يفهم الوزير أنى أجد لزاما على وخصوصا بالنظر الى الصعوبات البرلمانية التى ظهرت فى مناقشة اتفاق الأرصدة الاسترلينية أن أتشاور تشاورا كاملا مع زملائى ، لذلك أرجو أن لا يجد الوزير من غير المقبول ألا أستطيع الافضاء الى الحكومة المصرية عن طريق سفير صاحب الجلالة البريطانية بأية رسالة حتى الأسبوع الأول من شهر أبريل .

٢٤ مارس ١٩٥١

رسـالة شخصية

من الدكتور محمد صلاح الدين بك إلى مستر هربرت موريسون

يسر وزير الخارجية المصرية أن مستر موريسون يقدر تقديرا كاملا الصعوبات التى تواجهها الحكومة المصرية والجهود التى بذلتها لمنع المناقشة العلنية قبل أوانها •

ولا يشك وزير الخارجية فى أن مستر موريسون يوافقه على أن المحادثات قد طالت أكثر من اللازم وأنه لا بد — لصالح البلدين — من الوصول بها الى نتيجة حاسمة فى أقرب وقت •

على أن وزير الخـارجية يفهم عناية مستر موريســون بأن يلم بالتفصيلات وأن يتشاور تشاورا كاملا مع زملائه ، بل يرحب الوزير بهذه العناية من جانب مستر موريسون اذ أن معناها أنه سيقف على وجهة النظر المصرية التى وضحت توضيحا وافيا فى المحادثات •

ومع ذلك يرجو وزير الخارجية ألا تتأخر عودة السفير عن الأسبوع الأول من شـهر أبريل وأن يحمـل معه جميع البيانات الدقيقة التى ننتظرها هنا •

٢٧ مارس ١٩٥١

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم ١١ ابريل سنة ١٩٥١ ــ الساعة ١١ صباحا

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك
حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح عمرو باشا
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى

سعادة سير رالف ستيفنسون
مستر تشامبان أندروز

السفير البريطانى — كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أقدم لكم مقترحات معينة لحل مسألة الدفاع . وقد شدد على أن أوضح بجلاء عند تقديمها مركز الحكومة فى انجلترا والسخط الحقيقى الذى أثاره فى بريطانيا استمرار القيود على ناقلات البترول التى تمر بقناة السويس .

وهنا قرأ سعادة السفير البريطانى البيان التالى :

« ان حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد لأن تستأنف المفاوضات لتعديل معاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ وفقا لأحكام المادة ١٦ من تلك المعاهدة » .

« وتعلم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بالصعوبات الكبيرة التى تواجه الحكومة المصرية فى هذه المسألة . على أنها لا تستطيع بالنظر الى التزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى شمال الأطلنطى وفى الشرق الأوسط أن تقبل تبعة اتخاذ أية تدبيرات تضر بمقدرتها على المساهمة فى الدفاع عن هذه المنطقة بنجاح ضد أى معتد . ومثل هذا الدفاع لن يكون ممكنا الا اذا استمرت القاعدة

المصرية فى المستقبل فى أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فورا وقت الحرب • والا اذا كان الدفاع الجوى عن مصر مكفولا » •

« فلهذه الظروف تقترح حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تعدل معاهدة التحالف المعقودة فى سنة ١٩٣٦ بحيث تنص على ما يأتى :— »

(ا) « انسحاب الجنود البريطانيين من مصر على مراحل ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى فى سنة ١٩٥٦ (يجب أن يلاحظ أن معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة يتوقف الى حد كبير على معدل اعداد محال لاقامتهم فى مكان آخر) » •

(ب) « تحويل القاعدة الى المدنيين تدريجيا ويقترح أن يتم ذلك لغاية سنة ١٩٥٦ باحلال الموظفين البريطانيين المدنيين الضروريين محل الموظفين العسكريين المنسحبين ويعهد بالقاعدة بعد ذلك الى القوات المصرية المسلحة للمحافظة عليها • على أن تدار وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الادارى العام لمجلس اشراف انجليزى — مصرى • (وحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد لأن تدفع ايجارا لمنشآت القاعدة ومواقعها) » •

(جـ) « انشاء نظام انجليزى — مصرى طويل الأجل للدفاع الجوى المنسق على أن يشمل وحدات مصرية وبريطانية » •

(د) « تزويد القوات المصرية فى تاريخ قريب بالأسلحة والمعدات على قدر حاجة التدريب وبعد ذلك تزويدها بما قد تدعو اليه الضرورة من الأسلحة والمعدات على قدم المساواة فى الأولوية مع البلاد الأخرى التى ارتبطت بريطانيا العظمى معها باتفاقات دفاعية نافذة • (وحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد كذلك لأن تقدم أية مساعدة تحتاجها الحكومة المصرية لتدريب قواتها) » •

(هـ) « فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر وعلى أن تمنحها والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك استعمال الموانى والمطارات ووسائل المواصلات المصرية » .

« ١١ أبريل ١٩٥١ » .

ثم أضاف : أود أن أخبر معاليكم بأن حكومة جلالة الملك تشعر أنها قابلت وجهة النظر المصرية بسخاء وترجو حكومة جلالة الملك أن تتلقى ردا مدروسا دراسة وافية على مقترحاتها . ولا تود حكومة جلالة الملك أن تنظر بأى شكل الى هذه المقترحات كانذار نهائى ويسرها أن تنظر فى أية اقتراحات مقابلة من الحكومة المصرية . على أننى لا أستطيع أن أبسط لكم أى أمل فى تغييرات كبيرة جوهرية بالنظر الى التزامات حكومة جلالة الملك والأحوال العالمية الحاضرة . وأنى على استعداد للاجابة على أى سؤال تود معاليكم توجيهه الينا .

وزير الخارجية — ان السؤال الوحيد الذى أود توجيهه الآن هو ما اذا كان هناك شىء عن السودان ؟

السفير البريطانى — قدرت انكم توجهون هذا السؤال .

وهنا قرأ سعادة السفير البريطانى البيان الآتى :

« لا تستطيع حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تقبل اقرار الرأى القائل بأن مسألة السودان لا يمكن فصلها عن مسألة الدفاع » .

« ومع ذلك فان حكومة جلالة الملك على استعداد لأن تبحث مسألة السودان اذا كانت الحكومة المصرية ترى فى ذلك فائدة » .

« ان الغرض الذى ترمى اليه حكومة جلالة الملك هو أن تمكن

السودانيين من بلوغ الحكم الذاتى فى أقرب فرصة ممكنة عمليا ومن المستحيل عليها أن تقبل أى تفاهم مع مصر يتنافى وهـذا الغرض » •

« وعلى أية حال تقترح حكومة جلالة الملك أن يبدأ أولا بالسير فى المباحثات الخاصة بمسألة الدفاع • وأن تؤجل أية مباحثات عن السودان حتى يتم على الأقل تبادل تمهيدى للآراء فى مسألة الدفاع » •

« ١١ أبريل سنة ١٩٥١ » •

وزير الخارجية — أظن أن هذا يكفى اليوم • انتم تريدون ردا مدروسا وسنعطيكم ردا مدروسا بيد أننى أجد لزاما على أن أذكر لكم الآن أننى لا أرى سبيلا الى أى اتفاق الا اذا أدخلت تغييرات كثيرة جوهرية على هذه المقترحات •

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥١ – الساعة ١٢٫٣٠ مساء

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين بك — سعادة سير رالف ستيفنسون

حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى

وزير الخارجية — طلبتم الى أن أعطيكم ردا مدروسا على المقترحات البريطانية وأستطيع الآن أن أعطيكم رد الحكومة المصرية المدروس .

وهنا تلا معالى وزير الخارجية الرد المنصوص فى آخر المحضر .

السفير البريطانى — أود أن أسأل بعض الايضاح . فالنقط الثمانية الأولى هى اعتراضاتكم على المقترحات بوجه التخصيص .

وهنا لخص سعادة السفير البريطانى الاعتراضات واحداً فواحداً :

ثم قال انكم لا تعترضون على تحويل القاعدة الى المدنيين ؟ .

وزير الخارجية — ان المبدأ هو أن تسلم القاعدة الى الجيش المصرى فى الوقت المتفق عليه .

السفير البريطانى — ولا يكون هناك بعد ذلك مدنيون بريطانيون لادارتها ؟ .

وزير الخارجية — لا .

السفير البريطانى — ان سنة واحدة لاتمام الجلاء مستحيلة ماديا كما أخبركم المغفور له مستر بيفن فى ديسمبر الماضى . أما فيما يتعلق بمسألة الأولوية فى التسلح فانكم ستعاملون معاملة البلاد الأخرى

التى ارتبطت باتفاقات دفاعية منفذة مع بريطانيا • وستزودون بالسلاح على قدم المساواة مع هذه البلاد وهذا معناه أولوية خاصة •

وزير الخارجية — ان غرضنا هو أن نعوض ما فاتنا من وقت وأن نلحق بالبلاد الأخرى التى تسبقنا الآن فى التسلح •

السفير البريطانى — ان شرط اجلاء جميع الموظفين البريطانيين من السودان فى مدى سنتين غير عملى بتاتا فان السودان لا يستطيع أن يتقدم بدون الموظفين البريطانيين •

وزير الخارجية — أعتقد أن هذا ممكن •

السفير البريطانى — لا أظن ذلك ممكنا من الوجهة العملية وأصل الآن الى الفقرة — ٦ — من مقترحاتكم المضادة •

« عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية الى الجهات •••• » ما معنى هذا ؟ ان الاقتراح المصرى الأصلى هو أن تعطى فى حالة قيام حرب نفس التسهيلات التى أعطيت فى الحرب الماضية •

وزير الخارجية — تقصد جهات مصر التى ترى الحكومتان بالاتفاق بينهما ضرورة عودة القوات البريطانية اليها •

السفير البريطانى — يشير الجزء الأخير من هذه الفقرة الى البلاد العربية المتاخمة لمصر ولا يعنى ذلك سوى « شرق الأردن » واذن فهو لا يشمل كما يبدو هجوما على تركيا أو على الشرق الأوسط عن طريق تركيا أو العراق •

وزير الخارجية — انه لا يشمل ذلك •

السفير البريطانى — هناك تهديد مقنع فى الفقرة الأخيرة • ان مقترحاتنا لا تتضمن انذارا نهائيا فهل مقترحاتكم انذار نهائى ؟ •

وزير الخارجية — ان ذلك يتوقف على ردكم على مقترحاتنا •

السفير البريطانى — يعنى أنها تكون انذارا نهائيا أو لا تكون حسب ردنا•

وزير الخارجية — نعم ذلك يتوقف على ردكم .

السفير البريطاني — لم أفوض حتى الآن بالشروع فى محـادثات عن السودان ولكنى سأحيطكم علما بمجرد وصول هذا التفويض .

وزير الخارجية — انى مستعد فى أى وقت للمباحثة فى مسألة السودان .

السفير البريطاني — لا ينبغى أن تنتظر ردا سريعا على هذه المقترحات فان على الحكومة البريطانية أن تدرسها بالتفصيل .

وزير الخارجية — اننا ننتظر فى الواقع ردا سريعا فان الموقف يزداد صعوبة كل يوم فى الصحافة والبرلمان .

السفير البريطانى — لن تتأخر الحكومة البريطانية ولكن الموقف برمته من الخطورة بحيث لا تستطيع أن ترد على مقترحاتكم فى تعجل . ويظهر من صيغة مقترحات الحكومة المصرية المضادة أننا لم تتقدم عما وصلت اليه محادثاتنا فى الصيف الماضى ولا أستطيع أن أخفى عنكم رأيى فى أن هذه المقترحات لا تصلح أساسا معقولا للاتفاق . وعلى كل حال فلنواصل جهودنا دون تراخ فلن يضيع جهد يبذل .

وزير الخارجية — هذه فلسفة طيبة .

«تبدى الحكومة المصرية أسفها البالغ وخيبة أملها المؤلمة لما جاء به الرد البريطانى بعد محادثات طويلة استغرقت أكثر من عشرة شهور بذل فيها الجانب المصرى كل ما فى وسعه لتوضيح حقه وتأييده ومواجهة جميع الاعتبارات التى يعنى بها الجانب البريطانى بما لا يتعارض مع حقوق مصر » .

« ولا يسع الحكومة المصرية الا أن تقابل المقترحات التى تضمنها هذا الرد بالرفض المطلق فى جملتها وتفصيلاتها وبخاصة فى النقط الآتيــة : »

١ — « الوقت الذى يبدأ فيه جلاء القوات البريطانية والمدة التى يتم فيها هذا الجلاء » .

٢ — « تعليق معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة على معدل اعداد مكان لاقامتهم فى مكان آخر » .

٣ — « المدة التى يتم فيها تسليم القاعدة للقوات المصرية المسلحة واشتراط ادارة هذه القاعدة وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الادارى لمجلس اشراف انجليزى — مصرى » .

٤ — « انشاء نظام انجليزى — مصرى طويل الأجل للدفاع الجوى المنسق على أن يشمل وحدات مصرية وبريطانية » .

٥ — « المعدل المتناهى فى البطء الذى يقترح لتزويد القوات المصرية بالأسلحة والمعدات اللازمة لها » .

٦ — « عودة القوات البريطانية فى حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » .

٧ — « الفصل بين قضية الجلاء وقضية وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى » .

٨ — « التعلل بانتظار الفرصة الممكنة عمليا لتأخير تمتع السودانيين بالحكم الذاتى » .

« ويهم الحكومة المصرية أن تؤكد كذلك أنها ترفض فيما يخصها دعوى الحكومة البريطانية الخاصة بالمساهمة فى الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بحجة التزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى شمال الأطلنطى وفى الشرق الأوسط » .

« وفيما يلى المقترحات التى ترى الحكومة المصرية بدورها تقديمها لتكون أساسا لاستئناف المفاوضات بين الحكومتين بغيـة حل المشكلة المتعلقة بينهما : »

١ — « الشروع فى اجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق مباشرة وضرورة اتمام هذا الجلاء برا وبحرا فى مدة لا تتجاوز سنة » .

٢ — « تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء وفقا للبند السابق » .

٣ — « اعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة له فى أقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية حساسة » .

٤ — « وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وتمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى » .

٥ — « انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الآن فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين » .

٦ — « عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية الى الجهات التى يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها اليهـا للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة ما اذا وقع عليها اعتداء مسلح أو فى حالة اشتباك المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر » .

٧ — « اذا عادت القوات البريطانية الى مصر وفقا للبند السابق فيتعين الشروع فى اجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه ثلاثة أشهر » .

٨ — « الغاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك اتفاقى سنة ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد » •

« هذه هى مقترحات الحكومة المصرية وهى — كما أوضح الجانب المصرى بتفصيل ووضوح فى محادثاته مع الفيلد مارشال سليم ومع السفير البريطانى ومع المغفور له مستر بيفن — كفيلة بمواجهة الموقف الدولى وهى وحدها السبيل لتصفية الجو الحالك الذى يكتنف العلاقات المصرية البريطانية لخير البلدين ومصلحة السلام الدولى فى الشرق الأوسط كله » •

« فاذا قدرت الحكومة البريطانية — كما نرجو بكل اخلاص — أن المصلحة البريطانية والمصرية والدولية تدعو كلها الى المبادرة بقبول هذه المقترحات أساسا لتسوية المشاكل القائمة بين البلدين وأن كل تأخير فى معالجة الموقف شديد الضرر بمستقبل العلاقات المصرية البريطانية وبقضية السلم العام فحينئذ لا تكون هناك أية صعوبة فى الوصول الى الاتفاق المنشود » •

« أما اذا انتهت جميع الجهود بعد هذا الوقت الطويل الى الفشل فالحكومة البريطانية تعرف ولا ريب موقف مصر من معاهدة ١٩٣٦ واتفاقى سنة ١٨٩٩ فقد أوضحت الحكومة المصرية بكل صراحة وجلاء هذا الموقف فى مناسبات كثيرة آخرها خطاب العرش الذى ألقى فى البرلمان المصرى فى نوفمبر الماضى » •

« ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ »

رسالة شفوية

من سعادة السفير البريطانى إلى حضرة صاحب المعـالى وزير الخارجية

فى يوم الأربعاء ٣٠ مايو ١٩٥١ أبلغنى سـعادة السفير البريطانى رسالة شفوية هذا نصها :—

بعد مقابلتنا يوم الاثنين ٢٨ مايو نقلت الى المستر موريسون وزير الخارجية البريطانية رغبتكم فى وصول رد سريع على مذكرة الحكومة المصرية المحررة فى ٢٤ أبريل ١٩٥١ وقد تلقيت اليوم من المستر موريسون أن مجلس الوزراء البريطانى سيبحث الأمر غدا (٣١ مايو) ثم يوافينا بالخبر فى تاريخ قريب .

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

يوم ٨ يونيو سنة ١٩٥١ ـ الساعة ١٢ ظهرا

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين باشا	سعادة سير رالف ستيفنسون
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى	سعادة مستر تشابمان أندروز

السفير البريطانى — عندى ورقتان أود أن أسلمهما اليوم اليكم • الأولى عن الدفاع (وهنا تلا سعادة السفير المفكرة المرافقة رقم ١) .

والثانية عن السودان (وهنا تلا سعادته المفكرة المرافقة رقم ٢) .

ثم قال هناك بعض ملاحظات أود أن أدلى بها :

أولا : لم يأت ذكر فى المفكرة الخاصة بالسودان لا عن السيادة المصرية ولا عن استقلال السودان أى أن المسألة لم يقض مقدما فيها على هذا الوجه أو ذاك •

ثانيا : ان اعلان سيادة مصر أو أية سيادة أخرى على السودان لن يجد قبولا لدى أكثرية السودانيين •

ثالثا : ان على الحكومة المصرية أن تواجه حقائق معينة :

(ا) الوعى القومى السودانى الذى ظهر فى الخمس أو الست سنوات الأخيرة •

(ب) وجوب معاملة السودانيين باعتبارهم جماعة قومية فلا يحدث تغيير فى وضعهم دون استشارتهم ويجب أن يكون لهم حق تقرير المصير •

وزير الخارجية — سأتباحث مع زملائى فيما تضمنته المفكرتان ثم أجتمع بكم ولكن لدى تعليق عاجل على ملاحظاتكم الأخيرة • أن المسألة

مسألة وحدة بين مصر والسودان وليست مسألة سيادة مصر على السودان ومتى كان الأمر أمر بلد موحد فان مسألة تقرير المصير لا تنشأ بحال .

السفير البريطاني — أظن أنه يحسن أن نقول شيئا للصحافة عن اجتماعنا اليوم فقد صرحت وزارة الخارجية البريطانية للصحف بأنها أرسلت الى أمس برسالة لتسليمها الى الحكومة المصرية .

وزير الخارجية — أرى أن يقول رفعة النحاس باشا للصحف فى صباح يوم الأحد أن هناك رسالة من الحكومة البريطانية سلمها السفير البريطانى الى وزير الخارجية المصرية بعد ظهر يوم الجمعة ٨ يونيو سنة ١٩٥١ .

وقد اتفق على ذلك .

مفكرة (١)

تدرس حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بعناية المقترحات التى تضمنتها مفكرة الحكومة المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل بشأن احتمال عقد اتفاق انجليزى مصرى جديد خاص بالدفاع بأمل امكان الاهتداء الى طريقة ما تضيق شقة الخلاف الواسع فى الرأى الذى يبدو بوضوح بين المقترحات البريطانية والمصرية أو على الأقل ايجاد وسيلة مشتركة لمعالجة المشكلة .

وفى الوقت ذاته تلاحظ حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة وهى شاعرة بخيبة الأمل أنه فى حين أن مقترحاتها تمثل تعديلا كبيرا جدا للوضع الذى قررته المعاهدة الانجليزية المصرية المعقودة فى سنة ١٩٣٦ فان المقترحات المصرية لا تبدو أنها تختلف فى الجوهر عن المطالب التى أعلنتها الحكومة المصرية كأهداف لها حين تولت الحكم منذ نحو ١٨ شهرا .

السفارة البريطانية
القاهرة
٨ يونيو سنة ١٩٥١

مفكرة (٢)

بالرغم من أنه لم يحدث تقدم ملموس نحو عقد اتفاق خاص بالدفاع فان حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة — مع احتفاظها برأيها فى أن مسألة السودان منفصلة تماما عن مسألة الدفاع — مستعدة لأن تشرع فى مباحثات عن السودان مع الحكومة المصرية .

وتأمل حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة كخطوة أولى أن تحصل على موافقة الحكومة المصرية على المبادىء المبينة فى ملحق هذه المفكرة . وهذه المبادىء تمثل محاولة جدية من جانب حكومة جلالة الملك لوضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبل السودان .

ويلاحظ أن هذه المبادىء تعترف باعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر وتمكن الحكومة المصرية من أن تقوم بدورها الصحيح فى تطور السودان وفى الوقت نفسه تأخذ فى الاعتبار التزامات حكومة جلالة الملك نحو الشعب السودانى .

فاذا رغبت الحكومة المصرية فى أن تساهم فى هذه المبادىء فقد يمكن عندئذ أن تضع الحكومتان معا برنامجا للتطور السياسى والاقتصادى فى السودان .

وقد صيغت هذه المبادىء بأعظم العناية وبغرض اجتناب المساس بشعور كل من الشعبين المصرى والسودانى وكذلك اجتناب أى سوء تأويل لمعناها الحقيقى كالذى أدى الى فشل المفاوضات الانجليزية المصرية فى سنة ١٩٤٦ .

السفارة البريطانية
القاهرة
٨ يونيو سنة ١٩٥١

ملحق

بيان بالمبادىء

(ا) بالنظر الى اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ولضمان أكمل التعاون فى التوسع فى كميات المياه الممكن الانتفاع بها وفى توزيعها فمن الجوهرى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

(ب) أن الهدف المشترك لمصر وبريطانيا العظمى هو أن تمكنا الشعب السودانى من بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة عملية ومن أن يختار لنفسه بعد ذلك بملء حريته شكل حكومته وعلاقته بمصر على خير وجه يحقق حاجاته حينذاك .

(حـ) بالنظر الى الفروق الواسعة بين السودانيين فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى فان اجراء الوصول الى الحكم الذاتى الكامل يقتضى تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين .

(د) من أجل ذلك توافق الحكومتان على أن تؤلفا فورا لجنة ثلاثية لمعاونة السودانيين على بلوغ الهدف الموضح فى الفقرة (ب) ومساعدتهم على وضع دستورهم المقبل .

٨ يونيو سنة ١٩٥١

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وصاحب السعادة السفير البريطانى

يوم الجمعة ٦ يوليو سنة ١٩٥١ ـ الساعة ٣٠ر١٠ صباحا

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد صلاح الدين باشا	سعادة سير رالف ستيفنسون
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فرج باشا	
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى	

وزير الخارجية — لدى مفكرة أريد تسليمها اليكم وفيها الرد على مفكرتيكم الأخيرتين ومنها تتبينون أيضا شعور الحكومة المصرية بالنسبة الى الموقف كله ، **وهنا قرئت المفكرة الملحقة بهذا المحضر :**

السفير البريطانى — ان الفقرتين الأوليين تتناولان الدفاع . والموقف لم يتحسن على أية صورة فيما يتعلق بالسلام فى الشرق الأوسط . ولم يكن من المستطاع أن نقترب أى اقتراب من مطلب الحكومة المصرية الخاص بالجلاء الكامل . ونحن ندرس الآن طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع وعندما أتلقى تعليمات فى هذا الموضوع سأحيطكم علما بها ولست يائسا من الوصول الى اتفاق . بيد أن على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين : —

١ — التعاون فى مشروع دفاع واف قد يجنب مصر الغزو كلية .

٢ — أن تتعرض مصر لغزوين أحدهما من الشمال الشرقى لاحتلال البلاد والآخر من الغرب تقوم به الدول الغربية لطرد المعتدين وهذا أمر مؤكد تمام التأكيد .

والتعاون فى مشروع دفاع مشترك يتيح لكم بالتأكيد فرصة

طيبة لتجنب الغزو كما وقع فى الحربين الماضيتين وانى على يقين من أنه ليس من المستحيل أن نجد طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع .

أما فيما يتعلق بالجزء الثانى من المفكرة فيبدو لى أنها بيان لآراء الحكومة المصرية وأهدافها وهو بيان لا يقوم على معرفة دقيقة بشئون السودان وكل ما يمكننى اقتراحه هو استشارة السودانيين فاذا وافقوا على هذا البيان فبها ونعمت ولكننا على يقين من أنهم لا يوافقون .

وفيما يتعلق بالتزامات حكومة جلالة الملك نحو السودانيين فانها ترجع من جهة الى اتصالنا الطويل بالسودان ومن جهة أخرى الى رغبات السودانيين أنفسهم .

أما وجهة النظر التاريخية القانونية التى تقول بوحدة مصر والسودان فلا شك أنه يمكن الدفاع عنها من بعض النواحى . ولكن حدث فى المائة سنة الأخيرة تغيير كبير .

وأما عن دعوى وحدة الجنس فلا يمكن القول جديا ان هناك شيئا من هذا القبيل بين الشلوك والنوير من جانب وبين السودانيين الشماليين من جانب آخر .

وفيما يتعلق بمنع انتشار اللغة العربية والدين الاسلامى فى جنوب السودان فان ادارة السودان لم تفعل شيئا من هذا القبيل بل انها على العكس ساعدت على تعليم اللغة العربية وشجعت انتشار الدين الاسلامى هناك .

وأود أن ألاحظ تعليقا على بيان المبادىء التى أوضحتها الحكومة المصرية فى الفقرة الخامسة من مفكرتكم أنها تختلف كثيرا عن المبادىء الواردة بمفكرتنا . ونحن لا نقول ان اعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر مقصور على مياه النيل بل نعترف أن مصر والسودان متتاخمين جغرافيا ولهما مصالح اقتصادية مشتركة .

ولعلكم تقدرون أن الحكومة البريطانية لا يمكنها الموافقة على المبدأ (ا) مقررا بمثل هذه الصراحة دون استشارة السودانيين وموافقتهم .

ويبدو لى أن المبدأ (ا) الوارد بالمفكرة المصرية وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى هو بيان موقف مصر تجاه هذه المسألة أكثر منه أى شىء آخر فهل يمكننا العثور على صيغة تتفق عليها تحل محل جميع هذه المبادىء ؟ .

اننا لا نعارض فى أى مبـدأ من المبادىء التى يبتنموها اذا استشير السودانيون ووافقوا عليها ومع ذلك لا نستطيع قبولها دون استشارة السودانيين وليس لنا أى غرض أو رغبة فى الفصل بين السودانين والمصريين ولكننا نصر على أن يكون للسودانيين فى هذا الأمر حرية الاختيار .

أما فيما يتعلق بانسحاب العناصر البريطانية فى ادارة السودان الحالية فهذا أيضا مستحيل فان انسحابهم قبل الأوان يعنى أن نظام الحكم كله فى السودان ينهار من أساسه وهذا لا يتفق مع مصالح مصر بأية حال .

والاقتراح الوحيد الذى يبدو أنكم تقبلونه هو اقتراح اللجنة الثلاثية وحتى هذا تعلقونه على قبولنا لمبادئكم المبينة فى ا وب وج .
وأود أن أعرف ما اذا كانت الحكومة المصرية على استعداد لأن تبحث معى اعادة صياغة هذه المبـادىء اذ اننى مخول أن اتناقش فى ذلك دون الرجوع الى لندن .

وزير الخارجية — قبل أن أرد على تعليقكم أود أن أسأل بوجه عام هل ينتظر أن نلتقى الرد قريبا على مقترحاتنا المضادة الخاصة بالجلاء ؟

السفير البريطانى — لست أدرى ولا أستطيع الاجابة عن هذا السؤال بيد انى أعلم أن حكومة جلالة الملك تنظر فى المسألة وتحاول العثور

على طريقة مشتركة لعلاجها والحكومة البريطانية كما تعلمون مشغولة فى الوقت الحاضر بمسائل أخرى •

وزير الخارجية — أعرف أن الحكومة البريطانية مشغولة الى حد كبير بالصعوبات التى تواجهها فى ايران ولكن متاعب الحكومة البريطانية لا تنتهى وسياستها الخارجية واسعة المدى فاذا رتبنا على المتاعب التى تصادفها فى أرجاء العالم الأخرى تعطيل حل المشاكل المعلقة بيننا وبينها فلن ننتهى والمسألة المصرية لا تقل أهمية فى ذاتها ومن حيث اتصالها بقضية السلام العام عن أية مسألة عالمية أخرى بل لعلها ترجح الكثير من هذه المسائل • وهذه على الأقل هى نظرتنا نحن اليها بل هى بالنسبة الينا مسألة حياة أو موت وقد كان الشهران اللذان انقضيا منذ سلمناكم مقترحاتنا المضادة كافيين وفوق الكفاية لأن يصلنا ردكم على هذه المقترحات مهما تكن مشاغلكم الأخرى • وأود أن أؤكد لسعادتكم أن الحكومة المصرية كما أوضحت فى المفكرة التى سلمتها اليكم اليوم لا تستطيع أن تمضى فى هذه المحادثات فترة طويلة أخرى بل ان الظروف البرلمانية نفسها تحدد الأجل الذى يجب أن نعرف فيه ما اذا كان هناك أى أمل للوصول بهذه المحادثات الى نتيجة موفقة على أساس من الحق والعدل والمساواة فى السيادة واحترام استقلال الشعوب ووحدة أراضيها أم أنه لا نتيجة لها الا الفشل •

ان الدورة البرلمانية الحالية فى مصر توشك أن تنتهى ولا أقدر لاستمرارها أكثر من بضعة أسابيع قد لا تتجاوز الستة والحكومة مضطرة قبل فض الدورة الى أن تدلى الى البرلمان ببيان كامل عن المحادثات اذ من حق ممثلى الأمة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هى قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها الى البرلمان الذى يجب أن يقدم اليه حساب دقيق عن تصرف الحكومة فى أهم

مسائل السياسة الخارجية طوال العامين الماضيين . وليس لدى ما أضيفه الى ما تقدم الا أن ألاحظ على تعليقكم فى شأن الجلاء أنه أفرغ فى لغة الحرب والقوة والغزو مع أننا كأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة يجب أن نتحدث بلغة السلم والأمن الدولى واقرار الحق والعدل واحترام سيادة الشعوب ووحدة أراضيها وهى اللغة التى لم ننجح حتى الآن فى اقناعكم بها ولا أحسب أن هناك سبيلا الى أى اتفاق حتى تتقارب اللغتان .

السفير البريطانى — هل أفهم من هذا أن الحكومة المصرية قد وطدت العزم على أن تدلى ببيان عن هذه المحادثات قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية ؟

وزير الخارجية — بكل تأكيد أن على الحكومة أن تقدم عن هذه المحادثات الى البرلمان حسابا مفصلا .

السفير البريطانى — لا أظن أن تعليقكم بأن بيانى مفرغ فى لغة الحرب والقوة تعليق عادل ولا أظن أن بريطانيا أقل اخلاصا لمبادىء هيئة الأمم المتحدة عن مصر . وقد نص الميثاق نفسه على الاتفاقات الاقليمية ونحن نحاول أن نعقد اتفاقات لضمان الأمن الاقليمى .

وزير الخارجية — نحن نعتبر أن السياسة التى تتبعها بريطانيا العظمى فى مصر والسودان منافية لميثاق هيئة الأمم المتحدة فى نصه وروحه فهى منافية لمبدأ المساواة فى السيادة ولمبدأ استقلال الدول الأعضاء وسيادتهم والمبدأ الذى يقضى بوجوب امتناع كل دولة عن المساس باستقلال غيرها من الدول الأعضاء أو بوحدة أراضيها كما أنها تنافى قرار هيئة الأمم المتحدة بوجوب جلاء القوات الأجنبية عن أراضى الدول المحتلة بغير رضاها .. الخ . أما عقد محالفات اقليمية فأنا أعرف أن الميثاق يبيحه ، ولكن هذه المحالفات يجب أن تعقد بالرضى والاختيار . وغنى عن البيان أن مصر شعبا وحكومة لا ترغب فى أى محالفة على أساس احتلال أراضيها والعبث بوحدتها .

السفير البريطانى — ذكرتم لى أن الحكومة المصرية قد وطدت العزم على أن تدلى للبرلمان ببيان كامل عن المحادثات فهل هذا القرار نهائى ؟ قد تضطر حكومة جلالة الملك أيضا فى هذه الحالة الى الادلاء ببيان وأظن انه قد يكون لهذا أثر سيىء اذ يدلى الجانبان ببيانات علنية يجدان بعدها من الصعب التراجع عنها أو مواصلة المفاوضات فى المستقبل ولذلك ينبغى العناية الفائقة بصياغة مثل هذه البيانات اذ لا نريد أن نجعل المفاوضات أكثر تعسرا .

وزير الخارجية — لا شك ان من حق حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تلقى بدورها بيانا فى البرلمان البريطانى ولا شك أن علاقات البلدين فى المستقبل ستتأثر الى حد كبير بهذه البيانات العلنية التى يلقيها كل طرف فى برلمانه . وأنا لا أستطيع أن أتفاءل كثيرا بالنسبة الى مستقبل هذه العلاقات اذا انتهى الأمر بنا الى فشل المحادثات وقطعها بل اعتقد أن هذا الفشل من شأنه أن يؤدى الى ضياع كل ثقة للشعب المصرى فى امكان التفاهم معكم بطريق المفاوضات وأنتم تعلمون ان الرأى العام المصرى كان قد كون فعلا هذه العقيدة ولكن الحكومة الحالية أخذت على عاتقها مسؤولية استئناف المحادثات معكم وأفسحت لها كل الوقت الكافى . اذ اننا اذا اعتبرنا مباحثات الفيلد مرشال سليم بداية لهذه المحادثات تكون محادثاتنا قد استغرقت أكثر من خمسة عشر شهرا .

أما ما أشرتم اليه من وجوب العناية بصياغة البيان الذى يلقى فى البرلمان فجوابى عليه هو أن الحكومة المصرية ستتوخى بسط الحقائق كما هى وسيكون محتما والحالة هذه نشر محاضر المحادثات كلها .

السفير البريطانى — هل يقتصر البيان المصرى على توضيح ما تكون المحادثات قد بلغته فى ذلك الوقت حتى اذا لم تفرغ منها فى ستة أسابيع ؟

وزير الخارجية — لقد سبق ان ذكرت ان فشل المحادثات سيستتبع حتما قطعها والمفروض أنها فى هذه الحالة ستكون قد قطعت قبل ايضاح الحقائق للبرلمان وسيقال للبرلمان انها فشلت وانها قطعت .

السفير البريطانى — بمعنى آخر تقولون انه اذا لم نصل الى نهاية موفقة قبل انتهاء الدورة البرلمانية فان الحكومة المصرية ستقطع المفاوضات . فاذا كان هذا قرارا نهائيا فأرى لزاما على أن أؤكد ما له من نتائج خطيرة جدا وان أعرب عن أسفى لما يبدو من عزم الحكومة المصرية على اعتساف البت فى المسألة . وانى أفهم من هذا ان مجلس الوزراء قد خولكم ابلاغى هذا القرار .

وزير الخارجية — أقول لكم هذا باسم الحكومة المصرية باعتبارى وزيرا للخارجية . والآن أصل الى تعليقكم على مقترحاتنا الخاصة بوحدة مصر والسودان . فألاحظ أنكم تنسون دائما أصل الحق فمصر والسودان مرتبطان من أقدم العصور ارتباطا طبيعيا ولم يكن لكم أى شأن فى السودان قبل احتلالكم مصر وكان السودان يكون اذ ذاك جزءها الجنوبى فانتهزتم فرصة احتلالكم مصر لتضعوا أقدامكم فى السودان ومع ذلك لم تكونوا تدعون أنكم تعملون فيه لأنفسكم أو تتحملون مسئوليات قبل السودانيين بل كنتم تقولون دائما انكم تعملون باسم مصر ولحساب مصر . ولهذا كله ننكر عليكم ماتدعونه الآن من تحملكم مسئوليات قبل السودانيين فاذا انتفت هذه المسئوليات التى لا تستند الى أى أساس قانونى أو تاريخى واذا تقررت الحقيقة القانونية التاريخية الجغرافية الخاصة بوحدة مصر والسودان تبين بجلاء مبلغ بطلان المبادىء التى تضمنتها مفكرتكم ومبلغ صحة المبادىء التى تضمنها ردنا .

هذا ويسرنى أنكم فى تفسيركم لعبارات المفكرة البريطانية لم تحصروا اعتماد مصر والسودان كل منها على الآخر فى مياه النيل وحدها بل اعترفتم بأن هذا الاعتماد المتبادل قائم أيضا من الناحيتين

الجغرافية والاقتصادية • وأعتقد أن تبادل الاعتماد فى هذه النواحى التى اعترفتم بها كاف وحده للتسليم بوحدة مصر والسودان فكيف اذا أضفنا اليه ما يربط بين المصريين والسودانيين من روابط الجنس والعروبة واللغة وأعنى بها اللغة العربية والدين وأعنى به الدين الاسلامى ولا أظنكم تذهبون الى حد انكار قيام هذه الروابط بين المصريين وبين أربعة أخماس أهل السودان أما سكان جنوب السودان فيربطهم أيضا بسكان شمال السودان وسكان مصر الأصل الحامى وهذا هو ما قصدناه حينما قلنا ان عبارتكم الخاصة باختلاف الجنس بين أهالى السودان لا تستند الى الحقائق العلمية الصحيحة وأنا لا أريد أن أطيل فى هذه البحوث العلمية وأكتفى بأن أقول ان الكثير من علماء الأجناس ومنهم علماء بريطانيون يقررون أن السودانيين جميعا من جنس واحد وأن سكان جنوب السودان ليسوا زنوجا والواقع أننا اذا تدرجنا من دلتا النيل الى صعيد مصر ثم الى شمال السودان ثم جنوبه وجدنا أن تدرج الجنس الحامى الذى سكن هذه البقاع كلها هو التدرج الطبيعى المعقول • وأن اختلاف اللون أو اللهجات لا يعنى والحالة هذه اختلاف الجنس انما مرده الى اختلاف الجو والبيئة لترامى المسافات بين البحر الأبيض المتوسط وخط الاستواء •

أما اختلاف جنوب السودان عن شماله من حيث اللغة والدين فهو كما أوضحنا فى مذكرتنا أثر من آثار سياسة عزل جنوب السودان عن شماله اذ ما دام أربعة أخماس السودان عربا مسلمين يتكلمون اللغة العربية فقد كان الواجب يقضى على ادارة السودان بازالة كل حاجز يمنع الانتشار الطبيعى للغة العربية والدين الاسلامى بين أهل الفطرة من سكان الجنوب لا أن تفعل العكس باصدار القوانين واتخاذ الاجراءات الكثيرة التى تمنع أهل الشمال من الاتصال بأهل الجنوب بينما هى تشجع ارساليات الدين المسيحى على ممارسة نشاطها فى الجنوب ومع ذلك فان الأغلبية الساحقة من سكان جنوب

السودان لا يزالون حتى اليــوم على الفطرة ويجب لذلك الحاقهم بمواطنيهم فى الشمال ما دام السودان بلدا واحــدا ووطنا واحدا للجميع ولا أخالكم تقولون بعكس ذلك . أما ماتلحون فى تكراره من وجوب استشارة السودانيين فقــد سبق أن رددت عليه فى محادثاتى السابقة معكم ومع المرحوم مستر بيفن وشرحت الشواهد الكثيرة التى تدل على أن الأغلبية العظمى من أهل السودان يدينون بمبدأ الوحدة مع مصر ثم انكم لم تجيبونى حتى الآن عن السؤال الواضح الصريح الذى سألته وهو هل تقبلون أن يجرى استفتاء حر فى السودان مع العلم بأن هذه الحرية لا يمكن أن تتوافر الا بانسحابكم أولا منه ادارة وجنودا وموظفين؟ والخلاصة أن اعتراضاتنا على المبادىء الواردة فى مفكرتكم اعتراضات تســتند الى الحق والواقع وأن اعتراضاتكم على المبادىء الواردة فى مقترحاتنا لا تقوم على أساس ومع ذلك أود قبل الاسترسال فى التعليق أن أطلب منكم دراســة مقترحاتنا وابلاغى فى الاجتماع القادم كيف يستطاع فى رأيكم اعادة صياغة المبادىء بشكل ترضونه ونرضاه ما دمتم قد ذكرتم أنكم مخولون التحدث معى فى هذا الشأن .

السفير البريطانى — يبدو لى على أساس ما ذكرتموه الآن أن النرويجيين والايطاليين مثلا يجب اعتبارهم شعبا واحدا ولكن مهما تكن صحة الشواهد التاريخية وشواهد علم الأجناس أو خطؤها فمن الضرورى أن نعالج الأمور كما هى اليوم . وانى لا أستطيع أن أعتقــد أن الحكومة المصرية تعتبر بصفة جدية أن أهل الفطرة فى جنوب السودان يكونون مع سكان الدلتا شعبا واحدا .

أما فيــما يتعلق بالاستفتاء فأود أن أعلم ما اذا كنتم تريدون اضافة ذلك الى مقترحاتكم .

وزير الخارجية — ليس هذا قصدى ولكن من حقى أن أسألكم هــذا السؤال ما دمتم تكررون عبــارة استشارة السودانيين مع أنكم

تعلمون أن حرية استشارتهم لا تتوفر مع قيام الوضع الحالى فى السودان .

السفير البريطانى — سأدرس اعادة صياغة المبادىء بغرض الوصول الى بعض التقريب بين وجهات نظرنا . وأرجو المعذرة اذا عدت مرة أخرى الى اعتزام الحكومة المصرية قطع المفاوضات . وأود أن أعلم ما اذا كان هذا سيحدث فى حالة عدم نجاحنا فى الوصول الى حل موفق لجميع مشاكلنا قبل انتهاء الدورة البرلمانية أو أنه سيحدث فى حالة عدم نجاحنا فى العثور على أساس للاستمرار فى المحادثات .

وزير الخارجية — المسألة بين الأمرين والذى أقصده هو أن نكون فى هذه المدة قد استطعنا الوصول الى أسس مقبولة للمفاوضات لأننا كما تعلمون لم تتجاوز حتى الآن — وعلى الرغم من كل هذه المدة الطويلة — مرحلة المحادثات .

مفكرة

١ — ترجو الحكومة الملكية المصرية أن تكون حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد فرغت من دراسة المقترحات المصرية المضادة الخاصة بالجلاء وهى المقترحات التى سلم وزير الخارجية المصرية مفكرة بها الى السفير البريطانى فى ٢٤ أبريل الماضى • ولا شك أن المدة التى انقضت منذ ذلك التاريخ كانت كافية لاتمام هذه الدراسة وابداء الرأى فى المقترحات المضادة المشار اليها •

٢ — والحكومة الملكية المصرية تجد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة الى تعذر الاستمرار — الى غير حد — فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوليو سنة ١٩٥٠ فقد استغرقت هذه المحادثات حتى الآن أكثر من عام دون أن تلوح بارقة أمل فى الوصول الى الاتفاق المنشود بل ان هذه المحادثات ليست الا حلقة أخيرة فى سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لاقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترام حقوق مصر وكف العدوان على سيادتها ووحدة أراضيها •

وواضح أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة لا تخسر شيئا من هذه المطاولة أما الحكومة الملكية المصرية فقد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى •

ولا محل للملاحظة التى وردت فى مفكرة السفارة البريطانية المحررة فى ٨ يونيو سنة ١٩٥٠ من أن المقترحات المصرية المضادة لا يبدو أنها تختلف فى الجوهر عن المطالب التى أعلنتها الحكومة

الملكية المصرية كأهداف لها حين تولت الحكم منذ نحو ١٨ شهرا ولا وجه للمقارنة بين موقف الحكومتين على النحو الوارد فى هذه المفكرة لأن الحكومة الملكية المصرية انما تطالب بحقوق وطنية مقدسة لا يمكن التهاون فيها • على حين تجرى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة وراء مصالح مبالغ فيها • واذا تعارض الحق والمصلحة وجب تغليب الحق على المصلحة •

ومع ذلك فقد بذلت الحكومة الملكية المصرية كل ما فى طاقتها للتوفيق بين حقوق مصر والمصالح التى تدعيها بريطانيا العظمى وهى تعتقد بكل اخلاص أن مقترحاتها المضادة هى وحدها التى تكفل هذا التوفيق على الوجه المرضى •

٣ — كذلك لا يسع الحكومة الملكية المصرية أن تفرق بين بعض الحقوق الوطنية وبعضها الآخر فتقبل الفصل بين مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى فالمسألتان فى اعتبارها كل لا يتجزأ ويتحتم حلهما فى وقت واحد وأن يشملهما معا أى اتفاق يعقد بين الطرفين •

٤ — يسر الحكومة الملكية المصرية أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد عدلت عما كانت تراه من تأجيل البحث فى مسألة السودان وهى لا ترى مانعا من وضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبله ولكنها لا تستطيع مطلقا أن تقبل وجهة النظر التى تضمنتها المفكرة البريطانية وملحقها فى شأن هذه الأهداف وذلك للأسباب الآتية :

أولا — لأنها أغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وهى الحقيقة القائمة التى يستحيل على أية حكومة مصرية أن تقبل اتفاقا لا يعترف بها • نعم جاء فى المفكرة أن المبادىء الملحقة بها تعترف باعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر ولكن الملحق حصر هذا الاعتماد على مياه النيل ولم يرتب عليه الا القول بأن من الجوهرى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة ؟ !

والواقع أن رابطة الاعتماد على مياه النيل — التى لا يقلل أحد من أهميتها — ليست هى الرابطة الوحيدة التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ فهناك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والعادات والمصلحة والوحدة الجغرافية والوحدة الاقتصادية الخ • ومع قيام كل هذه الروابط الوثيقة التى لا تنفصم يكون من اهدار الحق أن تتحدث المفكرة وملحقها عن بلدين وشعبين بدلا من أن تتحدثا عن بلد واحد وشعب واحد لا يتجزءان ولا ينفصلان •

ثانيا — لما ورد فى المفكرة عن التزامات حكومة جلالة الملك نحو الشعب السودانى اذ لا يكفى أن تحمل حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة نفسها بنفسها هذه الالتزامات المزعومة التى لا تستند الى أى حق ثم تجىء اليوم لتعتمد عليها فى التفريق بين المصريين ومواطنيهم السودانيين • والواقع أن الوضع التاريخى والقانونى لوحدة مصر والسودان لا يترك أية ثغرة يمكن لحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تنفذ منها بدعوى التزاماتها نحو السودانيين وقد سبق للحكومة الملكية المصرية أن أوضحت هذا الوضع فى مناسبات كثيرة مما يغنى عن التكرار •

ثالثا — لما جاء فى الملحق عن الفروق الواسعة بين السودانيين فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى • فبعض هذه الفروق لا يستند الى أساس علمى صحيح كفرق الجنس والباقى تحمل مسئولية ادارة السودان التى تعمدت أن تعزل جنوب السودان عن شماله وأن تحرم على أهل الشمال الاتصال بأهل الجنوب وأن تقف بذلك حائلا دون ما كانت تستلزمه طبائع الأشياء من انتشار اللغة العربية والدين الاسلامى فى الجنوب •

وعلى أية فان الحكومة الملكية المصرية لا تقبل مطلقا الاحتجاج بهذه الفروق للتمييز بين بعض بلاد السودان وبعضها الآخر أو لتعطيل تمتع السودانيين جميعا بالحكم الذاتى .

٥ — لهذا كله تقترح الحكومة الملكية المصرية أن يكون بيـان المبادىء على الوجه الآتى :

(ا) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

(ب) تمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مـدى عامين بالحكم الذاتى .

(حـ) انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهـاء الحكم القائم الآن فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين .

(د) فى حالة قبول المبادىء الموضحة فى الفقرات الثلاث ا ، ب ، حـ توافق الحكومة الملكية المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ الهدف الموضح فى الفقرة ب .

٦ يوليو سنة ١٩٥١

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وسعادة السفير البريطانى

فى يوم الجمعة ١٣ يوليو ١٩٥١ ـ الساعة ٣٠ر١٠ صباحا

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين باشا
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فـرج باشا
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى

سعادة سير رالف ستيفنسون

السفير البريطانى — لقد فكرت مليا فى المسائل التى أثيرت فى اجتماعنا الأخير وقد انتهيت الى النتائج الآتية :

١ — مهما تكن صحة الحجج التاريخية أو خطؤها فان علينا أن نبحث الموقف كما هو اليوم •

٢ — يجب أن نفترض فى بحثنا أن غرض كل من الجانبين هو العمل على رفاهية السودانيين وليس السعى وراء المصلحة الخاصة فاذا قبل ذلك فان خلافنا يكون خلافا على الوسيلة فحسب •

وزير الخارجية — لا نستطيع أن نضرب صفحا عن الحقائق التاريخية لأنها تتعلق بالحق وجودا وعدما ومن المستحيل على مصر أن تترك حقها وترضى بالأمر الواقع الذى هو من صنع القوة وحدها • أما رفاهية السودانيين فهى ما تعمل عليه مصر ولكن باعتبارهم مواطنين فى الوطن المصرى السودانى فاذا كانت رفاهية السودانيين هى التى تهمكم فهذه الرفاهية محققة على النحو الذى بينته •

السفير البريطانى — اذن توافقون على أن المبادىء السامية هى التى تحدو الجانبين وأنكم لتستطيعون أن تعتمدوا على تأكيدى بأن

هذا هو الشأن فيما يتعلق ببريطانيا فاذا قبلتم ذلك فان الخلاف يكون خلافا على الوسيلة .

وزير الخارجية — معنى هذا أنكم تطلبون منا فى عبارة لبقة التسليم بما تدعـونه من أن عليكم مسؤوليات قبل السودانين وهـذا ما لا نسلم به للأسباب الكثيرة التى شرحناها لكم فى اجتماعاتنا الماضية والواقع أننا لا نستطيع أن نبنى أى بناء الا اذا اتفقنا أولا على الأساس الذى نبنى عليه والأساس الوحيد الذى تقبله مصر هو وحدة مصر والسودان تحت التـاج المصرى لأن ذلك حقها الثابت . فاذا سلمتم بهـذه الحقيقة أمكننا بعد ذلك أن نتبادل الرأى فى البناء الذى نقيمه عليها .

السفير البريطانى — لعلكم لا تجادلون فى أننا نحاول بكل ما فى وسعنا تحقيق رفاهية السودانيين .

وزير الخارجية — نعم أنا أجادل فى ذلك والذى أعتقده هو أن ادارة السودان التى كان مفروضا أن تعـمل على صورة مؤقته باسم الحكومتين المصرية والبريطانيـة ولمصلحة السودانيين وفى سبيل تقدمه انما كانت تعمل لحساب الحكومة البريطانية وحدها وتهدف لأغـراض استعمارية الى فصل السودان عن مصر وفصل جنوب السودان عن شماله وعلى كل حال فقد تغيرت الظروف واستيقظ الوعى القومى فى مصر والسودان على السواء وجاء الوقت الذى يجب فيه انهاء هذا الحكم القائم الآن فى السودان وارجاع الأمور الى نصابها بأن تتركونا ومواطنينا السـودانيين نعمل على ما فيه خيرنا المشترك .

السفير البريطانى — لا يبدو بالنظر الى ما تقولونه أننا سنصيب تقدما كبيرا فى هـذه الناحية . واسمحوا لى أن أعرض عليكم تحليلا للموقف كما أراه مقارنا بموقف مصر . فمصر تصر على القول بالوحدة تحت التاج المصرى . وليس هناك سودانى يمكن أن يفسر هذا

الا بأن مصر تحكم السودانيين ومهما يكن ما ينقله اليكم مراسلوكم من حـزب الأشقاء فان الحكم المصرى غير مقبول لدى الأغلبية العظمى من السودانيين • وحزب الأشقاء يفقد نفوذه وهناك الآن حزب أكثر أهمية فى السودان وهو الجبهة الوطنية وهم يرغبون فى نوع من العلاقة مع مصر باعتبار كونها جارا يرجى خيره • ولكى يتجنبوا قيام حركة جديدة للمهدية • وقد ساهموا بقسط كبير فى اللجنة المؤلفـة أخيرا لتعديل قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية • ويحتمل أن توصى هذه اللجنة بأن يؤلف على الفور مجلس تنفيذى مكون من السودانيين وحدهم ولكنهم يهتمون اهتماما جديا بمطالب جنوب السودان والمنـاطق القبلية فى شرقه وغـربه وبمخاوفهم • والواقع أن السودانيين يطلبون حكما ذاتيا حقيقيا فلو أن مصر أبدت شيئا من المرونة فليس ثمت شك فى أن الاعتبارات الجغـرافية والاقتصادية بصفة عامة واعتماد كل من البلدين على مياه النيل بصفة خاصة سيؤديان حتما الى الجمع بين مصر والسودان ، ولكن اذا أصرت مصر على فرض ارادتها فانى أخشى أن هذه السياسة تضر بعلاقاتها المستقبلة مع السودان ضررا بالغا ولن يكون ذلك فى مصلحة أحد • ان مصر بتجاهلها الوعى القومى فى السودان تعمل ضد مصالحها •

وزير الخارجية — أن هذه المعلومات التى أدليتم بها الآن وهى مستمدة ولا ريب من ادارة السودان هى فى حد ذاتها دليل على أن هـذه الادارة انما تعمل لحساب بريطانيا وحدها • وتقدم اليها فى هذه المحادثات ما ينفع وجهة نظرها بل يمكننا أن نقول انها توجه الأمور فى السودان التوجيه الذى يفيد المتحدث البريطانى وبصرف النظر عما أشرتم اليه خاصا بحزب الأشقاء فانكم تعلمون أن هذا الحزب ليس هو وحده الذى يقول بوحدة مصر والسودان بل ان جميع الأحزاب فيما عدا حزب الأمة تقول بهذه الوحدة • والجبهة الوطنية التى أشرتم اليها قد أبرقت الى وزير الخارجية البريطانية والى رفعة

النحاس باشا منادية بوحدة مصر والسودان وأعضاؤها لم يشتركوا فى لجنة تعديل نظام الجمعية التشريعية الا ليحققوا فى النهاية هذا الغرض كما أعلنوا بكل صراحة عند قبولهم الاشتراك فى هذه اللجنة وقد احتاطت مع ذلك الأحزاب التى ينتمون اليها حتى لا تعتبر مسؤولة عما قد تنتهى اليه أعمال اللجنة من انحراف عن مبدأ الوحدة فأعلنت هذه الأحزاب دفعا لكل شبهة أنهم يشتركون فى اللجنة بصفاتهم الشخصية • بقى حزب الأمة وهو الحزب الوحيد الذى اعترفت به حكومة السودان على الرغم من أنه ينادى باستقلال السودان وأول معنى لاستقلاله هو خروجكم منه وهذا فى حد ذاته واضح الدلالة على أن هذا الحزب يعمل بتأثيركم للأغراض التى سبق أن شرحتها • وعلى كل حال فاننا اذا حكمنا على أهداف هذا الحزب بظاهر قوله فتكون النتيجة أن جميع أحزاب السودان متفقة على وجوب خروجكم منه • وليس الحال كذلك بالنسبة لمصر التى تؤيدها جميع الأحزاب الأخرى وهى كما أوضحنا فى مناسبات كثيرة تمثل الأغلبية العظمى للسودانيين • فمصر اذن لا تعمل على فرض ارادتها على السودانيين ولكنها فى الواقع تنطق باسمهم وتدافع عن أهدافهم التى هى فى الوقت نفسه أهدافها وليس أدعى لاغتباطها من أن ينتهى الحكم القائم الآن فى السودان فى أقرب وقت ويرد الأمر الى السودانيين أنفسهم فى نطاق الوحدة الطبيعية التى تربطهم بمصر والتى تسلمون أنتم أنفسكم بقيام الكثير من عناصرها •

السفير البريطانى — نحن متفقون على كل حال على أن السودانيين يريدون الحكم الذاتى • ولكن الصورة الظاهرية تنم على أن مصر تفرض على السودانيين شكل الحكم الذاتى • فى حين أن بريطانيا تأبى أن تفرض شيئا بذاته على السودانيين وتصر على استشارتهم ويخيل الى أن هذا اختلاف فى الوسيلة •

وزير الخارجية — قبل أن أرد عليكم أود أن أسأل هل أفهم أنكم تسوون بين الحكم الذاتى ، وبين تقرير مصير السودان ؟ •

السفير البريطانى — من الواضح ان السودان لا يستطيع تقرير مستقبله حتى يكون له حكم ذاتى فلابد من أن يسبق أحدهما الآخر •

وزير الخارجية — فلماذا اذن تعتبرون أن مصر اذ تنادى بالحكم الذاتى للسودان فى نطاق الوحدة معها تكون قدفرضت ارادتها على السودان ؟ الواقع ان الفرق بيننا وبينكم هو أنكم تريدون الحكم الذاتى للسودانيين خاضعا لحاكم السودان وبالتالى للحكومة البريطانية فى حين نريده نحن لهم خالصا الا من روابط طبيعية محدودة تقتضيها جميع العوامل ويتفق عليها المصريون مع الأكثرية الكبرى من مواطنيهم السودانيين وهى وحدة التاج والسياسة الخارجية والجيش والنقد • والحكم الذاتى على هذا النحو أوسع نطاقا على كل حال من أى نظام اقترحتموه أو اقترحته ادارة السودان حتى الآن للسودانيين وهناك فرق آخر وهو أنكم تريدون استغلال الزمن وتمكين حاكم السودان ومعاونيه من أن يعملوا تحت ستار الحكم الذاتى لتنفير السودانيين من مواطنيهم المصريين كى تصلوا بذلك الى فصل السودان عن مصر باسم تقرير المصير • ولا بد لى هنا من أن أكرر أننى سألتكم مرارا ما اذا كنتم تقبلون استفتاء السودانيين استفتاء حرا وهذه الحرية لا تتوفر الا بأن تسحبوا منه على الفور ادارتكم وقواتكم وموظفيكم •

السفير البريطانى — يخيل الى أن فكرة مصر عن الحكم الذاتى للسودان تعنى الاشراف المصرى على كثير من أوجه الحياة السودانية فى حين أن فكرة بريطانيا هى الوصول بالسودان الى الحكم الذاتى الكامل وتقرير المصير •

أما فيما يتعلق بالاستفتاء فلو أنه كان اقتراحا محددا للحكومة المصرية لنظرت فيه حكومة جلالة الملك ولكنى فهمت أنه ليس

اقتراحا محددا . ومن الممكن أن تخطر على البال أنواع متعددة من الاستفتاء منها الاستفتاء تحت اشراف محايد . ومنها أخذ رأى ممثلى الشعب المنتخبين . ومصر لم توافق حتى الآن على الجمعية التشريعية ولذلك فالمفروض أنها لا تقبل هذه الجمعية كممثلة لجميع آراء السودانيين فلو أن مصر عاونت فى اقامة الجمعية التشريعية على أساس أوسع فى الانتخاب الشعبى فقدتكون فى هذه الحالة على استعداد لقبول الجمعية التشريعية كممثلة لآراء السودان .

وأود أن أضيف أن انسحاب الموظفين الاداريين والفنيين البريطانيين من السودان قبل الأوان يعود على مصر بنتائج بالغة الخطورة ليس أقلها أهمية ما يتعلق بمياه النيل . ويخيل الى أن وجهتى نظرنا الى المسألة كلها متباعدتان الى حد يوجب علينا أن نلتمس بعض العوامل الأساسية التى يمكن أن تتفق عليها سواء أكانت هذه العوامل مادية أو غيرها قد نستطيع حينئذ أن نصيب بعض التقدم .

أما فيما يتعلق بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى فهذا مطلب سياسى ليست بريطانيا على استعداد للمشاركة فيه كما سبق أن ذكرت . وقد اعترضتم على بيان المبادىء الذى قدمناه . فهل توافقون على القول بأن اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل يجعل من الضرورى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة؟ فاذا أمكن ذلك — اذا استطعنا أن تتفق على مثل هذه الحقائق المادية الأولية فيمكن أن يتم هذا الاتفاق بتبادل مذكرات تدلى فيها مصر بمبادئها فيما يتعلق بمصر والسودان وكذلك تفعل بريطانيا ويبين كل طرف آراءه عن الوضع المقبل للسودان . فما هو رأيكم فى فكرة الاتفاق على مثل هذا البيان المشترك الذى نستطيع اعادة صياغته ؟ ضعوا مبدأنا الأول فى عبارات أخرى اذا أردتم فهو يمثل على ما يبدو أقصى ما يتفق عليه الطرفان .

وزير الخارجية - ليس الأمر أمر كلمات أو أمر صياغة ولا معنى لأن تتبادل مذكرات يبدى فيها كل طرف وجهة نظره دون أن يتفق الطرفان على الجوهر فمثل هذا الاجراء لا يستحق أن يسمى اتفاقا وأنتم فى الواقع لا تخسرون شيئا ما دام الوضع الحالى فى السودان قائما وهذا هو ما ترمون اليه . فى حين أننا نرى كما أسلفنا أن الأوان قد آن بعد تطور الوعى القومى فى مصر والسودان على السواء لأن تنسحب بريطانيا انسحابا تاما من السودان وتترك المصريين ومواطنيهم السودانيين يدبرون أمورهم على الوجه الذى يرتضونه وهم بالفعل متفقون فى هذا الصدد على حكم ذاتى للسودان فى نطاق الوحدة تحت التاج المصرى مع وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد . وأنا اذ أكرر هذا المبدأ تهولنى فى الواقع مسافة الخلف بيننا وبينكم بعد أن سمعت سعادتكم اليوم تقولون أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تشارك فيه .

وأصارحك بأن الاتفاق يكون فى هذه الحالة مستحيلا ولا جدوى بالطبع والحالة هذه لأن نجرى وراء الصيغ والكلمات ثم انى أسألكم لماذا لا تسلمون بهذا المبدأ وقد سبق لكم أن سلمتم به فى مفاوضات صدقى — بيفن بل لماذا لا تسلمون به لمجرد أنه الحق ؟ أن الصداقة التى نريد أن تسود بين الشعبين المصرى والبريطانى لا يمكن أن تقوم على اهدار الحق .

أما ماعقبتم به فى شأن الاستفتاء فقد أصبتم كبد الحقيقة حين قلتم أننى لا أقصد به أن يكون اقتراحا من الحكومة المصرية لأن من المستحيل على مصر أن تقترح اجراء استفتاء فى بعض أجزاء الوطن الواحد ولكنى انما أردت كما هو من حقى أن أعرف مدى جدية ما تكررونه دائما من استشارة السودانيين . والواقع أنكم لو كنتم حقيقة جادين فى هذا الأمر لأعلنتم استعدادكم للانسحاب من السودان ليمكن أن يجرى فيه استفتاء حر . ولكنكم انما

ترمون الى أمر واحد هو استمرار الحالة القائمة فى السودان لأنها فى صالحكم ولتنتهوا بها الى الأغراض التى سبق أن بينتها .

السفير البريطانى — أخشى أنكم قد أسأتم فهمى عند ما قلت أن بريطانيا ليست على استعداد للمشاركة فى مبدأ الوحدة تحت التاج المصرى. نحن لا نستطيع المشاركة مقدما فى أى مبدأ كهذا ولكننا لا نرفض أى حل للمسألة يوافق عليه السودانيون بملء حريتهم .

وزير الخارجية —ولماذا اذن لا تتركون للسودانيين أنفسهم أن يطلبوا ذلك وبهذا يقتصر الأمر بيننا وبينكم على أنكم ذهبتم الى السودان بعد احتلال مصر لتعملوا فيه لحساب مصر فأنتم اليوم وقد اعترفتم باستقلال مصر وانتهاء احتلالكم لها ترتبون على ذلك نتيجته المنطقية وهى خروجكم أيضا من السودان .

السفير البريطانى — لا أرى فائدة من العودة الى الحقائق التاريخية على أننى أوصيكم بدراسة المبادىء لتروا ما اذا كان من المستطاع ايجاد عامل مشترك . هل يمكن الوصول الى مبدأ مشترك نستطيع على أساسه أن نحدد مستقبل السودان وهل لى أن أقترح بحث ذلك حتى الأسبوع القادم ؟ يخيل الى أنه من الممكن العثور على مبادىء مشتركة مهما كانت أولية .

وزير الخارجية — قبل نهاية الاجتماع أريد أن أسألكم السؤال الآتى :

لقد حددنا فى بيان المبادىء الذى قدمناه سنتين كفترة انتقال يتمتع بعدها السودانيون بالحكم الذاتى فهل لديكم ما تقولونه فى هذا الشأن ؟

السفير البريطانى — لا أدرى ما الذى تراه الحكومة البريطانية فى ذلك ولكنى سأطلب رأيها فيه اذا شئتم . بيد أنى أشك فيما اذا كانت تستطيع أن تكون أكثر تحديدا فى شأن مدة الحكم الذاتى للسودان مما كانت عليه فى بيان المبادىء المقدم منها . على أنى أود أن أشير الى أنه اذا قبلت التوصيات المنتظرة للجنة التعديل فقد يكون للسودان مجلس تنفيذى من السودانيين وحدهم فى مدة تقل كثيرا عن سنتين .

محضر

محادثة بين حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وصاحب السعادة السفير البريطانى

فى يوم الخميس ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ - الساعة ٣٠ر١٠ صباحا

الحاضرون

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين باشا	سعادة سير رالف ستيفنسون
حضرة صاحب المعالى ابراهيم فرج باشا	سعادة مستر ترمبول
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى	

وزير الخارجية — فى آخر الجلسة الماضية ذكرتم أنه اذا قبلت التوصيات التى ينتظر أن تقترحها لجنة تعديل نظام الجمعية التشريعية فسيكون للسودان مجلس تنفيذى مكون من السودانيين وحدهم فى أقل من عامين • ولم يتسع الوقت فى تلك الجلسة للتعقيب على هذه البيانات فأود أن أعقب عليها الآن بأن أسألكم ما دمتم واقفين على نتائج أعمال لجنة التعديل هل يكون المجلس التنفيذى الذى أشرتم اليه مسئولا أمام الجمعية التشريعية أم يكون مسئولا أمام الحاكم العام ؟ وهل تكون الجمعية التشريعية أو الهيئة التى تحل محلها بعد اقرار التعديل كاملة السلطة أو أن هناك قيودا على سلطتها فى صورة حق اعتراض يحتفظ به الحاكم العام ؟ وما هى المسائل التى يشملها حق الاعتراض ان كان ، وهل لا ترون أن من الأولى أن يحتفظ بمثل هذا الحق لملك مصر الذى عين الحاكم العام بدلا من أن يحتفظ به للحاكم العام ؟

أرجو أن يكون فى استطاعتكم اجابتى على كل هذه الأسئلة لما للاجابة عليها من أهمية فى القاء الضوء على هذه العبارة التى ذكرتموها •

السفير البريطانى — أخشى أن لا أستطيع أن أعطيكم ردا مرضيا على أسئلتكم لأن تقرير لجنة التعديل لم ينته بعد . وقد كانت اللجنة تنظر فى الناحية الدستورية لنظام الجمعية التشريعية وأعتقد أنها فى حاجة الى مزيد من المشورة القانونية . وقد سمعت أن عضوا أو أكثر من أعضاء اللجنة يزمعون لهذا السبب زيارة لندن فى هذا الصيف للغرض المذكور . وكل ما أعرفه من مباحثات اللجنة أنها تفكر فى اقتراح تأليف مجلس تنفيذى مكون من السودانيين وحدهم . وليس لدى ما أقوله فى هذا الشأن أكثر من ذلك . والى أن يتم عمل اللجنة لا ندرى ماذا توصى به فى شأن الجهة التى تكون الجمعية التشريعية مسئولة أمامها أو ماهى القيود التى ستوضع على سلطة المجلس التنفيذى أو الجمعية التشريعية وأظن أنه من المنتظر أن يصر الريفيون من أعضاء اللجنة على أن يحتفظ بنوع من حق الاعتراض فى يد الحاكم لحماية مصالحهم . وجلالة ملك مصر هو الذى يعين الحاكم العام للسودان فحق الاعتراض الذى يحتفظ به الحاكم العام يكون حق اعتراض بتفويض من جلالة الملك.

وزير الخارجية — هل لى أن أسأل كيف وصلت اليكم هذه التفصيلات التى أدليتم بها الآن ؟

السفير البريطانى — علمت بها من وكيل حكومة السودان . وعلى أية حال يستطيع معالى فرج باشا أن يعرف كل شىء عنها عند اجتماعه غدا بالسكرتير الادارى .

وزير الخارجية — الذى أردت أن أقوله هو أن ادارة السودان تحرص على ابلاغ الحكومة البريطانية وابلاغ سفيرها فى مصر تفصيلات هذه الأعمال الخطيرة التى تجرى فى السودان أما الحكومة المصرية فمنحاة عن هذه التفصيلات ولا تهتم حكومة السودان باطلاعها على ما يجرى هناك وهذا أمر على أكبر جانب من الخطورة وهو يثبت لكم ما سبق أن كررته من أن حكومة السودان انما تعمل

لحساب الحكومة البريطانية وحدها لا لحساب الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو مفروض فى الحكومة الثنائية ولا لحساب رفاهية السودانيين • غير أن هناك ما هو أخطر فقد سمعت منكم الآن أن بعض أعضاء لجنة التعــديل السودانيين يزورون لندن للاسترشاد فى مهمتهم أى أن المسألة كلها سياسة بريطانية تشرف على تنفيذها الحكومة البريطانية نفسها •

ولقد سبق أن اعترضت الحكومة المصرية على مجرد سماح الحاكم العام بمناقشة اقتراح قدم للجمعية التشريعية بشأن الحكم الذاتى • وتناول الحديث بينى وبين المغفور له مستر بيفن فى جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ هذا الاعتراض ووعدنى مستر بيفن بأن يبذل قصارى جهده حتى لا يقع فى المستقبل أى شىء يعكر صفو المحادثات الجارية وأنتم ترون الآن أن هذا الوعد لم ينفذ وان حكومة السودان ماضية فى خطط أخطر بكثير مما سبق أن اعترضنا عليه ووعدتمونا بأن لا تتكرر •

أما عن امكان مباشرة الحاكم العام لحق الاعتراض بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر الذى عينه فانه لم يكن مفروضا قط أن يتخذ الحاكم العام أى اجراء ذى صــبغة دستورية دون موافقة سابقة من الحكومة المصرية •

السفير البريطانى — ملاحظتكم الأولى هى أن ادارة السودان لا تعنى باطلاع الحكومة المصرية على ما يجرى فى السودان فى شأن هذه الأمور • ولكن أحسبنى على حق اذا قلت ان الحكومة المصرية رفضت الموافقة على نظام الجمعية التشريعية أو الاعتراف بها ومع ذلك فلو أنكم طلبتم أية معلومات من الحاكم العام لزودكم حتما بكل ما تطلبون أما عن زيارة بعض أعضاء لجنة التعديل للندن فان هذه الزيارة لا تعنى شيئا اذ لا يمكن الاعتراض على زيارتهم باريس أو نيويورك أو القاهرة أو أى مكان آخر سـعيا وراء المشورة القانونية التى يريدونها •

وانى أذكر انكم اعترضتم على مناقشة اقتراح الحكم الذاتى فى الجمعية التشريعية فى أحد اجتماعاتكم مع المغفور له مستر بيفن فى ديسمبر الماضى • وأعرف أن مستر بيفن اعتبر هذه المناقشة فى ذلك الوقت بالذات غير مناسبة • ولكنه أوضح بجلاء أن الحاكم العام كان فى موقف عسير وأنهما دامت الجمعية التشريعية قد تألفت فمن غير المستطاع منع أعضائها من الكلام ولم يكن مستر بيفن يستطيع أن يعد بشىء فى هذا الصدد •

وزير الخارجية — ان اعتراض الحكومة المصرية على نظام الجمعية التشريعية كان ينبغى أن يمنع قيامها ولكن الحاكم العام مضى فى تكوينها رغم هذا الاعتراض وهو ما احتجت عليه الحكومة المصرية فى حينه وقد كان طبيعيا والحالة هذه أن لا تعترف مصر بالجمعية التشريعية وأنتم تعلمون أن العلة فى هذا الموقف هى أننا لم نعتبر تكوين هذه الجمعية عملا يقصد به مصلحة السودانين أو اعطائهم نصيبا من الحكم الذاتى ولكن عملا يقصد به المضى فى خطة ادارة السودان التى ترمى الى فصله عن مصر • فى حين أن الحكومة المصرية كانت تحرص على أن يتمتع السودانيون بقسط حقيقى من الحكم الذاتى وكان لها فى ذلك مشروع مفصل أرسل الى كل من الحكومة البريطانية والحاكم العام وعلى كل حال فان الخطأ الذى وقع فيه الحاكم العام بالمضى فى تكوين الجمعية التشريعية على الرغم من اعتراض الحكومة المصرية لا يبرر ارتكاب أخطاء أخرى بتجاهل الحكومة المصرية فيما اتخذ بعد ذلك من تدبيرات فى السودان بحجة أنها لم توافق على نظام الجمعية التشريعية بل كان يجب مراعاة للاصول المعتادة أن يستأذن الحاكم العام كل من الحكومتين فى مثل هذه التدابير الخطيرة • ثم أن اعتراض الحكومة المصرية كان يسبب تفاهة السلطة التى أعطيت للجمعية التشريعية وعدم كفايتها فاذا كان الحاكم العام قد انتهى الى الاعتراف بوجاهة

اعتراض الحكومة المصرية بدليل أنه كون لجنة لتعديل نظام الجمعية التشريعية ومنحها سلطانا أوسع فقد كان عليه أن يدرك أن الأمر يقتضى المشاورة مع الحكومة المصرية أكثر مما يقتضى المشاورة مع الحكومة البريطانية لأن الحكومة المصرية هى التى قالت بعدم كفاية السلطات الممنوحة للجمعية التشريعية ووجوب التوسع فيها • أما ما وعدنى به المغفور له مستر بيفن فانى أتلوه عليك حرفا بحرف من واقع محضر جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ •

« على أنه (مستر بيفن) يوافق شخصيا على أن اجراء مناقشات من هذا النوع فى المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ وبناء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما فى وسعه حتى لا يتخذ فى الخرطوم أى عمل يحتمل بأية حال أن يثير جدلا بين الحكومة المصرية وحكومة جلالة الملك كما أنه هو نفسه يتعهد بأن يبذل غاية جهده حتى لا يقع فى لندن من جراء هذه المناقشة أى شىء يعكر جو المحادثات الجارية » •

وهو وعد صريح قاطع لا أظن أن الحاكم العام قد أعاره كبير التفات •

السفير البريطانى — تقولون أولا أن مصر لا تعترف بالجمعية التشريعية ثم تطلبون بعد ذلك أن تستشاروا فى الاجراءات التى تتخذ فيما يتصل بها وليس ذلك من المنطق فى شىء • وعلى أية حال فالجمعية التشريعية قائمة ولا أخالكم تقترحون الغاءها • وانى متأكد أن حكومة السودان على استعداد لتزويدكم بأية معلومات تطلبونها عن هذه الجمعية أما فيما يتعلق بكلام مستر بيفن فانه لم يكن من قبيل الوعد بوقف تقدم السودان نحو الحكم الذاتى • ولكن مستر بيفن تعهد بتوصية الحاكم العام الذى بذل ولا شك فى تنفيذ هذه التوصية قصارى جهده •

وأود الآن أن أدلى ببعض ملاحظات عامة على ما دار فى الاجتماع الماضى :

ان عدم أنكارى لجميع تفصيلات التهم التى وجهت الى الحكومة البريطانية لا يجب أن يؤخذ كدليل على أنى أوافق عليها . أما فيما يتعلق بالرأى العام فى السودان فلا أستطيع أن أصدق أنكم تأخذون المعلومات التى تصل اليكم كقضية مسلمة لأنكم لن تسمعوا بالتأكيد شيئا من هذا القبيل من المصادر الموثوق بها أو من أصحاب الرأى المستقل فى السودان .

على أنى مع ذلك أجد لزاما على أن أنكر بتاتا واحدة من تهمكم وهى التهمة المكررة بأن بريطانيا العظمى لا غرض لها الا فصل السودان عن مصر . وبفرض أنكم لا تستطيعون قبول تأكيدات فى هذا الشأن فان عليكم أن تروا بوضوح أنه اذا كانت هناك كما تؤكدون رغبة جارفة للوحدة مع مصر عند الأغلبية العظمى لسكان السودان الذين يبلغ عددهم ثمانية ملايين فان من المستحيل قطعا على مائة وخمسين من الموظفين السياسيين البريطانيين وعلى فرقة واحدة من المشاة أن تقف فى وجه هذه الرغبة .

كذلك أشعر بأنه يجب على أن أكرر مرة أخرى أن بريطانيا العظمى لا ترفض أى حل للمسألة يقبله السودانيون بملء الحرية . وقد تحسبون أنى بهذا أطلب منكم التسليم بالكيفية التى تتبين بها رغبات السودانيين الحقيقية فالواضح أن الاستفتاء مستبعد ولو لمجرد أن الحكومة المصرية لا يمكنها النظر فى اتخاذ مثل هذا الاجراء . أما الحكومة البريطانية فانها لم ترفض قط اقتراح الاستفتاء لأن مصر لم تقترحه قط بصفة جدية . على أننى أعترف بأنى أشك كثيرا فى امكان تنظيم الاستفتاء من الوجهة العملية . ولا معدى والحالة هذه من النزول على رأى ممثلى الشعب المنتخبين انتخابا حرا فاذا كانت مصر تريد أن تعرف حقيقة رأى

السودانيين فعليها أن تتعاون فيما يضمن توسيع الأساس الانتخابى للجمعية التشريعية .

وزير الخارجية — نعم أن الحكومة المصرية تستبعد الاستفتاء للأسباب التى شرحتها فى الجلسة الماضية ولكنى سألتكم هل تقبلون استفتاء حرا لأتبين جدية ما تكررونه دائما بشأن استشارة السودانيين وبينت أن هذه الحرية لا تتحقق الا اذا جلوتم مدنيا وعسكريا . فهل تقبلون هذا الشرط ؟

السفير البريطانى — ان هذا الجلاء قبل الأوان يؤدى الى انهيار صرح الادارة فى السودان .

وزير الخارجية — اذن فكل ما تقصدونه هو استمرار الحالة القائمة الآن فى السودان وبعبارة أخرى استمرار النفوذ البريطانى لكى تصلوا فى النهاية الى أغراضكم تحت ستار ارادة السودانيين .

أما القول بأن عدد جنودكم لا يتجاوز فرقة واحدة وعدد موظفيكم السياسيين لا يتجاوز ١٥٠ فهو قول مردود لأن وراءهم الأسطول البريطانى والطيران البريطانى والجيش البريطانى والقاعدة التى تحتلونها فى فايد والتى نحتج على احتلالها وهى فى مصر وعلى مقربة من السودان .

والخلاصة بعد هذا كله هى أننى لا أرى أى بارقة تدل على امكان الاتفاق لأنكم ؛ أولا تنكرون حقنا الثابت فى وحدة مصر والسودان ، ثانيا تدعون لأنفسكم دون حق مسئوليات قبل السودانيين لا نقركم عليها ، ثالثا تتعللون بهذه المسئوليات لتعقيد الموقف واستمرار الحالة القائمة فى السودان بحيث يتعذر الوصول الى حل مرضى .

السفير البريطانى — لقد سبق أن أنكرت أننا نرفض الوحدة فنحن لا نرفض أى شىء يقبله السودانيون .

وعلى الرغم من تشاؤمكم فيما يتعلق بامكان الوصول الى اتفاق فلا زلت أقول أن فى استطاعتنا الاتفاق على أساس مشترك فما قولكم فى اعادة صياغة المبادىء بطريق تبادل الخطابات ؟

وزير الخارجية — أكرر أن هذا لا يمكن عمله الا اذا اتفقنا أولا على الجوهر والآن هل تنتظرون أى رد فى شأن الجلاء ؟

السفير البريطانى — ليس عندى أمل فى رد سريع من حكومة جلالة الملك بشأن مسائل الدفاع للأسباب التى سبق أن أوضحتها وفى الوقت نفسه يبدو لى أننا قد وصلنا الى مأزق لا مخرج منه ولا يسعنى الا أن أعرب عن أملى فى أنكم لا تقولون فى البرلمان شيئا قاطعا لا يمكن العدول عنه ويجعل من العسير استئناف المفاوضات .

وزير الخارجية — أحيلكم على ردى فى الاجتماع السابق .

السفير البريطانى — لن أتوانى فى ابلاغ هذا كله بالتفصيل الى حكومة جلالة الملك .

بيان

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية

فى مجلس البرلمان

يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١

فى هذه المرحلة الدقيقة التى تجتازها العلاقات المصرية البريطانية جاء بيان المستر موريسون فى مجلس العموم ناطقا بعمق الهوة التى تفصل وجهتى النظر المتباينتين فى أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهى الجلاء والسودان وفلسطين فقد حدد وزير الخارجية البريطانية سياسة حكومته بالنسبة الى هذه المسائل الثلاث فى شىء غير قليل من التفصيل والصراحة وحمل البرق حديثه الى جميع أرجاء المعمورة فمن حقكم علينا بل من حقنا على أنفسنا أن نبين من جهتنا بنفس التفصيل والصراحة سياسة الحكومة المصرية فى كل هذه الأمور .

أولا — عن الجلاء

منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطانى فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وهى تطالب بالجلاء والانجليز يتذرعون بشتى العلل لاطالة أجل الاحتلال . فحماية الخديوى وحماية الأجانب وحماية ذوى الجلابيب الزرقاء وحماية الأقليات وحماية أصحاب المصالح الحقيقية . كل هذه العلل المختلفة المتناقضة فى بعض الأحيان تذرعوا بها الواحدة بعد الأخرى . فلما نهضت مصر نهضتها الكبرى وتجلى اجماعها على المطالبة بحقها وقضى هذا الاجماع على كل علة تتمسح بالغير وترمى الى اظهار الانجليز بمظهر الساعين الى الخير أفصحوا فى النهاية عن العلة الحقيقية فجابهوا الوطنية المصرية بحماية المواصلات البريطانية فلما فقدت هذه العلة أكثر قوتها

باستقلال الهند والباكستان وقد كانت الهند فى يوم ما أكبر جوهرة فى تاج الامبراطورية لم تفرغ جعبة الانجليز من العلل والحجج فهم اليوم يتذرعون بما سماه سعادة المستر موريسون « مسئوليات بريطانيا العظمى فى الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » •

والى جانب هذه العلل لاطالة أجل الاحتلال بذلت السياسة البريطانية بكل سخاء عددا هائلا من وعود الجلاء لتخدير المصريين حتى زادت هذه الوعود على الستين آخرها وعدهم الصريح فى سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ •

أما أثر الاحتلال الهدام فى تفريقنا وتأخيرنا وافساد أمورنا وتعطيل مرافقنا فذلك ما لا أحسبنى فى حاجة الى التنويه عنه فى هذا المكان ولكنى لا أجد بدا من اشارة واحدة على سبيل التمثيل الى حالة الجيش المصرى بعد تسعة وستين عامامن الاحتلال وبعد خمسة عشر عاما من ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التى أخذ الانجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش المصرى وتزويده بالأسلحة والمهمات • ولو أنهم كانوا مخلصين فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين أو فى القيام بالمهمة التى أخذوها على عاتقهم فى معاهدة ١٩٣٦ لأصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب والتجهيز بحيث يعتمد عليه أكبر اعتماد فى الدفاع عن مصر وجاراتها الدول العربية وبحيث يستطيع أن يحمل فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة جانبامهمامن مسئولية استتباب السلام واستقرار الأمن الدولى فى الشرق الأوسط •

ولكن كيف يعمل الانجليز على تقوية الجيش المصرى فتسقط حجتهم فى احتلال مصر فيما يزعمونه لأنفسهم من مسئوليات فى الشرق الأوسط ؟!
لابد اذن من أنّ يبقى الجيش المصرى الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا تغنى مصر بسالة الجنود •

وهذا ما عمل عليه الانجليز فى كل وقت وما ضاعفوا الهمة فى العمل عليه الآن فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الأسلحة التى تعاقدنا معهم عليها ودفعنا بالفعل أكثر أثمانها ولا بالضجة التى يثيرونها بين الحين والحين فى مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكيد عزمهم على حرمان

مصر من كل سلاح بل يتعقبوننا الى كل مصـدر من مصادر الحصول على الأسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل •

وهكذا يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التى يحتجون بها فى تثبيت قدم الاحتلال •

حلقة مفزعة لا مخرج منها اذا جارينا علل الانجليز وغضضنا الطرف عن حقائق الماضى المؤلمة مقتصرين على النظر كما يدعوننا الى حقائق الموقف الحالى أى الى خطر الحرب الذى يقولون انه يهدد الشرق الأوسط كما يهدد العالم كله •

ومتى خلص العالم من خطر الحرب ؟ !

قبل الحرب العالمية الأولى قيل لنا أن هذا الخطر يهب من ناحية ألمانيا وحليفاتها دول التحالف الثلاث •

وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا آنه يأتى من ناحية دول المحور (برلين — روما — طوكيو) •

وبعد الحرب العـالمية الثانية يقال ان مصـدره الاتحاد السوفيتى وتوابعه من دول الكومنفورم •

وسيكون هناك على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال الى الأبدين لأن العالم لن يخلو يوما من خطر يهدد أمن الدول ؟ !

لا يا حضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين •

لقد عقدت مصر العزم وطيدا على أن ترفض بكل قـوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال أنه يتهددها •

ان الاحتلال الجاثم على صدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا وتجرح عزتنا الوطنية وأثر باق من آثار الاستعمار البريطانى ذى التاريخ المشئوم الطويل فـلا بد لنا أن نمحوه • أما خطر الحـرب الذى يلوح به ونحذر منه فانه لا يعدو أن يكون احتمالا نرجو الله أن لايتحقق • ولن يتحقق باذن الله اذا عمت المساواة فى السيادة بين الدول واحترمت

كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضعيفة ووحدة أراضيها بادئة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن السلوك الدولى بصرف النظر عن تصرفات غيرها .

وهذا فى الواقع ما يدعو اليه ميثاق الأمم المتحدة الذى أكد مبدأ المساواة فى السيادة وحرم على كل دولة من الأعضاء أن تنتهك سيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها . وهذا ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة اذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجوز لأية دولة أن تحتفظ بقوات فى أراضى غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها وما أحسبنى فى حاجة الى التأكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها .

ومن جهة أخرى فقد نص الميثاق على مختلف الاجراءات والوسائل التى تكفل فض الخلاف بين الدول وضمان السلم العالمى وليس منها فيما أعلم أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنفها .

فاذا قيل ان هذه الاجراءات والوسائل لم تستوف بعد كامل تفصيلاتها ولم تتهيأ لها كل العوامل المواتية أجبنا بأن الجمعية العمومية قد رسمت فى دورتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوطيد السلام فكان أساس هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول فى مهمة حفظ الأمن الدولى بها وفى المناطق المجاورة لها . وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام استعدادها للاشتراك فى هذه المهمة الدولية الجليلة الشأن اذا قدم لها ولدول الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجى الحساس ما ينقصها من السلاح والعتاد للمساهمة فى صيانة الأمن الدولى فى هذه المنطقة .

نعم يا حضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين . انى أعلن من هذا المنبر العالى اخلاصنا الأكيد للمبادىء السامية والأهداف العظيمة التى قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وللقرارات التى تصدرها هذه الهيئة وفقا له ومن تمام هذا الاخلاص أن نرفض الاحتلال ونصر على الجلاء وان نبادر الى دحض هذه البدعة الأخيرة من بدع السياسة البريطانية وأعنى بها المسئولية التى يقول الانجليز الآن بأنهم يحملونها فى الشرق الأوسط

بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام فليس مهما بأن يدعى الانجليز لأنفسهم فى الشرق الأوسط من المسؤوليات ما يشاءون اذا كانت دول الشرق الأوسط نفسها لا تقرهم على ما يدعون .

ثانياً — عن السودان

لا بد لى هنا أيضا من لفتة الى الماضى لنحكم فى ضوئه على الحاضر حكمنا الصحيح ولنستمد منه عبرة لأنفسنا ولمواطنينا أهل الجنوب .

عندما احتل الانجليز مصر لم يكن لهم أية علاقة بالسودان ولكنهم انتهزوا فرصة احتلال مصر وما أدى اليه من سيطرتهم الكاملة على شئونها فأرغموا الحكومة المصرية على اخلاء السودان ثم أرغموها على قبول اشتراكهم معها فى اعادة فتحه ثم أرغموها مرة ثالثة على توقيع اتفاق سنة ١٨٩٩ بشأن الادارة المشتركة للسودان . ومع ذلك كله لم يكونوا فى ذلك الوقت يدعون أن للسودان كيانا قائما بذاته أو أن عليهم مسؤوليات قبل السودانيين بل كانوا بالعكس يؤكدون ويكررون أنهم يعملون فى السودان باسم مصر وصالح مصر كما فعلوا فى حادث فاشودة المعروف وكما يدل عليه كثير من تقارير اللورد كرومر . غير أنهم على خلاف هذا القول المعسول راحوا يعملون بواسطة حكومة السودان الثنائية اسما البريطانية فعلا على تنفير السودانيين بشتى الخدع والمناورات من مواطنيهم المصريين تمهيدا لفصل السودان عن مصر وعلى ابقاء جنوب السودان بمعزل عن شماله تمهيدا لفصل الجنوب عن الشمال ومن وراء هذا كله نية استعمار شمال السودان وجنوبه على السواء . وقد ظهرت هذه النية بجلاء فى سنة ١٩٢٤ حينما انتهزوا فرصة مقتل السردار فأخرجوا مصر بقضها وقضيضها من السودان ثم بالغوا فى العدوان فهددوها فى ماء النيل .

والآن بعد أن تنبه الوعى القومى فى مصر والسودان تراهم يلجأون لمناورة جديدة تتفق وهذا الظرف الجديد فيبدئون ويعيدون فى اعلان

الحرص على رفاهية السودانيين والمطالبة باستشارتهم وبأن يكون لهم حكم ذاتى يقضى فى آخر الأمر الى تقرير المصير •

أى أنهم عندما كانت مصر فى أول عهد الاحتلال مغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تناقشهم الحساب كانوا يتذرعون باسم مصر وبالعمل لحساب مصر ليتحكموا فى السودان • فلما نهضت مصر مطالبة باستقلال مصر والسودان لم تعد حجة العمل باسم مصر تغنيهم شيئا فتنكروا لها منقلبين الى حجة أخرى هى فى هذه المرة للكلام باسم السودانيين والدفاع عن مصالحهم وواضح أن الحجتين متعارضتان اذ ما أبعد الفارق بين حكم السودان باسم المصريين وبين مطالبة المصريين باسم السودانيين بأن يكون للسودان فى النهاية حق تقرير المصير •

ومع ذلك دعونا نسألهم من خولهم أن يتحدثوا باسم السودانيين ومن حملهم هذه المسؤوليات التى يزعمون اليوم تحملها فى السودان • بأى حق تاريخى أو قانونى أو أدبى يدخلون هذا المدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانيين الذين جمعت بينهم من أقدم العصور رابطة النيل والوحدة الجغرافية والوحدة الاقتصادية ووشائج الجنس واللغة والدين •

والواقع يا حضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين أن الانجليز لم يريدوا خيرا لمصر حينما كانوا يعترفون بأنهم يحكمون السودان باسمها ولحسابها ولا هم يريدون الخير للسودان وهم يدعون أنهم يعملون على تمتعه بالحكم الذاتى وتقرير المصير ولكنها خديعة يرمون بها الى استمرار حكمهم فى السودان لأطول مدة ممكنة يتسع لهم فيها مجال العمل به منفردين تحت ستار مشيئة السودانيين •

ودليلنا على ذلك أن كلامهم المعاد عن الحكم الذاتى تمخض عن نظام الجمعية التشريعية التى لا حول لها ولا سلطان بينما أرادت مصر للسودان هيئة تشريعية تتمتع بنصيب وافر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل •

واليوم وقد اضطر الانجليز الى الاعتراف بما تمسكت به مصر من قصور قرار الجمعية التشريعية عما يستحقه السودان من نظام تمثيلي تراهم يستبقون لأنفسهم فى مشروعات تعديل نظامها مختلف السلطات فى صورة حق اعتراض للحاكم العام وقد كان الأولى أن يحتفظ بهذا الحق فى الحدود التى يتفق عليها لملك مصر الذى عين الحاكم العام ٠

ثم اننا اذا سألناهم رأيهم عن المدة التى يتمتع بعدها السودان بحكم ذاتى صحيح تراوح تقديرهم بين خمسة عشر عاما وعشرين عاما بينما تقدر مصر لذلك عامين اثنين معتمدة فى تقديرها على ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى شأن ليبيا ٠ وليس السودان أقل استحقاقا منها للحكم الذاتى ٠

بقى تعللهم بمشيئة السودانيين وهو تعلل ظاهر البطلان اذ لو كانوا حقا يحترمون هذه المشيئة لأصاخوا لما أجمع عليه السودانيون على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم من ضرورة انهاء الحكم الثنائى القائم فى السودان وجلاء القوات البريطانية عنه ٠ أما مصر فان الانجليز أنفسهم لا ينكرون أن جانبا كبيرا من السودانيين — وهم فى الواقع أغلبيتهم الساحقة — ينادون بالوحدة معها تحت التاج المصرى ولولا الأنجليز ومناوراتهم فى السودان لتم اليوم للسودانيين حكمهم الذاتى الصحيح فى نطاق هذه الوحدة التى اتفق الرأى على أن تتمثل فى وحدة الجيش والنقد والسياسة الخارجية وهذا ما لا أحسبه يخفى على فطنة مواطنينا السودانيين كما لا يخفى على فطنتهم أن الحجة التى يحتج بها الانجليز فى الوقت الحاضر للتفريق بين مصر والسودان تمهيدا لفصل السودان عن مصر ستكون اذا نجحت المناورة سلاح الانجليز فيما يرمون اليه من فصل جنوب السودان عن شماله ٠

ألا فليزدد المواطنون فى جنوب الوادى ادراكا وانتباها لهذا الخطر المزدوج الجسيم وليوحدوا الصفوف لاتقائه وليجمعوا الرأى على أن تكون كلمتهم للانجليز أخرجوا أنتم أولا واتركونا والمصريين نتفق على ترتيب بيننا فى نجوة من الدخلاء الطامعين ٠

ياحضرات الشيوخ والنواب المحترمين هذه هى وجوه الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى مسألتى الجلاء والسودان ويستتبع هذا الخلاف بالطبع خلافا حتميا آخر على معاهدة سنة ١٩٣٦ فالانجليز يتمسكون بها ويدعون أننا لا نستطيع الغاءها من جانبنا وحدنا لأنها تمكن لاحتلالهم ومناوراتهم فى السودان أما مصر فان سيادتها واستقلالها ووحدتها مع السودان أعز عليها من أن تقف فى سبيلها معاهدة سنة ١٩٣٦ •

ويعتمد الانجليز فى موقفهم من هذه المعاهدة على قداسة المعاهدات وينسون أو يتناسون أن قرار مجلس الأمن الدولى الصادر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٦ فى شأن النزاع السوفيتى الايرانى صريح فى أن وجود القوات الأجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات •

ومن جهة أخرى فان معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتهك قداسة معاهدتين دوليتين عظيمتى الشأن كبيرتى الخطر هما من غير شك أولى منها بالتقديس والاحترام وأعنى بهما معاهدة القسطنطينية المعقودة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ •

الأولى سابقة فى التاريخ على معاهدة سنة ١٩٣٦ والثانى لاحق لها والمعاهدة المذكورة تقف بينهما كما يقف الكافر فى محراب الصالحين • فهى فى جملتها وتفصيلاتها اخلال صارخ بمعاهدة القسطنطينية المتعددة الأطراف التى كان هدفها والدافع على عقدها المساواة التامة بين جميع الدول باستثناء الدولة صاحبة الأقليم فيما يتعلق بحق المرور فى قناة السويس وما يستتبعه من التدبيرات والاحتياطات وهى اخلال صارخ بميثاق الأمم المتحدة كما سبق البيان •

فأى قداسة ترجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال وهى فى حد ذاتها انتهاك قائم لقداسة المعاهدات والمواثيق ؟ !

لقد كانت الحكومة المصرية ياحضرات الشيوخ والنواب المحترمين فى حدود حقها الدولى حينما وعدتكم فى خطاب العرش الأخير بالغاء معاهدة

سنة ١٩٣٦ ولن يلقى خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة باذن الله قد أوفت بما عاهدتكم عليه من الغاء هذه المعاهدة ان العهد كان مسئولا .

ثالثاً — عن فلسطين

عنى سعادة المستر موريسون فى خطابه عناية خاصة بالحالة السائدة فى الشرق الأوسط من جراء النزاع القائم بين العرب واسرائيل لأنها تتصل اتصالا وثيقا بالقيود التى وضعتها مصر على الملاحة فى قناة السويس ويهمنى هنا أن أسجل أن وزير الخارجية البريطانية قد اعترف اعترافا كاملا بالفشل الذى منيت به السياسة البريطانية فى فلسطين ولكنه حدد هذا الفشل بعجزها عن ايجاد تسوية يرضى عنها العرب واليهود وراح يلوم فى ذلك الفريقين على السواء بل كان لومه للعرب أشد وأقسى اذ ألبسه ثوب التهديد فهو يلوم العرب لأنهم يبدون غير راغبين أو غير قادرين على ادراك حقيقة واضحة هى أن اسرائيل قد ظهرت الى حيز الوجود لتبقى وأنه لا يمكن القاؤها فى البحر الأبيض المتوسط وينسى سعادة المستر موريسون فى لومه الذى لم يوزع بالقسطاس المستقيم أمرا واحدا ينسى الفاعل الأصلى المسئول قبل أى انسان عن كل ما يغشى الشرق الأوسط فى الوقت الحاضر من فوضى وارتباك بسبب النزاع القائم بين العرب واسرائيل وما هذا الفاعل الأصلى كما يعرف الناس جميعا غير بريطانيا العظمى والظاهر أن الانجليز يكرهون التاريخ دائما ويفضلون أن ينسوه لأن لهم فيه ماضيا يحفل بالقسوة والمظالم ولكننا نحن المظلومين لا نستطيع أن ننسى التاريخ أو نغفله لأن ذكره يبرىء الحمل الوادع الذى أراد الذئب أن يدمغه بالعناد والعدوان .

فلنطو الزمن اذن راجعين الى أيام الحرب العظمى حين رأى زعماء العرب فى البلاد العربية التى كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية أن يخرجوا عليها فى طلب الحرية والاستقلال . هنالك هللت بريطانيا العظمى للحرية والاستقلال وشجعت العرب الثائرين على ثورتهم ووعد رسولها الجنرال مكماهون المغفور له الملك حسين باستقلال جميع البلاد العربية

التى تنسلخ عن الدولة العثمانية مع وضع خاص للبنان أى أن فلسطين الشهيدة كانت من البلاد العربية التى وعدها الانجليز نعيم الحرية والاستقلال . فلما وضعت الحرب العظمى أوزارها نسى الانجليز على عادتهم وعدهم وميثاقهم فتبخر استقلال البلاد العربية وحل محله انتدابان أى استعماران بريطانى وفرنسى وكان الانتداب البريطانى من حظ فلسطين .

والانتداب مرادف للوصاية ومن واجب الوصى كما نعلم أن ينمى مال القاصر أو أن يحفظه على الأقل حتى اذا بلغ القاصر رشده سلمه اليه كاملا غير منقوص .

فانظروا ياحضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين ماذا فعلت السياسة البريطانية بأمانة الانتداب فى فلسطين .

لم يكن فى هذا البلد العربى الخالص قبل سنة ١٩١٧ أكثر من خمسين ألفا من اليهود معظمهم عرب فرأت عدالة الانجليز أن تصدر فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ وعد بلفور المشئوم الذى تعهدت فيه بريطانيا لليهود بأن تنشىء لهم وطنا قوميا فى فلسطين وتعطفت فاشترطت ألا يضر هذا الوطن الطارىء بمصالح العرب أهل الوطن الأصليين .

يا للعجب ! ...

أتنشأ هكذا الأوطان فى صميم الأوطان وكيف يقام وطن فى داخل وطن دون الاضرار بأهل الوطن الأصليين .

ولكنها السياسة البريطانية لا تعجزها مثل هذه المعجزات فما أسهل أن تذكر شطرا من وعدها وهو اقامة وطن قومى لليهود وأن تنسى الشطر الآخر وهو عدم الاضرار بمصالح العرب وجل من لا يسهو ...

وكذلك مضى الانجليز ينفذون وعدهم لليهود على أنقاض العرب وأشلائهم .

فقد فتحوا باب الهجرة اليهودية الى فلسطين على مصراعيه ومكنوا

اليهود بشتى الطرق الماكرة من اقتناء أخصب أراضى العرب وأحسنها موقعا فاذا أثقل هذا الظلم الصارخ كاهل العرب فتحرك ساكنهم فلهم الحديد والنار والويل والدمار .

ثم وقعت الحرب العالمية الثانية فكانت فرصة صالحة لأن يترك الانجليز اليهود يؤلفون جيشا كاملا من العصابات مستوفى العدة والتدريب دون أن يهملوا فى الوقت نفسه تجريد العرب من كل سلاح .

فلما تم تأليف الجيش اليهودى وتجريد الشعب العربى شعر الانجليز بأنهم فرغوا من مهمتهم الانسانية فجلوا عن فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ .

ائذا انتهز اليهود هذه الفرصة فوثبوا على العرب يقتلون أبناءهم ويستحيون نساءهم وينهبون أشياءهم كما فعلوا فى دير ياسين أمكن أن يقع اللوم على الانجليز .

اننا اذن نسىء الظن بهم وهم أصدقاء العرب المخلصون واننا اذن لظالمون . والى جانب هذه الجهود العملية التى بذلها الانجليز بكل سخاء لانتزاع فلسطين من العرب وتسليمها لقمة سائغة لليهود نشطت المناورات السياسية فى هيئة الأمم المتحدة فصدر قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وتتحرك الدول العربية المجاورة لنجدة عرب فلسطين وانقاذ ما يمكن انقاذه من أرواحهم وأموالهم بل أشلائهم وأنقاضهم فتتألب الدول الكبرى كلها على المنقذين وينتهى الأمر بقيام اسرائيل فى أهم أجزاء فلسطين وأوسعها رقعة رغم أنف الدول العربية المجاورة والعرب أجمعين .

ولم يكن قيام اسرائيل ليعنى شيئا غير تشريد عرب فلسطين فشرد منهم وهم أصحاب الديار ما يقرب من مليون عربى يعيشون فى الأجزاء القليلة الباقية من وطنهم وفى البلاد العربية المجاورة عيش الضنك والهلاك ولم يبق فى اسرائيل من العرب الا أقل من مائة وخمسين ألفا يحيون بين الذل والخوف حياة العبيد .

ويستيقظ ضمير الأمم المتحدة على حشرجة اللاجئين فتقرر جمعيتها

العمومية عودتهم الى ديارهم وتعويض من لا يقبل العـودة منهم عن أموالهم وأملاكهم ولكن اسرائيل الطفل المدلل عود ألا يطيع فهى تتنكر لهذا القرار كما تتنكر لقرار الجمعية العمومية بتدويل القدس بل لقرار التقسيم نفسه وقد كان شهادة الميـلاد التى خرجت بها اسرائيـل الى حيز الوجود •

ويمضى الطفل عابثا معـربدا منتهكا اتفاقات الهدنة فاعتـداء فى أم رشرش وآخر فى بير قطار وثالث فى الحولة ومشروع لتجفيف الأردن واهلاك العرب النازلين فى واديه الى آخر هذه السلسلة من العدوان التى سجلت لجان الهدنة الكثير من حلقاتها على اسرائيل •

ومن وقت الى آخر تنتاب الطفل العابث نوبة هستيرية فيلوح بقبضته فى الهواء وينفخ أوداجه بأن لابد من اجتياح بلاد العرب من شط الفرات الى شط النيل •

ولو كان الطفل يعتمد على نفسه فى هذه الأطماع الغاشمة لهـان الخطب ولكن وراءه أموال اليهود فى جميع أقطـار الأرض ودسائس الصهيونية العالمية ومعونة الدول الكبرى التى لولاها لما قام له كيان •

وهذه الأطماع الأشعبية التى لا يخفيها ساسة اليهود تصحبها هجرة يهودية واسعة النطاق تتدفق من غير انقطاع على اسرائيل • واسرائيل ضيقة الرقعة غصت بالفعل بأهلها فاذا استمر طوفان الهجرة اليها لم تجد بدا فى المستقبل القريب من أن تنشد توسيع رقعتها على حساب جيرانها فيعيد التاريخ نفسه وتتعرض الدول العربية مرة أخرى لمـا سبق أن تعرضت له من الدسائس الصهيونية والمناورات الدولية التى صحبت مولد اسرائيل •

فهل نلام والحالة هذه اذا أحسسنا خطرا جسيما يهددنا من جيرة هذه الدولة غير المرغوب فيها فعملنا جهد امكاننا على تلافى هـذا الخطر مستخدمين أبسط الحقوق وأوضـحها وهو حق الدفاع الشرعى عن النفس ولا سيما ونحن من الناحية القانونية لا نزال فى حالة حرب مع اسرائيل •

ومع ذلك ما الذى فعلناه ؟

لقد لجأنا الى أضعف الايمان • قاطعنا اسرائيل وأى ظالم غاشم يستطيع أن يرفع صوته ليقول للعرب لا تقاطعوا اسرائيل •

ومنع العراق بتروله أن يسيل الى مصافى حيفا •

ووضعت مصر بعض القيود فى أضيق الحدود على مرور السفن من قناة السويس لمنع المهربات الحربية ومنها البترول من الوصول الى اسرائيل • وما كانت مصر فى ذلك متجنية فالمادة العاشرة من معاهدة القسطنطينية تخولها هذا الحق بنص صريح وقد سبق أن استخدمه الانجليز فى الحربين العالميتين الماضيتين باعتبارهم حلفاء مصر ولا أحسب منصفا يبيح للحليف ما يحرمه على الدولة صاحبة الاقليم • ولكن الانجليز يتضررون من منع ناقلات البترول من أن تنقله الى اسرائيل عبر قناة السويس لما يترتب على ذلك من خسارة مادية تصيب معامل التكرير البريطانية فى حيفا ومن هنا جاءت حملتهم الباغية علينا فى الصحف وفى مجلسى العموم واللوردات وأخيرا فى مجلس الأمن الدولى •

يا لعدالة السماء كل هذه الضجة المتواصلة من أجل مصافى حيفا !

فكيف بالخسارة التى أصابتنا نحن العرب من جراء سياسة الانجليز فى فلسطين ؟!

مليون من العرب اللاجئين فقدوا أثمن شىء فى الحياة وهو الوطن العزيز •

ومئات الملايين من الجنيهات هى ثمن الأملاك والعقارات التى خلفها اللاجئون •

وخطر جاثم يتهدد كل دولة من الدول العربية فى الشرق الأوسط من ناحية اسرائيل •

الواقع ياحضرات الشيوخ والنواب المحترمين ان مثل الانجليز معنا فى قصة ناقلات البترول مثل الذئب الذى قال للحمل لقد عكرت على الماء فأنا آكلك وأنت الملوم •

ويبالغ الانجليز فى القسوة فيذكروننا بأن اسرائيل ظهرت لتعيش وانه لا يمكن القاؤها فى البحر الأبيض المتوسط •

ولكن من قال اننا نريد أن نلقى أحدا فى ماء البحر ؟

لقد عقدنا مع اسرائيل هدنة دائمة واذا كان هناك من ينتهك أحكام هذه الهدنة فليسوا هم المصريين .

غير أننا من جهة أخرى نعلم علم اليقين أن حبل الظلم قصير وقد قامت اسرائيل على أفدح ظلم فى التاريخ وكان قيامها حدثا مفتعلا لا يلبث ان ينهار اذا تخلت عنه عوامل الافتعال .

ياحضرات الشيوخ والنواب المحترمين تلك سيرة الانجليز مع مصر فى أمور الاحتلال والسودان وفلسطين ومع ذلك يؤكد المستر موريسون أن الشعب المصرى سيقف الى جانبهم كما فعل فى الماضى اذا نشبت نار الحرب من جديد الا أنها أضغاث أحلام وأوهام فى أوهام .

لقد أكدنا للحكومة البريطانية فى المحادثات وبمناسبة الدعوة التى وجهوها الينا للاشتراك فى مؤتمر نيروبى ان مصر لن تساهم معهم فى أى مجهود حربى وهم ينتهكون أقدس حقوقها باحتلال أرضها والمماراة فى وحدتها مع السودان .

وانى لعلى يقين من أننا لا نقف هذا الموقف وحدنا بل تقفه أيضا معنا سائر الشعوب العربية التى ينتهك الانجليز استقلالها أو التى جرحوها فى المسألة الفلسطينية جرحا لا يريدون له أن يندمل .

والآن ما هى خلاصة الموقف بين مصر والانجليز ؟ اننى أجملها لكم فى كلمات : لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات التى كانت تجرى بين الحكومتين . أما الخطوات التالية فستنتهى اللجنة السياسية الوزارية التى يرأسها حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من تقريرها فى الأيام القليلة المقبلة ثم يعرض الأمر على مجلس الوزراء لاقرار هذه الخطوات بصورة نهائية ثم نعود اليكم فى البرلمان قبل فض هذه الدورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ونحدثكم فى جميع ما ننتويه لتحقيق الأهداف الوطنية التى أجمع عليها شعب مصر والسودان وللوفاء بالعهد الحاسم الذى قطعته حكومتكم على نفسها فى خطاب العرش الأخير .

السفارة البريطانية

الاسكندرية

يبدو من المحادثات التى جرت بين وزير الخارجية والسفير البريطانى أن موقف الحكومة المصرية يمكن تلخيصه فيما يلى : —

ترفض الحكومة المصرية أن تنتظر أكثر مما انتظرت نتيجة الدراسات التى تقوم بها الحكومة البريطانية بقصد الوصول الى حل لمسألة الدفاع • وترفض الحكومة المصرية أن تواصل الجهود مع الحكومة البريطانية لايجاد حل لمسألة السودان الا اذا قبلت الحكومة البريطانية مقدما أن تفرض على السودانيين بدون استشارتهم نوع العلاقات التى تراها الحكومة المصرية ملائمة بين مصر والسودان •

ويكون السفير البريطانى شاكرا لرفعة النحاس باشا اذا تفضل بايضاح ما اذا كان هذا الملخص لموقف الحكومة المصرية صحيحا • وفى هذه الحالة يود السفير البريطانى معرفة ما اذا كان فى نية الحكومة المصرية حقيقة أن تعلن فى البرلمان المصرى أن المحادثات بين وزير الخارجية والسفير البريطانى قد فشلت وأنه لا فائدة البتة من الاستمرار فيها كما أشار الى ذلك معالى صلاح الدين باشا فى أثناء حديثه الأخير مع السفير البريطانى •

ويود السفير البريطانى فى هذا الصدد استرعاء انتباه حضرة صاحب المقام الرفيع النحاس باشا الى الاتهام الذى أدلى به وزير الخارجية فى البرلمان المصرى يوم ٦ أغسطس من أن خطاب مستر موريسون فى مجلس العموم يوم ٣٠ يوليو قد أغلق كل سبيل للمحادثات بين الحكومتين وهذا لا يطابق الواقع كما يستطيع رفعة النحاس باشا أن يتبين ذلك بنفسه بالاطلاع على نص خطاب مستر موريسون •

ويبدو أن معالى صلاح الدين باشا قد بنى على ذلك التفسير الخاطىء لخطاب مستر موريسون ما يفهم منه أن الحكومة المصرية تعتزم أن تعلن قريبا فى البرلمان الاجراءات التى سوف تتخذها للوفاء بالوعد بالغاء معاهدة ١٩٣٦ •

(٨ أغسطس سنة ١٩٥١)

السفارة البريطانية

الاسكندرية

شخصي

٩ أغسطس سنة ١٩٥١

عزيزى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

أبعث الى رفعتكم مع هذا بمستخرج من الخطاب الذى ألقاه مستر موريسون فى مجلس العموم يوم ٣٠ يوليو بشأن العلاقات الانجليزية المصرية وكذلك بترجمة عربية له كما وعدتكم فى حديثنا أمس .

وسترون أن ما قاله مستر موريسون لا يعنى مطلقا اغلاق باب المحادثات الجارية . وانى على يقين من أن الحكومة المصرية ستفهم تماما بعد دراسة نص الخطاب الروح التى يدعو بها مستر موريسون مصر الى التعاون كشريك على قدم المساواة وعلى أساس جديد فى مجهودنا المشترك لتأمين سلم العالم .

وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام .

امضاء (رالف اسكراين ستيفنسون)

السفارة البريطانية

الاسكندرية

نبذة من الخطاب الذى ألقاه مستر موريسون فى مجلس العموم

يوم ٣٠ يوليو من عام ١٩٥١

« وأنتقل الآن الى المسألة المصرية . وأود أن أثنى على العمل الذى قام به سلفى الذى كد فى غير تراخ لاقامة العلاقات البريطانية المصرية على أساس من شأنه أن يبقى على أحسن العناصر فى العلاقات الوثيقة التى ربطت طويلا بين بلدينا . ويحسب فيه — فى الوقت نفسه — حساب الحقائق المتعلقة بالموقف الخطر الذى يجد العالم المتمدين فيه الآن .

وهذا الهدف هو ما أصبو الى مواصلة بلوغه . فقد كان يعتقد — كما أعتقد — أن الصداقة والتعاون بيننا وبين مصر فى المناحى التى تتقابل فيها مصالحنا هما من الأسس التى يقوم عليها استقرار الشرق الأوسط وسلامته . ونحن نقدر المصاعب التى تواجه الحكومة المصرية . وقد حاولنا أن نعالج مشاكلنا المشتركة بصبر وادراك كما نعلم أيضا أن الموقف الذى تقفه مصر تعود دوافعه الى الماضى فحاولنا أن نحسب لهذه الحقيقة حسابها . ولسوء الحظ أن هذا الصبر وذاك الادراك لم يلقيا التجاوب من الجانب الآخر فى جميع الأحوال . و لا نزال نواجه تصميما لا يلين على مطالب يغمض فيها الطرف عن حقائق اليوم .

فلم يعد وجود القوات البريطانية فى مصر اليوم مسألة لا تعنى غير بريطانيا ومصر وحدهما . فنحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول الكومنولث وحلفاء الغرب مسئوليات كبيرة فى الشرق الأوسط . ومصر هى مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه . والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد فى أى صراع دولى ما هو الا سراب خداع كما

يؤيد التاريخ ذلك • فمصر تحتل جسرا بين قارتين وتسيطر على نقطة اتصال حيوية فى المسالك البحرية بين نصفى الكرة الأرضـية الشرقى والغربى • فهى بهذا الوضع هدف ذو أهمية قصوى لأية دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الأبيض المتوسط •

ان مصير بلدينا وحضارتيهما مرتبط كلاهما بالآخر وليس من الواقعية فى شىء أن تزعم مصر أن فى استطاعتها تفادى الخطر برفض السماح لنا بالمشاركة فى تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة • وفوق ذلك فليس فى استطاعة مصر أن تقف وحدها للدفاع عن أراضيها كما لا نستطيع نحن كذلك الدفاع عن أراضينا نفسها •

وانى لواثق من أن الشعب المصرى سيشترك معنا فى مقاومة العدوان اذا ما اضطر العالم الحر الى خوض غمار الحرب • والخلاف القائم بيننا وبين الحكومة المصرية هو عدم الاتفاق على التدابير اللازمة للاستعداد لمواجهة مثل هذا الطارىء • ونحن ندرك أننا سنخسر قضيتنا قبل أن تبدأ المعركة اذا لم نهيىء — فى زمن السلم — وسائل الاستعداد على نطاق واسع • وواجبنا هو أن نقنع الحكومة المصرية لمواجهة هـذه الحقيقة التى لا مفر منها وبالأخطار التى ستصيبهم وتصيبنا اذا ما أهملنا هذا الاستعداد •

وقد قام شعبنا بالاشتراك مع شعوب حلف شمال الأطلنطى وشعوب الكومنولث بتحمل أعباء ثقيلة فى زمن السلم من أجل تحقيق السلامة للبلدان التى تشاركها فى المدنية العامة التى ورثناها جميعا • وانى لأدعو مصر للمشاركة — مشاركة الند للند — فى هذا المجهود العام الذى يبذل لضمان سلام العالم ، نحن نريد أن ننظم علاقتنا على أساس جديد كل الجدة • فاذا رفضت مصر هذه الدعوة فلن يكون بوسعنا أن نسمح للموقف الذى ينشأ عن هذا الرفض أن يعرقل جهودنا للوفاء بالتزاماتنا الدولية • بيد أننا لن نيأس من الأمل فى اقناع مصر من التعاون تلقائيا وهو تعاون سيسهل مهمتنا الى حد كبير •

وأنتقل الآن للتحدث عن السودان الذى يدور المباحثات بيننا وبين الحكومة المصرية فى شأن مستقبله وتعترضنا هنا مرة ثانية بعض الانتقادات التى تعوق الحكومة المصرية عن معالجة المشكلة على نحو واقعى . فالشعب السودانى — بالرغم من اختلاط الأجناس والأديان فيه — قد خطا خطوات سريعة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مما يهيئه أن يكون قومية منظمة تعتمد على نفسها . واعتماد مصر والسودان سويا على مياه النيل قد ربط مصير السودان بمصير مصر . ونحن نأمل أن نرى الشعب السودانى يختار من نوع العلاقة التى تقوم بينه وبين مصر على ما يحقق حاجاته على أحسن وجه . ونحن نهدف الى أن يصل الشعب السودانى بأسرع ما يمكن الى درجة من التقدم يستطيع معها البت فى هذا الاختيار بكامل حريته وهو مدرك لمراميه كل الادراك .

ان بريطانيا لترجو أن تقوم مصر بدورها الكامل معنا فى ارشاد السودانيين فى سيرهم نحو التطور السياسى . أما التصميم — كما يفعل بعض المصريين — على أن لا فرق هناك بين الشعبين السودانى والمصرى فمعناه تجاهل الحقائق مما يزيد صعوبة تحقيق التعاون والتفاهم الوثيقين بين مصر والسودان . ونحن نرحب بهذا التعاون والتفاهم الوثيقين ونود رؤية نمائهما .

أما عن قناة السويس فان المجلس يشاركنى الأسف على أن الحكومة المصرية لم تر الى الآن تعديل موقفها بصدد القيود التى فرضتها والتى لا تزال تنفذها متحدية الرأى العام العالمى الذى يرى حرية الملاحة فى قنال السويس . وقد بذلنا بالاشتراك مع الدول البحرية الكبيرة الأخرى كل ما وسعنا من جهد بالوسائل الديبلوماسية لاقناع الحكومة المصرية بأن هذه القيود ظالمة غير معقولة وأن تعمل على وضع حد نهائى لها .

ومن المؤسف أن جهودنا لم تأت الا بثمر ضئيل . والأمر معروض الآن أمام مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة . وقد يرى مجلس الأمن أنه ما دام نظام الهدنة الدائمة قائما بين مصر واسرائيل لأكثر من

عامين — فليس هناك مبرر لاستمرار التمييز فى الملاحة الدولية عبر القناة أو للخطر الذى يمنع زيت الخليج الفارسى من الوصول الى حيفا •

وهذا المسلك غير المسئول من جانب الحكومة المصرية يسبب خسائر كبيرة لدول بريئة لا شأن لها فى النزاع لقصد الحاقها بالضحية •

وليس من المعقول أن ينتظر من الدول الملاحية أن تتحمل هذه الخسائر الى أجل غير مسمى وأن تظل تحتل هذا النظام الذى لا يجد مبررا عمليا أو خلقيا •

وفضلا عن هذا فمهما كان القصد من هذه القيود فان نتائجها تؤخر احتمال الوصول الى اتفاق سلمى بين الدول العربية وبين اسرائيل ذلك الاتفاق الذى ارتبط به الطرفان فى تصريحاتهما • فللدول الملاحية مصالح وعليها مسئوليات كما لمصر مصالح • وأرى أن من حقنا أن ننتظر من مصر بموقعها الجغرافى الفريد أن تضرب مثلا للسلوك الدولى بدلا من استغلال هذا الموقع بالاساءة الى التقاليد البحرية والمعاهدات الدولية كما تفعل الآن فى قناة السويس وفى خليج العقبة » •

السفارة البريطانية

رقم (٥١/١١٥/١٠٤١ ج)

الاسكندرية

١٧ اغسطس سنة ١٩٥١

عزيزى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء •

كلفت أن أحمل الى رفعتكم رسالة شخصية من مستر موريسون تجدون نصها مرافقا لهذا وأود أن أعبر عن أشد الأسف لعدم استطاعتى تسليم الرسالة بنفسى نظرا لتوعك خفيف •

وانى أنتهز هذه الفرصة يا رفعة الرئيس لأجدد لرفعتكم توكيد أسمى عبارات احترامى •

امضاء (رالف اسكراين ستيفنسون)

رسالة شخصية

من مستر موريسون إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

لما كنت أزمع السفر هذا الأسبوع فى عطلة قصيرة أود أن أنتهز هذه الفرصة لأبعث الى رفعتكم بهذه الرسالة الشخصية . أنى لفى قلق من أن يقال أو يحدث أثناء غيابى شىء قد يؤدى الى اغلاق الباب اغلاقا تاما دون استئناف المحادثات بين حكومتينا بشأن مسائل الدفاع والسودان .

وليس فى نيتى أو نية حكومة جلالة الملك أن تقول أو تفعل أى شىء من شأنه أن يجعل استئناف المحادثات مستحيلا بل انى على العكس أنظر بصفة عاجلة فى طريقة معينة جديدة لحل مسألة الدفاع وأنوى أن أواصل التفكير فى ذلك أثناء غيابى وانى على يقين من أن رفعتكم لا تودون فى الوقت ذاته أن يحدث من جانبكم فى هذه المرحلة أى شىء قد يضر بامكان الوصول الى تسوية مرضية للطرفين .

السفارة البريطانية

رقم ١١٣ (١٠٤١/١١٦/٥١ج)

الاسكندرية

١٧ اغسطس سنة ١٩٥١

حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين باشا

وزير الخارجية

أتشرف بابلاغ معاليكم أننى كلفت أن أحمل اليكم الرسالة الشخصية المرافقة من مستر موريسون .

ويؤسفنى كثيرا أن يحول توعك صحتى دون تسليم هذه الرسالة بنفسى كما كنت أفعل لولا المرض .

وانى أتشرف أن أكون ، مع فائق الاحترام .

خادمكم المطيع

امضاء (رالف اسكراين ستيفينسون)

رسالة شخصية

من مستر موريسون إلى حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية

أقلقنى كثيرا ما علمته من خطابكم الذى ألقيتموه فى مجلس النواب يوم ٦ أغسطس من أنكم فهمتم أن بيانى الذى ألقيته فى مجلس العموم يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٥١ أغلق باب المحادثات الجارية بين حكومتينا وقد كان هذا بعيدا جدا عما قصدته والآن وقد أصبح بين يديكم النص الكامل لما قلت أرجو أن تجدوا فيه عونا لكم . وأود أن أؤكد لكم أنه لا تزال لدى أصدق الرغبة فى الوصول الى تسوية لمشاكلنا المشتركة تحقق المطالب الجوهرية للطرفين . وأنى مسافر هذا الأسبوع فى عطلة قصيرة وقد عزمت على انتهاز فرصة هذه العطلة لأواصل التفكير فى طريقة معينة جديدة لحل مسألة الدفاع . وانى فى الوقت نفسه لأرجو مخلصا أن لا يحدث شىء يضر بامكان تحقيق الهدف الذى نحرص نحن الاثنين عليه .

السفارة البريطانية

الاسكندرية

بيان السفير البريطانى للصحف

« ألقى المستر هربرت موريسون وزير الخارجية البريطانية خطابا فى مجلس العموم فى أثناء مناقشة عن الشرق الأوسط فى ٣٠ يوليو الماضى وأثار خطابه كثيرا من التعليقات فى الصحف المصرية الصادرة فى بداية الشهر الحالى وذكرت هذه الصحف أن معالى الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية المصرية أشـار الى خطاب المستر موريسون فى البيان الذى ألقاه معاليه عن العلاقات المصرية الانجليزية فى مجلسى الشيوخ والنواب فى ٦ أغسطس الحالى .

وحيث انى أعتقد أن غالبية الشعب المصرى تود باخلاص — يشاركها فى ذلك الشعب البريطانى — أن تتمكن الحكومتان المصرية والبريطانية من الوصول الى تسوية عادلة وودية لجميع المسائل التى تتباحث فيها الحكومتان فقد ساءنى أن أرى أن كثيرا من الصحف المصرية قد بنت آراء خاطئة تماما على خطاب وزير الخارجية البريطانية . وذهبت بعضها الى حــد القول بأن بيان المستر موريسون قد ترتب عليه « قفل باب المحادثات » بين حكومتينا . وأعتقد أن من الأهمية القصوى — فى حالة تكوين الآراء أو رسم السـياسات على أساس تفسير الكلمات الصادرة عن وزير سـياسى — أن تنشر على الشعب الكلمات التى استخدمها هذا السياسى بالضبط حتى يستطيع الحكم بصحة أو بطلان التفسيرات التى بنيت على هذه الكلمات .

فماذا قال المستر موريسون بالضبط عن العـلاقات المصرية — الانجليزية فى ٣٠ يوليو ؟

ان النص الكامل لخطابه • وكذلك المضبطة الرسمية لتعليقات جميع أعضاء مجلس العموم الذين اشتركوا فى المناقشة أصبحا فى متناول الجميع ويمكن الاطلاع عليها فى نشرة « هانسارد » الرسمية •

وقد كان المستر موريسون أبعد ما يكون عن اعلان « قفل باب المفاوضات » أو حتى مجرد التلميح بذلك عندما قال :

« وانى أعتقد أن الصداقة والتعاون بيننا وبين مصر فى النواحى المختلفة التى تتقابل فيها مصالحنا هما من أهم الدعائم التى يجب أن يقوم عليها استقرار الشرق الأوسط وسلامته • ونحن نقدر تماما الصعاب التى تواجهها الحكومة المصرية وحاولنا أن نعالج مشاكلنا بصبر وادراك تام لهذه المشاكل • كما أننا نعلم أن الموقف الذى تقفه مصر تعود دوافعه الى الماضى السحيق فحاولنا أن نحسب لهذه الحقيقة حسابها » •

وقد ادعى البعض أن الحكومة البريطانية هى التى تريد أن تقطع المفاوضات التى تهدف الى عقد اتفاق عادل مع مصر • ولكن سخف هذا الادعاء ومجانبته للمنطق يتضحان لكل من قرأ خطاب المستر موريسون • فقد أكد وزير الخارجية البريطانية بوضوح تام أن سياسة حكومة جلالة الملك هى عكس ذلك تماما • وقال ان سياسة حكومته هى:

« اقامة العلاقات البريطانية المصرية على أساس من شأنه أن يبقى على أحسن العناصر فى العلاقات الوثيقة التى ربطت طويلا بين بلدينا ويحسب فيه — فى الوقت نفسه — حساب الحقائق المتعلقة بالموقف الخطر الذى يجد العالم المتمدين نفسه فيه الآن » •

فلماذا ترغب الحكومة البريطانية رغبة صادقة فى أن تقيم علاقاتها مع مصر على مثل هـذا الأساس ؟ والجواب على ذلك هو أن الشعب البريطانى يدرك ادراكا راسخا أن هناك مصالح مشتركة تربط بينه وبين الشعب المصرى لحماية السلم والقيم التى تقوم عليها الحضارة فى العالم •

والشعب البريطانى يدرك مقدار الخطر الذى يتهدد العالم الحر اليوم • ولا يستطيع أن يعتقد أن الشعب المصرى أقل منه ادراكا لهذا الخطر طالما أن مصر كما جاء فى بيان المستر موريسون :

« تحتل جسرا بين قارتين وتسيطر على نقطة اتصال حيوية فى المسالك

البحرية بين نصفى الكرة الأرضية الشرقى والغربى • فهى بهذا الوضع هدف ذو أهمية قصوى لأية دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الأبيض المتوسط وعلى الدول الواقعة عليه » •

ولم ترفض الحكومة البريطانية فى يوم من الأيام أن تدخل فى اعتبارها الشعور الوطنى فى مصر ولكنها تحث مصر على أن تدرك ، كما قال المستر موريسون :

« انه ليس من الواقعية فى شيء ان تزعم ان فى استطاعتها تفادى الخطر برفض السماح لنا بالمشاركة فى تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة • فليس فى استطاعتها أن تقف وحدها للدفاع عن أراضيها كما لا نستطيع نحن بمفردنا الدفاع عن أراضينا نفسها » •

واذن فليس هناك من ينكر أو يحاول الاعتداء على حقوق مصر باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة وقد أوضح مستر موريسون ذلك فى خطابه اذ قال :

« وقد قام شعبنا بالاشتراك مع شعوب شمال الأطلنطى وشعوب الكومنولث بتحمل أعباء ثقيلة فى زمن السلم من أجل تحقيق السلامة للبلدان التى تشاركها فى المدنية العامة التى ورثناها جميعا • وانى لأدعو مصر للمشاركة — مشاركة الند للند — فى هذا المجهود العام الذى يبذل لضمان سلامة العالم • فنحن نريد أن ننظم علاقتنا على أساس جديد كل الجدة » •

ومن العسير أن نرى كيف تستطيع الحكومة البريطانية أن تبسط وجهة نظرها عن العلاقات التى ترغب فى اقامتها مع مصر بطريقة أو أسلوب أوضح من ذلك وانى شخصيا أجد أنه من العسير على أن أعتقد أن الشعب المصرى كان سيظن — اذا ما كانت كلمات المستر موريسون قد نقلت بأمانة فى مصر — ان الحكومة البريطانية تسعى الى قطع المفاوضات أو أنها فى محادثتنا قد نشدت سوى أحسن الوسائل لخدمة مصالحنا المشتركة مع احترام حقوق مصر كعضو حر يقف معنا على قدم المساواة مع بقية أعضاء مجتمع الدول الحرة الذى ننتمى اليه » •

١٧ أغسطس ١٩٥١

السفارة الملكية المصرية

لندن

بيان للصحف

عندما ألقى المستر هربرت موريسون وزير الخارجية البريطانية خطابه فى مجلس العموم البريطانى يوم ٣٠ يوليو ١٩٥١ فى أثناء المناقشة فى أمور الشرق الأوسط نقلت شركات الأنباء ومنها شركة رويتر أهم نصوص هذا الخطاب الى جميع أنحاء العالم وعنيت الصحف المصرية عناية خاصة بنشرها ولا سيما ما تعلق منها بمصر نفسها •

ولما نشر الخطاب بالكامل فى محاضر « هانسرد » الرسمية تبين أن جميع ما نشرته الصحف المصرية من عبارات الخطاب مطابق تمام المطابقة لهذه العبارات كما وردت فى المحاضر • فاذا كانت الصحافة المصرية قد علقت على خطاب المستر موريسون كما استقته من مراسليها ومن شركات الأنباء فانه لا يمكن اعتبارها متعجلة أو مخطئة لأن تعليقها قد انصب بالفعل على خطاب المستر موريسون كما ألقى فى مجلس العموم ولم تكن الصحف المصرية تستطيع بالطبع أن تؤجل تعليقها على مثل هذا الخطاب الهام حتى تصل المحاضر الرسمية •

وقد كان الأثر التلقائى للخطاب عند الصحف المصرية ولدى الرأى العام المصرى سيئا للغاية • وشعر الجميع بأن هذا الخطاب قد أغلق باب المحادثات الجارية بين الحكومتين المصرية والبريطانية • ولكن يظهر أن الدوائر البريطانية لم تفهم كيف أحدث الخطاب هذا الأثر وهو خلو من عبارة صريحة تشير الى اغلاق باب المحادثات وفيه عبارات حسبتها هذه الدوائر مرضية للحكومة المصرية والشعب المصرى •

وبصرف النظر عن وقع هذه العبارات نفسها عند الرأى العام المصرى الذى لا يستطيع أن ينظر اليها الا فى ضوء حقوق مصر الوطنية فالظاهر أن الدوائر المشار اليها نسيت أن الخطاب يتضمن عبارات أخرى هى أوضح ما تكون فى انكار هذه الحقوق وأبعد ما تكون عن أن تتقابل مع وجهة النظر المصرية • فقد جاء فى خطاب مستر موريسون •

« من سوء الحظ أن صبرنا وادراكنا لم يقابلا دائما بمثلهما واننا لانزال نواجه تصميما لا يلين على مطالب لا تمت بصلة الى حقائق الوقت الحاضر » •

وجاء فيـه :

« ان وجود القوات البريطانية فى مصر لم يعد اليوم مسألة مصرية بريطانية خالصة • فنحن دولة عليها مسئوليات فى الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وحلفاء الغرب أجمعين » •

ثم جاء فيه :

« نحن نريد تنظيم علاقاتنا على أساس جديد بالكلية • فاذا رفضت مصر هذه الدعوة فلا يمكننا أن نسمح لهذا التصرف من جانبها بأن يمس قيامنا بالتزاماتنا الدولية » •

وهذه العبارة الأخيرة لا تخلو من التهديد والتلويح بالالتجاء الى القوى المادية اذا اقتضى الحال •

أما فيما يتعلق بالسودان فقد جاء فى خطاب المستر موريسون :

« هنا أيضا تعترضنا آراء مبتسرة تمنع الحكومة المصرية من تناول المسألة على نحو واقعى » •

وجاء فيـه :

« فالشعب السودانى — على الرغم من اختلاط أجناسه وأديانه — قد تقدم تقدما سريعا فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية بحيث أصبح قومية منظمة تعتمد على نفسها » •

ثم جاء فيه :

« أما التصميم — كما يفعل بعض المصريين — على أنه ليس هناك فرق بين الشعبين السودانى والمصرى فليس الا تجاهلا للحقائق • ومثل

هذه الخطة لا يمكن أن تؤدى الا الى زيادة الصعوبة فى تحقيق التفاهم الوثيق والاشـتراك الوطيد اللذين يسرنا أن نراهما ينموان بين مصر والسودان » •

على أن أسلوب خطاب مستر موريسون وطريقة صياغته ليس لهما من الأهمية ما لمعانى كلماته وأهدافها • ولا شك أن كل مصرى يقرأ هذا الخطاب كاملا لا يمكن أن يخرج من تلاوته بغير نتيجة واحدة هى اصرار الحكومة البريطانية على الأمور الآتية :—

أولا — استمرار احتلال القوات البريطانية لمصر •

ثانيـا — الدفاع المشترك فى وقت السلم •

ثالثـا — تبرير الأمرين الأولين بادعاء بريطانى جديد هو أن بريطانيا تحمل مسئوليات فى الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب أجمعين •

رابعا — انكار وحدة مصر والسودان وهى الوحدة الطبيعية التاريخية المستندة الى أقوى الدعائم القانونية بل الى تصرفات سابقة من بريطانيا نفسها كما حصل فى حادث فاشودا •

خامسا — التفريق بين المصريين والسودانيين بشتى الحجج والوسائل واستخدام حكومة السـودان — الثنائية اسما البريطانية فعلا — فى تحقيق هذا الغرض •

وما أعمق الهوة بين هذا كله وبين حقوق مصر الوطنية وهى جلاء القوات البريطانية برا وبحرا وجوا جـلاء ناجزا عن مصر والسودان ووحدتهما تحت التاج المصرى •

فاذا أضفنا الى ما قدمناه أن خطـاب المستر موريسون لم يكن الا خاتمة علنية للمباحثات الطويلة الشاقة التى ظلت جارية بين الحكومتين أكثر من خمسة عشر شهرا بذل فيها الجانب المصرى كل ما فى وسعه للتوفيق بين مصالح بريطانيا وبين حقوق مصر ولايجاد حل عملى لكل صعوبة تبـين بجلاء سخف الزعم القائل أن خطاب المستر موريسون لم يغلق باب المحادثات ومجافاة هذا الزعم للمنطق •

٢٠ أغسطس سنة ١٩٥١

رئاسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب السعادة السفير

بالاحالة الى حديثنا الشفوى يوم الأربعاء الماضى ٨ أغسطس ١٩٥١ وردا على مذكرتكم بنفس التاريخ وعلى كتابكم الشخصى المحرر فى ٩ أغسطس ١٩٥١ أتشرف بابداء ما يلى : —

أولا — لا يختلف نص خطاب المستر موريسون الذى أرسلتم به الى عما نشرته الصحف المصرية نقلا عن رويتر وهو ما كان تحت نظرنا عند اعداد الخطاب الذى ألقاه وزير الخارجية المصرية فى مجلسى البرلمان يوم الاثنين الماضى ٦ أغسطس ١٩٥١ بل ان النص المرسل من سعادتكم يتضمن عبارات لم تنشرها الصحف ولكنها أقسى على حقوق مصر الوطنية وأشد تنكرا لها •

ثانيا — الواقع ان موقف الحكومة البريطانية من حقوق مصر الوطنية بلغ من الناحية العملية مبلغ اغلاق باب المحادثات قبل القاء خطاب المستر موريسون بوقت طويل • فبعد محادثات طويلة شاقة استغرقت أكثر من عشرة أشهر بذل فيها الجانب المصرى كل ما فى وسعه للتوفيق بين المصالح البريطانية وبين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها جاءت المقترحات البريطانية المسلمة الى وزير الخارجية المصرية فى ١١ أبريل ١٩٥١ أبعد ما تكون عن ادراك حقوق مصر •

ونحن الى الآن لم تتلق أى رد على الشطر الخاص بالجلاء من مقترحاتنا المضادة التى سلمت لسعادتكم فى ٢٤ أبريل ١٩٥١ على الرغم من مضى أكثر من ثلاثة أشهر ونصف شهر على استلامكم لها ومن الحاح وزير الخارجية المصرية فى طلب الرد على هذا الشطر منها • وقد كان آخر سؤال له عن هذا الرد فى اجتماع ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ وكان جوابكم على سؤاله « ليس عندى أمل فى رد سريع من حكومة جلالة الملك بشأن مسائل الدفاع للأسباب التى سبق أن أوضحتها •

وفى الوقت نفسه يبدو لى أننا قد وصلنا الى مأزق لا مخرج منه • ولا يسعنى الا أن أعرب عن أملى فى أنكم لا تقولون فى البرلمان شيئا قاطعا لا يمكن العدول عنه ويجعل من العسير استئناف المفاوضات » •

أما عن وحدة مصر والسودان فقد تبين من الاجتماعات الثلاثة التى عقدت بينكم وبين وزير الخارجية المصرية فى ٦ و١٣ و٢٦ يوليو ١٩٥١ مبلغ عمق الهوة التى تفصل بين الحكومتين فى هذا الشأن لا لأن مصر تريد أن تفرض على السودانيين دون استشارتهم نوع العلاقة التى تربط مصر بالسودان كما ورد فى مذكرتكم ولكن لأن الحكومة البريطانية ترفض بعناد الاعتراف بالحق والنزول على مقتضيات الواقع التاريخى والجغرافى وعلى مشيئة الأغلبية الساحقة من أهل السودان التى تعددت شواهدها كما أوضحه وزير الخارجية المصرية لكم وللمغفور له المستر بيفن فى مناسبات كثيرة •

ثالثا — من الواضح أنه لا يمكن المضى فى المحادثات الى غير نهاية وقد سبق للحكومة المصرية أن بينت لكم ذلك فى مفكرتها المحررة فى ٦ يوليو سنة ١٩٥١ أى منذ أكثر من شهر فقد جاء فى هذه المفكرة ما يلى :

« والحكومة الملكية المصرية تجد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة الى تعذر الاستمرار — الى غير حد — فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوليو ١٩٥٠ فقد استغرقت هذه المحادثات حتى الآن (٦ يوليو الماضى) أكثر من عام دون أن تلوح بارقة أمل فى الوصول الى الاتفاق المنشود بل ان هذه المحادثات ليست الا حلقة أخيرة من سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لاقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترام حقوق مصر وكف العدوان على سيادتها ووحدة أراضيها • وواضح أن حكومة

جلالة الملك فى المملكة المتحدة لا تخسر شيئا من هـذه المطاولة أما الحكومة الملكية المصرية فقد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى » .

رابعا — من هذا كله ترون أن الحكومة المصرية لم تجانب الصواب حين اعتبرت خطاب سعادة المستر موريسون اغلاقا لباب المحادثات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

(امضاء) مصطفى النحاس

٢٦ أغسطس ١٩٥١

رد رفعة رئيس الوزراء

على رســـالة مستر موريسون الشخصية

سلمت اليوم (٢٦ أغسطس ١٩٥١) الى سعاة السفير البريطانى ردى على مذكرته المحررة فى ٨ أغسطس ١٩٥١ وكتابه الشخصى المحرر فى اليوم التالى وقد بينت فى هذا الرد الأسباب التى من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطاب سعادتكم فى مجلس العموم البريطانى يوم ٣٠ يوليو ١٩٥١ أغلق باب المحادثات التى كانت جارية بين الحكومتين • بيد أن رسالة سعادتكم الشخصية التى سلمت الى وزارة الخارجية المصرية فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ قد أتت بشىء جديد هو أنكم تنظرون على وجه السرعة فى طريقة محددة جديدة لعلاج مسألة الدفاع •

ولكنكم لا تجهلون أن جلاء القوات البريطانية ليس الا شطر القضية المصرية وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وأن الشطرين كل لا يتجزأ • والأسس التى بنى عليها خطاب سعادتكم فيما يتعلق بالسودان كافية وحدها لاغلاق باب المحـادثات فالموقف اذن من هذه الناحية لم يتغير فى شىء بعد رسالتكم الشـخصية وبخاصـة اذا بنيت مقترحاتكم الموعودة بشأن الجـلاء على الأسس والاتجاهات التى تضمنها خطابكم فى مجلس العموم •

ومع ذلك فلن يعدل اغتباطى شىء اذا وصلت مقترحاتكم المشار اليها فى الوقت المناسب ووجدت فيها الحكومة المصرية من الشواهد العملية على احترام حقوق مصر الوطنية ما يدعوها الى مراجعة الموقف وتغيير برنامج خططها •

٢٦ أغسطس ١٩٥١

رد معالى وزير الخارجية على رسالة مستر موريسون

أشكر سعادتكم على رسالتكم الشخصية التى سلمتها السفارة البريطانية الى فى ١٧ أغسطس ١٩٥١ • ولقد رد حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بتاريخ اليوم ٢٦ أغسطس ١٩٥١ على رسالة مماثلة وجهتموها سعادتكم اليه • فأتشرف بأن أشرك نفسى مع مقامه الرفيع فى هذا الرد •

٢٦ أغسطس ١٩٥١

السفارة البريطانية

الاسكندرية

فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١

عزيزى حضرة صاحب المعالى محمد صلاح الدين باشا

وزير الخارجية

يسرنى أن أبعث اليكم بصورة رسالة شخصية من مستر موريسون الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء سأسلمها الى رفعته شخصيا فى هذا الصباح •

المخلص

(امضاء) رالف اسكراين ستيفنسون

رسالة شخصية من مستر موريسون
إلى رفعـــة رئيس الوزراء

« سرنى أن تلقيت رد رفعتكم المحرر فى ٢٦ أغسطس على رسالتى المؤرخة ٨ أغسطس وأن أعلم بصفة خاصة أن رفعتكم ترحبون بوصول المقترحات الجديدة التى أشرت اليها فى وقت مناسب وأستطيع أن أؤكد لرفعتكم أنه كان من مشاغلى الرئيسية أن أضع هذه المقترحات فى شكلها النهائى فى أقرب وقت ممكن .

ولما كانت هذه المقترحات تتطلب استشارة حكومات أخرى وثيقة الصلة بالأمر فانى لست بعد فى مركز يمكننى من أن أعين على وجه التحديد تاريخا لهذه المباحثات مع الحكومة المصرية ولكنى أتوقع أن يكون ذلك فى المستقبل القـــريب . وانى آسف أن تكونوا رفعتكم قد شـــعرتم أن ملاحظاتى فى البرلمان يوم ٣٠ يوليو أغلقت على أى وجه باب المباحثات بين حكومتينا اذ كان ذلك بعيدا عن قصدى . وأرجو أن نستطيع أيضا فى القريب أن نقدم مقترحات جديدة بشأن مستقبل السودان تكون مقبولة لدى الحكومة المصرية كأساس لاستئناف المباحثات .

السفارة البريطانية

الاسكندرية   ســـــــرى

فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٥١

عزيزى حضرة صاحب المعالى صلاح الدين باشا .

فوضنى الآن مستر موريسون أن أبلغكم أنى لن أعود على الفور الى لندن غير أن حكومة جلالة الملك ترجو مخلصة أن تتمكن من أن تبعث معى برسالة الى الحكومة المصرية لغاية اليوم العاشر من أكتوبر .

المخلص

(امضاء) رالف اسكراين ستيفنسون

بيـــان

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء

فى مجلسى البرلمان

يوم ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١

حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

عنـدما عقدت معـاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ كان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى وكان الخلاف يستفحل يوما بعد يوم بين دول المحور وبين بريطانيا العظمى وحليفاتها . وكانت مطامع ايطاليا الفاشستية تتجه الى القارة الافريقية وتحيط بمصر والسودان من حدود مصر الغربيـة وحـدود السودان الجنوبية الشرقية وكان الاستعمار البريطانى من جهة أخرى جاثما على صدر مصر يمارى فى استقلالها وسيادتها ويزعم لنفسه حق حماية الأجانب فيها ويفرض سلطانه على أهم شؤونها الخارجية والداخلية والمالية فيعرقل نهضة البلاد وسيرها الحثيث لاستكمال استقلالها وتبوأ المركز اللائق بها فى المجتمع الدولى . وكانت الامتيازات الأجنبية من جهة ثالثة تعبث بسيادة مصر المالية والقضائية والادارية وتهدر كرامة المصريين وتعوق تقدمهم فى كل ناحية من نواحى النشاط الوطنى . وكان الانجليز من جهة رابعة قد استغلوا فرصة مقتل السردار فى سنة ١٩٢٤ فقطعوا كل علاقة عملية بين مصر والسودان باخراج الجيش المصرى من أرضه والموظفين المصريين من ادارته . وكان جيش مصر من جهة خامسة فى أمس الحاجة الى التحرر

من اشراف الانجليز والحصول على ما يلزمه من تدريب وتجهيز للنهوض بمهمته الجليلة الشأن فى الدفاع عن حياض الوطن •

فى هذه الظروف وتحت ضغط هذه العوامل المادية والأدبية اضطرت مصر الى توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تعالج أخطار الحرب العالمية الثانية وشرورها ولتواجه نتائجها كدولة مستقلة معترف بسيادتها ولتتخلص من عار الامتيازات الأجنبية ومن آثارها المهلكة ولتعيد علاقاتها من الناحية العملية بالسودان وهو شطر الوطن الجنوبى ولتشرع على الفور فى اعداد الجيش المصرى وتدريبه وتزويده بالأسلحة والمهمات وفقا لتعهدات الحكومة البريطانية فى المعاهدة ليصبح هــذا الجيش فى أقرب وقت ممكن قادرا على الحلول محل العدد المحدود من القوات البريطانية الذى سمحت المعاهدة لبريطانيا بوضعه فى منطقة قناة السويس وبذلك تتلخص مصر نهائيا من كل أثر للاحتلال البريطانى •

ثم حــل الخطر المرتقب وقامت الحرب العــالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فقدمت مصر لبريطانيا العظمى وحلفائها أجل الخدمات وأنفع المساعدات واشتركت معهم فى احتمال أفدح التضحيات وكان لمعونتها أثر فعال فى كسب الحرب كما اعترف بذلك الكثير من رجالات بريطانيا الرسميين عسكريين ومدنيين كاللورد الكسندر ومستر تشرشل ومستر ايدن ومستر بيفن •

وبانتصار الأمم المتحدة فى الحرب تغيرت الظروف الدولية التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ تغيرا كاملا فقد خرجت دول المحور التى عقدت هذه المعاهدة لمواجهة خطرها منهزمة شر هزيمة وقضى قضاء مبرما على قوتها العسكرية وبالتالى على الخطر الذى كان ماثلا عند ابرام معــاهدة سنة ١٩٣٦ • ومن جهة أخرى اعتبرت الدول المنتصرة نفسها كتلة متحدة اشترك جميع أعضائها فى وضع النظام الدولى الشــامل الذى يرتب

علاقات الشعوب بعضها ببعض وبذلك لم يقتصر الأمر على انتفاء الخطر الذى كان يتهدد مصر من ناحية دول المحور بل انتفى فى الواقع كل خطر يتهددها من أية ناحية أخرى .

وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة المعقودة بسان فرانسيسكو فى يونية سنة ١٩٤٥ وافيا بالغرض من هذه الناحية قائما فى نفس الوقت على أسس جديدة فى المعاملات الدولية تختلف تمام الاختلاف عن الأسس التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو يحرم الحروب كوسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية ويوجب فض هذه المنازعات بالوسائل السلمية ويحظر كل اعتداء على استقلال الدول الأعضاء ووحدة أراضيها ويقرر حق الشعوب فى تقرير مصيرها وينص على المساواة التامة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء كما ينص على أنه اذا تعارضت التزامات أعضاء الأمم المتحدة المترتبة على الميثاق مع التزاماتهم المترتبة على أى اتفاق دولى آخر وجب تغليب التزاماتهم المترتبة على الميثاق .

ازاء هذا كله ونظرا لاجماع الشعب المصرى على المطالبة بحقه الكامل فى جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا عن مصر والسودان ووحدتهما تحت التاج المصرى دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات لاعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ لكى تستبدل بها معاهدة أخرى تتمشى أحكامها مع الأحوال الدولية الجديدة واستمرت هذه المفاوضات من أوائل أبريل الى أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ وانتهت الى مشروع صدقى — بيفن الذى اختلف الطرفان المتفاوضان على تفسير البروتوكول الملحق به عن السودان والذى وقف الأمر عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين اذ تجلى اجماع الرأى العام فى مصر على رفضه لقصوره عن تحقيق المطالب الوطنية .

وفى ٨ يوليه سنة ١٩٤٧ رفعت الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين بريطانيا العظمى الى مجلس الأمن طالبة جلاء القوات البريطانية

عن مصر والسودان جلاء تاما وانهاء النظام الادارى القائم بالسودان فعقد مجلس الأمن للنظر فى هذا النزاع احدىعشرة جلسة بين ٥ أغسطس و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ولكنه عجز عن اصدار أى قرار فى شأنه اذ لم يحصل أى مشروع من مشروعات القرارات التى قدمه فى هذا الشأن على الأغلبية اللازمة . وقد اشتركت جميع المشروعات فى مطالبة طرفى النزع باستئناف المفاوضات المباشرة لتسويته بالاتفاق بينهما ثم قرر الرئيس الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس وانتهى الأمر عند هذا الحد .

ثم تبادلت الحكومة المصرية مع ادارة السودان من جهة ومع الحكومة البريطانية من جهة أخرى وسائل كثيرة بشأن الاصلاحات الادارية والتشريعية فى السودان وتلت ذلك محادثات فى هذا الشأن بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى بدأت فى ٦ مايو وانتهت فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ولكن جميع هذه المكاتبات والمحادثات منيت بالفشل ولم يستطع الطرفان الاتفاق حتى فى هذا النطاق المحدود الذى لم يتناول بحث الوحدة بين مصر والسودان .

وفى شهر يناير سنة ١٩٥٠ أجريت فى مصر الانتخابات العامة فأسفرت عن تولية الحكومة القائمة وقد تجلى فى هذه الانتخابات من جديد اجماع الشعب المصرى على مطالبه الوطنية فنوهت الوزارة بهذا الاجماع المنقطع النظير فى خطاب العرش الذى افتتحت به الدورة الأولى للهيئة النيابية العاشرة من دورات انعقاد البرلمان المصرى اذ جاء فيه :

« لقد أجمعت الأمة اجماعا لا يشذ عنه أحد من أبنائها على وجوب تحرير وادينا مصره وسودانه من كل ما يقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية . ولن تفتر حكومتى فى بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل

عن أرض الوادى بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء » •

وشرعت الوزارة على الفور فى انجاز ما وعدت به ورأت أن تكون أولى خطواتها فى هذا السبيل محاولة الاتفاق مع الانجليز فدخلت معهم فى سلسلة طويلة من الاتصالات والمحـادثات لعلهم يقتنعون بالحجة وينزلون على حكم الحق وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات وتذرعت الوزارة بالحكمة والصبر فلم تتعنت ولم تتعجل بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية وعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها وبين الملابسات الدولية التى يتعلل بها الانجليز ولكن شيئا من ذلك لم يفلح فى صرفهم عن عنتهم واقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر اذا شاءوا حقا أن يحتفظوا بصداقتها • فلم تجد الحكومة والحالة هذه بدا من أن تعلن فى خطاب العرش الذى ألقى فى البرلمان المصرى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه لا مناص من الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن الحكومة ماضية دون تردد أو ابطاء فى تحقيق الأهداف الوطنية ولن تترك وسيلة الا اتخذتها للوصول الى غايتها بفضل تأييد البرلمان وعون الأمة ويقظتها وفى طليعة هذه الوسائل اعلان انهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وما يتبع ذلك من اعلان انهاء اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان •

ثم استمرت المحادثات وقصد وزير الخارجية المصرية الى لندن حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا وانتهت هذه المباحثات فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن قرر وزير الخارجية البريطانية أنه عرض على مجلس الوزراء بصفة شخصية محضة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد لمشكلة الدفاع فكلف المجلس مستشاريه أن يقوموا على الفور ببحث هذه المقترحات • وهو يرجو أن يتمكن من الافضاء الى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لطريقة العلاج المذكور فى أواسط يناير سنة ١٩٥١ أو فى أسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ •

ولكن المقترحات الموجودة لم تصل الى الحكومة المصرية الا فى ١١ أبريل سنة ١٩٥١ أى بعد التاريخ المضروب بثلاثة أشهر وقد جاءت مع ذلك أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية .

وفى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برفض هذه المقترحات فى جملتها وتفصيلاتها مقدمة من جانبها مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان .

ووعد الجانب البريطانى بدراسة هذه المقترحات المضادة والرد عليها ولكن رده لم يصل الا فى ٨ يونيو سنة ١٩٥١ .

ثم استؤنفت المحادثات ودار البحث فيها عن السودان وبينما هى سائرة تتعثر ألقى وزير الخارجية البريطانية بيانه المعروف فى مجلس العموم البريطانى يوم الاثنين ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ يعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع مشيئة السودانيين .

وقد جاء هذا البيان ناطقا بعمق الهوة التى تفصل بين الطرفين لاصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة سياسة ادعاء المسؤوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات .

وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على هذا البيان ببيانه الذى ألقاه فى مجلس البرلمان المصرى وقال فيه ان وزير الخارجية البريطانية قد أغلق بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات ولكن وزير الخارجية البريطانية بعث الى فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ برسالة شخصية ينفى فيها أنه أغلق باب المحادثات ويقول انه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا لعلاج مسائل الدفاع فرددت عليه مبينا الأسباب التى من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابه فى مجلس العموم البريطانى أغلق باب المحادثات وأضفت أن جلاء القوات

البريطانية ليس الا شطر القضية المصرية وان هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وأن الشطرين كل لا يتجزأ وان الأسس التى بنى عليها خطاب سعادته فيما يتعلق بالسودان كافية وحدها لاغلاق باب المحادثات فالموقف اذن من هذه الناحية لم يتغير فى شىء بعد رسالته الشخصية ومع ذلك فلن يعدل اغتباطى شىء اذا وصلت مقترحاته المشار اليها فى الوقت المناسب ووجدت فيها الحكومة المصرية من الشواهد العملية على احترام حقوق مصر الوطنية ما يدعوها الى مراجعة الموقف .

أرسل هذا الرد فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ولم تصل هذه المقترحات حتى الآن ولكنى تلقيت من وزير الخارجية البريطانية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى يقول فيها انه لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخا لارسال مقترحاته ولكنه يتوقع أن يكون ذلك فى موعد قريب . وهو يرجو أن يستطيع كذلك فى القريب تقديم مقترحات جديدة عن مستقبل السـودان تكون مقبولة لدى الحكومة المصرية كأساس لاستئناف المباحثات .

وقد كلفت سعادة السفير البريطانى الذى حمل الى هذه الرسالة أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مرتبطة باعلان خطتها فى البرلمان قبل فض دور الانعقاد الحالى فى أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير فلا معدى والحالة هذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل هذا التاريخ .

يا حضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين .

هذا هو تاريخ المحادثات حتى الآن وغنى عن البيـان أن الجانب البريطانى لا يخسر شيئا من كل هذا التطويل والتأخير فالاحتلال قائم فى منطقة قناة السويس وفى السودان والحكم البريطانى يواصل مساعيه فى الجنوب لفصل السودان عن مصر تحت ستار الحكم الثنائى . أما مصر فقد أصبح من المستحيل عليها أن تصبر أكثر مما صبرت وتطاول

أكثر مما طاولت وتواصل هذه المحادثات التى امتدت حتى الآن أكثر من ستة عشر شهرا • ثم ان هذه المحادثات ليست الا حلقــة أخيرة فى سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لنيل حقوقها الوطنية واقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترامها وكف العدوان عنها •

من أجل ذلك أرى لزاما على وقد امتد دور الانعقاد الحالى الى أحد عشر شهرا حتى كاد يتداخل فى دور الانعقاد المقبل من أن أعلن فى مجلسكم الموقر أن الحكومة المصرية تعتبر الوقت المناسب الذى نوهنا عنه فى ردنا على رسالة مستر موريسون الشخصية وقيدنا به وصول المقترحات الجديدة التى وعد بها قد فات وانقضى وأن المحادثات التى كانت جارية بين الحكومتين قد قطعت بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها •

وما دام السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله فقد آن الأوان لأن تفى حكومتكم بالوعد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش الأخير فتتخذ على الفور الاجراءات اللازمة لالغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان •

وانى أودع الآن مكتب المجلس المراسيم الآتى نصها :

أولا — مرسوم بمشروع قانون بالغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ والقانونين رقم ١٣ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وأحكام الاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر وأحكام اتفاقيتى ١٩ ينـاير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان •

ثانيا — مرسوم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩و١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستورى للسودان •

ثالثا — مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادتين المشار اليهما .

رابعا — مرسوم بمشروع قانون بشأن نظام الحكم فى السودان .

وستصدر الحكومة فى القريب العاجل كتابا أخضر تنشر فيه جميع الوثائق والمحاضر الخاصة بالمحادثات ليقف البرلمان والرأى العام على حقائق الموقف كاملة وليعرف العالم كله أننا لم تتعنت ولم تتعجل ولكنا تمسكنا بالحق الواضح الصريح وأيدناه بالحجج الدامغة وأبى الجانب البريطانى الا أن يتشبث بالأفكار الاستعمارية التى فات أوانها والتى هى فى الواقع أكبر خطر يتهدد قضية الأمن الدولى ويعرقل الجهود المبذولة لاستقرار السلم العالمى .

ياحضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

لم أكن بعد كل ما أوضحت فى حاجة الى التعقيب على مشروعات القوانين المقدمة اليكم وتبرير استصدارها . فالظروف والملابسات والأسباب التى سبق بيانها كافية وحدها لهذا التبرير ولكنى مع هذا أزيدكم بيانا فى هذا العمل التاريخى الخطير .

لقد جادل الانجليز فى حق مصر فى الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

ولكن الأمثلة لا تنقصنا على سوابق الغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد كما تتبينون حضراتكم مما يلى : —

١ — **فى سنة ١٨٧١** — ألغت روسيا القيصرية معاهدة باريس المعقودة فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ بشأن حيدة البحر الأسود .

٢ — **فى سنة ١٨٨٤** — ألغت الولايات المتحدة الأمريكية المعاهدة الانجليزية الأمريكية التى عقدت فى ١٩ أبريل سنة ١٨٥٠ والخاصة بانشاء قناة بحرية فى أمريكا الوسطى .

٣ — **فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥** — ألغت فرنسا كونكورداتو ١٥ يوليو سنة ١٨٠١ المعقود بينها وبين البابا .

٤ – فى ٣ اكتوبر سنة ١٩٠٨ — ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة برلين المعقودة فى سنة ١٨٧٨ بأن ضمت اليها البوسنة والهرسك .

٥ – فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٨ — ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة دولة حرة مستقلة .

٦ – فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ — ألغت تركيا نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائما فيها بمقتضى التزامات دولية .

٧ – فى سنة ١٩١٩ — ألغت الصين معاهدتى ١٩١٣ و ١٩١٥ مع روسيا ومنغوليا .

٨ – بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٤ — ألغت الحكومة السوفيتية المعاهدات السياسية والاقتصادية التى كانت حكومة روسيا القيصرية قد أبرمتها .

٩ – بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ — ألغت الصين المعاهدات غير المتكافئة التى كانت طرفا فيها .

١٠ – فى سنة ١٩٣٢ — أوقفت فرنسا دفع ديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة بمقتضى اتفاق ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٦ .

١١ – فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ — ألغت دولة ايرلندا الحرة المعاهدة الانجليزية – الارلندية المعقودة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

١٢ – فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ — ألغت بولونيا التزاماتها الدولية الخاصة بحماية الأقليات .

١٣ – فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٥ — ألغت ألمانيا الجزء الخامس من معاهدة فرساى .

١٤ – فى مارس سنة ١٩٣٦ — ألغت ألمانيا معاهدة لوكارنو .

١٥ – فى اول ابريل سنة ١٩٣٦ — ألغت النمسا الجزء الخامس من معاهدة سان جرمان .

١٦ – فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ — ألغت الحكومة اليابانية معاهدة الدول

التسع الموقعة فى واشنجتون بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ • والخاصة بالمبادىء الواجب اتباعها والموقف الواجب اتخاذه نحو الصين •

١٧ – فى يونيو سنة ١٩٣٩ – ألغت ألمانيا التصريح الألمانى البولونى الصادر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ الخاص بعدم الالتجاء الى القوة •

١٨ – فى يونيو ١٩٣٩ – ألغت ألمانيا الاتفاق البحرى المعقود بينها وبين انجلترا فى ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ •

هذه أمثلة كثيرة متفاوتة التاريخ والظروف والأسباب على سوابق الغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد • وقد كان الجانب الآخر بالطبع يجادل فى جواز هذا الالغاء ولكن الالغاء مع ذلك تم وأنتج آثاره القانونية فى جميع الأحوال • وقد يقال ان أكثر الدول التى لجأت الى هذا الاجراء كانت تعتمد فيه على القوة المادية • هذا صحيح • ولكنه أبعد ما يكون عن أن ينطبق على حالتنا • فنحن لا نعتمد فيما اضطررنا اليه من الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ الا على الحق الواضح والعدالة الناطقة والمبادىء السامية التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة • وما من سابقة من هذه السوابق الدولية التى سقناها تشبه أو تدانى حالتنا فى سلامة الحجة ووضوح الضرورة وقوة أسباب الالغاء التى أجملها الآن لحضراتكم باختصار فيما يلى : –

أولا – ان هذه المعاهدة عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوفرا للجانب المصرى • وليس هذا رأيا جديدا يتردد هنا أول مرة لنبرر به موقفنا بل هو رأى وزير الخارجية البريطانية المغفور له مستر بيفن أعلنه بصريح العبارة فى مجلس الأمن عندما طرح عليه النزاع الروسى – الايرانى اذ قال بالحرف الواحد « ان الحكومة البريطانية ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه قد انتزع من الحكومة الايرانية قسرا على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتى جزءا من ايران » •

كما قال فى المناسبة نفسها « نحن دول قوية نوصف أحيانا بالثلاثة الكبار ولكننا نمثل القوة دون ريب وللقوة ولا شك حسابها فى المفاوضات » .

وقد أخذ مجلس الأمن بهـذا الرأى فتضمن قراره فيما تضمن أن وجود القوات الأجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات .

هـذا هو حكم مجلس الأمن وحكم وزير الخارجية البريطانية على الاتفاقات التى تعقـد فى ظل الاحتلال وهو الحكم الحق على معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت والاحتلال البريطانى قائم فى مصر كلها لا فى بعض أجزائها كما كان الحال فى ايران .

ولا بد لى هنا من أن أفصح عما نقصده بضغط الاحتلال. ليس القصد أن أحدا أكرهنا اكراها ماديا على توقيع المعاهدة ولكننا نقصد حالة الاكراه الأدبى التى كانت تساور نفوسنا اذ نرى مصر تكاد تختنق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل فى كل مرافقهـا العابث بكل مصالحهـا . والامتيـازات الأجنبية الجاثمة على صدرها فأردنا أن نلتمس لها . من هذا الأسار مخرجا يطلقها من عقالها ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال وحدتها واستقلالها .

ثانيا — تغير الظروف التى عقدت فيها المعاهدة وقد سبق لنا تفصيل ذلك بما فيه الكفاية .

ثالثا — انها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والاحترام . فاتفاقية قناة السويس عقدت قبلها بزمن طويل بين دول متعددة لتقرير وضع دولى هام هو حيدة القناة وحرية المرور فيها على قدم المساواة التامة بين الجميع . ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول الموقعة

عليها محاولة الحصول على مزايا اقليمية أو تجارية أو أية مزية أخرى فى أى اتفاق دولى يعقد فى المستقبل بشأن القناة • كما ناطت بمصر وحدها — وهى الدولة صاحبة الاقليم — حق الدفاع عن حيدة القناة وسلامة المرور فيها • وهذا ما أهدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ اهدارا تاما ، اذ ليست هذه المعاهدة الا مجموعة من الميزات الصـارخة لمصلحة بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها • وما كان لبريطانيا بصريح النص فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال فتحصل لنفسها على هذه المزايا •

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد سبق أن بينا أوجه التناقض بينه وبين معاهدة سنة ١٩٣٦ • ولا حاجة بى الى تكرار القول فى أهمية هذا الميثاق ووجوب تغليب أحكامه على ما يتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقات الأخرى •

رابعا — تكرار الاخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة • والواقع أن الانجليز لا يتمسكون بالمعاهدة الا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال أو العبث بوحدة مصر والسودان • أما ما وضع عليهم من قيود أو ألقى من التزامات فليس له وزن عندهم فهم يتجاوزون عـدد القوات التى ترخص المعاهدة بابقائها فى منطقة القناة ويتجاوزون المناطق المحددة لها ويأبون الخضوع للاجراءات الصحية والجمركية التى تفرضها القوانين المصرية • ويحاربون تدريب الجيش المصرى وتجهيزه بدلا من أن يعاونوا فى اعـداده وتقويته وفقا لتعهدهم فى المعاهدة • وقد انتهجوا ، وما زالوا ينتهجون، فى المسألة الفلسطينية سياسية لا يمكن وصفها الا بأنها سياسة عدائية تعرض مصر لأشد الأخطار مع أن المعاهدة توجب عليهم أن لا يتخذوا فى علاقاتهم مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة • وذلك فضلا

عن سياستهم فى السودان التى يرمون بها الى فصله عن مصر وفصل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية فيه منتهكين بذلك أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ على حد سواء •

ياحضرات الشيوخ والنواب المحترمين •

من هذا كله تتبينون بجلاء أن مصر انما تعمل فى حدود حقها القانونى والدولى اذ تنهى العمل بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ وهـذا هو الشأن لنفس الأسباب فيما يتعلق بانهاء العمل باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بل أن أمرهما أهون وأيسر فقد عقدتا فى وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية وكان الاكراه والاملاء واضحين فيهما وفى الملابسات التى سبقت عقدهما أشد الوضوح وقد وقعهما وكيل نظارة الخارجية والمعتمـد البريطانى • وهما خاصتان بادارة السودان ولم ينصا على أجل لانتهاء الوضع الذى فرضناه فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر فى ذلك الحين فلابد من أن يزول بزوالها •

وقد كان يكفى فى انهاء العمل بهاتين الاتفاقيتين صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية ولكن نظرا لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضلنا أن يتوج بموافقتكم فأدمجناه فى مشروع القانون الخاص بانهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ •

وبانهاء العمل بهذه المعاهدة من جهة وبهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى يعود الوضع فى السودان من تلقاء نفسه الى ما كان عليـه قبل الاحتلال فتستبعد كل علاقة للانجليز بالسودان ولا تبقى الا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان • ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعى بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصرى وتدارك ما كان الضغط البريطانى قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة الوطن وعلى تلقيب

الملك بملك مصر والسودان • وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم اليكم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ومشروع القانون المتضمن هذا التعديل •

كما يتعين اصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن وهذا ما يتكفل به مشروع القانون المقدم اليكم فى هذا الشأن وقد توخينا فيه التزام المبادىء الأساسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين فى الشمال والجنوب والمحققة لتمتع السودان بحكم ذاتى كامل ودستور ديمقراطى صحيح تاركين جميع التفصيلات للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم أصدق تمثيل •

بهذا كله تتمشى النصوص الدستورية مع الوحدة الطبيعية التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ • هذه الوحدة التى لم يكن الانجليز فى أول أمرهم يمارون فيها بل كانوا فى كل مناسبة يصرحون بأنهم يعملون فى السودان باسم مصر ولحساب مصر • هذه الوحدة التى بلغ من قوتهاووضوح حجتها ان أنطقت مستر تشرشل نفسه بتشبيهه المعروف الذى مثل فيه شطرى الوادى بنخلة أصلها فى السودان وفروعها فى الدلتا وقال بصريح العبارة ان مصر والسودان من الناحية الطبيعية والجغرافية وحدة لا تتجزأ •

يا حضرات الشيوخ / والنواب المحترمين •

لقد انقضى وقت الكلام وجاء وقت العمل ، العمل الدائب المنتج الذى لا يعرف ضجيجا أو صخبا • بل يقوم على التدبير والتنظيم • وتوحيد الصفوف لمواجهة جميع الاحتمالات • وتذليل كل العقبات • واقامة الدليل على أن شعب مصر والسودان ليس هو الشعب الذى يكره على ما لا يرضاه أو يسكت عن حقه فى الحياة •

أما الخطوات العملية التالية فستقفون على كل خطوة منها فى حينها القريب • وانى لعلى يقين من أن هذه الأمة الخالدة ستعرف كيف ترتفع

الى مستوى الموقف الخطير الذى تواجهه ، متذرعة له بالصبر والايمان والكفاح وبذل أكرم التضحيات فى سبيل مطلبها الأسمى .

وانه لمن يمن الطالع أن تتم باذن الله وعلى بركته هذه الخطوة الحاسمة من خطوات جهادنا الوطنى فى ظل مليكنا المعظم فاروق الأول الذى اقترن بميلاد الثورة مولده وخلص لوجه مصر مقصده وتجاوب بكبار الآمال وصالح الأعمال عهده السعيد المجيد .

ياحضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بالغائها .

أرجو اعتبار هذا البيان التفصيلى الذى تشرفت بالقائه على حضراتكم الآن بمثابة مذكرة تفسيرية لكل مشروعات القوانين التى أودعتها مكتب مجلسكم الموقر .

مرسوم بمشروع قانون

بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها

وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، الموقعة بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية . وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ، بشأن ادارة السودان .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان بالاعفاءات والميزات المشار اليها فى المادة السابقة .

(المادة الثالثة)

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير .

ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر المنتزه فى ٦ المحرم سنة ١٣٧١ (٧ اكتوبر سنة ١٩٥١) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات بالنيابة عبد المجيد عبد الحق	وزير الأشغال العمومية عثمان محرم	رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس
وزير التموين احمد حمزة	وزير المالية فؤاد سراج الدين	وزير الداخلية فؤاد سراج الدين
وزير العدل محمد محمد الوكيل	وزير التجارة والصناعة محمود سليمان غنام	وزير الحربية والبحرية بالنيابة عبد الفتاح حسن
وزير الاقتصاد الوطنى بالنيابة محمد محمد الوكيل	وزير الشئون البلدية والقروية ابراهيم فرج	وزير الزراعة العمومية عبد اللطيف محمود
وزير الصحة العمومية عبد الجواد حسين	وزير المعارف العمومية طه حسين	وزير الخارجية محمد صلاح الدين
وزير الدولة عبد المجيد عبد الحق	وزير الأوقاف حسين محمد الجندى	وزير الشؤون الاجتماعية عبد الفتاح حسن

مرسوم

بمشروع قانون لدعوة البرلمان إلى تعديل الدستور لتقرير وضع السودان ولقب الملك

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، بوضع نظام دستورى للدولة المصرية ؛

وعلى المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

البرلمان مدعو للنظر فى تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ، لتقرير الوضع الدستورى للسودان ، وتعيين لقب الملك .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بقصر المنتزه فى ٦ المحرم سنة ١٣٧١ (٧ اكتوبر سنة ١٩٥١) .

فاروق
بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

لتعديل الدستور لتقرير نظام الحكم فى السودان والنص على لقب الملك

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية وعلى المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور .

وعلى المرسوم الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ باقتراح تعديل بعض أحكام الدستور .

وعلى قرارى مجلسى البرلمان بالموافقة على ضرورة هذا التعديل وموضوعه .

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ — تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالى :

« تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ، ومع أن مصر والسودان وطن واحد ، يقرر نظام الحكم فى السودان بقانون خاص » .

مادة ٢ — تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالى :
« الملك يلقب بملك مصر والسودان » .

مادة ٣ — على رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر المنتزه فى ٦ المحرم سنة ١٣٧١ (٧ اكتوبر سنة ١٩٥١) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير العدل	رئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس الوزراء
محمد محمد الوكيل	مصطفى النحاس	مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

لوضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على القانون رقم لسنة ١٩٥١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

على المادة ١٥٩ من الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية . المعدل بالقانون رقم لسنة ١٩٥١ .

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ — يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان . وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره . وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك اعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان . بعد التصديق عليه واصداره .

مادة ٢ — تنظم قواعد تكوين الجمعية التأسيسية واجراءاته بمرسوم .

مادة ٣ — يكفل الدستور المشار اليه في المادة الأولى القواعد الأساسية التالية :

(١) اقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين . على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخبا كله .

حق الملك في حل الهيئة النيابية . أو المجلس المنتخب وحده ، اذا ما تقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين ،

واجراء انتخابات عامة جديدة فى مدة قصيرة تحقيقا لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية .

(ب) الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

(حـ) انشاء مجلس وزراء من أهل السودان وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه . وحقه فى تعيين وزرائه واقالتهم . تقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم عن أعمال وزارته .

(د) اشتراك الهيئة النيابية مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية بما فى ذلك اقتراح القوانين . ولا يصدر قانون الا اذا قررته الهيئة النيابية وصدق عليه الملك .

ضرورة موافقة الهيئة النيابية مقدما على انشاء الضرائب وتعديلها أو الغائها . وعقد القروض العامة . وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للايرادات والمصروفات .

(هـ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم .

(و) كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة . وفى مقدمتها الحرية الشخصية . وحرية الاعتقاد . وحرية الرأى والصحافة . وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات — كل ذلك فى حدود القانون .

مادة ٤ — استثناء من أحكام المواد السابقة يحتفظ بالشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والنقد . فيتولاها الملك فى جميع أنحاء البلاد فى حدود الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية .

مادة ٥ — على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا القانون .

صدر بقصر المنتزه فى ٦ المحرم سنة ١٣٧١ (٧ اكتوبر سنة ١٩٥١) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

نص خطاب

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية

ورئيس وفد مصر لدى الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة
الذى ألقاه أمام الجمعية العامة فى پاريس يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥١

سيدى الرئيس :

فى هذه المناقشات العامة يدلى كل واحد منا بعد زميله بدلوه ليلقى بعض الضوء على أحوال السلم ومصائره وعلى مستقبل رخاء الشعوب التى يمثلها .

وأنا لا أتردد فى الاعراب عن ثقتى بأن قادة العالم يحاولون مخلصين أن يخدموا قضية السلام والرفاهية ويوطدوا دعائمها . ومع ذلك أشك فى أنهم قد اختاروا لمحاولاتهم هذه أحسن السبل وأقربها الى بلوغ الهدف السامى الذى هو هدفهم وهدف الانسانية جمعاء .

اننا لا نزال أبعد ما نكون عن الاتفاق على تنظيم التسلح ومراقبته وفقا لما نص عليه الميثاق وقد كانت النتيجة زيادة هائلة فى أعباء عالم طحنته الأعباء دون أن يلوح أى أمل فى وضع حد لهذا التسابق الجنونى فى التسلح الذى ينكب الاقتصاد العالمى بأشد الأضرار والذى أصبح مصدرا للقلق المتزايد والاضطراب المتواصل بين شعوب الأمم المتحدة وشعوب العالم قاطبة .

من أجل هذا ترحب الحكومة المصرية بكل اقتراح عملى أو جهد انشائى يرمى الى تنفيذ نصوص الميثاق فى هذا الشأن والى تطبيق حكم المادة السادسة والعشرين من الميثاق بشأن اقامة السلم والأمن الدولى وتوطيدهما ووضع الخطط اللازمة لتنظيم التسلح .

كذلك نجد أنفسنا أبعد ما نكون عن اخراج مبادىء الأمم المتحدة وأغراضها الى حيز التنفيذ بأن نضفى عليها هذه القوة المعنوية والمادية التى نص عليها الميثاق لتستطيع الأمم المتحدة النهوض بتبعاتها وضمان السيادة بحكم القانون فى العلاقات الدولية .

على أنى لا أزال أرجو أن تحاول الأمم المتحدة محاولة أخرى بل محاولات كثيرة متتالية حتى تهتدى الى السبيل السوى المؤدى الى حفظ السلم وتوطيده .

ومن الخير أن يستفاد فى هذا الشأن بقرار « الاتحاد لأجل السلام » الذى أصدرته الجمعية العامة فى دورتها الماضية فهو قرار يهدف الى اقامة مناطق للقوة وتهيئة الوسائل الضرورية لصد العدوان واتقاء خطره .

وانى لعلى يقين من أن أعضاء الأمم المتحدة جميعا ومن ورائهم مئات الملايين من البشر الذين نمثلهم هنا يشاطروننى الشعور بخيبة الأمل لأن روح الميثاق ونصوصه لا تزال حتى الآن غير مطبقة تماما ولأن قرار « الاتحاد لأجل السلم » لا يزال مجرد قرار .

سيدى الرئيس

انى ليحدونى أن احيطكم علما بأن الحوادث الجارية فى ذلك الجزء من العالم الذى جئت منه يخيب آمال كل محب للسلام وكل من له من البصيرة وبعد النظر ما يفتح عينه على الأخطار المتزايدة التى تعوق سبيل السلام فى الشرق الأوسط وما حوله .

وانكم ولا شك تعرفون شيئا كثيرا عن الأحوال الجارية فى الشرق الأوسط وكيف تتجه باطراد الى نقطة الانفجار من جراء تشبث بعض الدول الاستعمارية بوسائل وعلاقات لو سلمنا جدلا بأنه ان كان لها محل فى عصور الماضى المظلمة فما من شك فى أنها لا تجد لها الآن مكانا فى حياتنا الحاضرة اذ هى تتناقض أصرح التناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع روح الحرية ومثل العدالة السامية التى يجب أن يتسم بها العام الأول من النصف الثانى من القرن العشرين .

ان العالم كله ليعلم حق العلم ما بلغه الموقف ووصلت اليه الأحداث والخلافات فى تلك المنطقة الحساسة التى تمتد من الشاطىء الغربى لأفريقيا الشمالية على المحيط الأطلسى حتى الحدود الشرقية لايران • وهناك مشكلات كثيرة فى هذه المنطقة الحساسة تصرخ عاليا وتناشد بالحاح انصاف ذوى الضمائر وحكمة أصحاب البصائر •

وأذكر لكم هذه المشكلات على سبيل التمثيل مسائل مراكش وليبيا ووادى النيل وفلسطين وايران •

أما مسائل مراكش وليبيا وفلسطين فستسمعون عنها الكثير فى أثناء هذه الدورة ، وأما مسألة فلسطين فقد بدأتم بالفعل تسمعون عنها اذ تناولها الكثير من الخطباء الذين سبقونى وسيكون لكم فيها مزيد • على أنى أرجو أن تكونوا قد قرأتم فى هـذا الشأن المقالة التى حررها الكاتب الأمريكى المعروف ستيوارت السوب بجريدة الهيرالد تريبيون الصادرة فى ١٠ نوفمبر الجارى بعد أن زار مصر فقد قال فيها « من الحقائق المقررة أن اقامة اسرائيل قد تركت هنا جرحا سياسيا لا يندمل وأن المعاملة المخجلة التى عومل بها مئات الألوف من العرب اللاجئين الذين طردوا من فلسطين لا تبرح تنكأ هذا الجرح وتهيجه » •

ولا حاجة بى الى أن أبين لكم موقف الحكومة المصرية من هذه المسألة من النكاد والعذاب الأليم الذى حل بأهل فلسطين تحت بصر هيئة الأمم المتحدة وعلى عين العالم المتمدين • فهذا الموقف معروف لكم أجمعين • وسيوضح الوفد المصرى فى الوقت المناسب رأى حكومته فى الحل العادل الذى طال أمد انتظاره فى مسألة فلسطين •

ان السياسة التى اتبعتها بعض الدول التى لا تزال غارقة فى خططها الرجعية البالية فى هذه المسألة وفى غيرها من مسائل الشرق الأوسط هى سياسة تظهر بجلاء أن هذه الدول تقول شيئا وتفعل غيره وأنها تتحدث بلغة السلام وتعمل عن قصد أو غير قصد على تهديد السلام •

ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نجعل من منطقة الشرق الأوسط أو

من غيرها من المناطق مناطق قوة واستعداد اذا انتفت الثقة من نفوس أهلها فاذا أنكر حقهم وضن عليهم بزمالة جدية كريمة فى بناء صرح السلام والمحافظة عليه .

لقد عقد المصريون وجيرانهم فى الشرق الأوسط عزمهم على أن يرفضوا فى عزة والحاح أى وضع دون وضع الزمالة والمساواة التامة فى السيادة مع جميع شعوب الأرض . هذا هو حقنا وهو واجب الأداء . ونحن نصر وسنصر دواما على أن تكون هذه الزمالة حقيقية لا مجرد ألفاظ . ويحق لنا أن ننتظر أن تنفذ نصوص الميثاق الخاصة بالمساواة بين الأمم صغيرها وكبيرها وأن تتحول الى حقائق انشائية نابضة بالحياة . وهذه المساواة فى السيادة وهذا السلم نفسه الذى هو سبيل البقاء يتطلب أوثق تعاون ممكن فى بناء صرح الأمن الدولى ودفع العدوان وضمان الحرية للانسان . وجدير بنا فى هذا كله أن نذكر على الدوام أنه لا قوة لقوم حرموا أسباب القوة وأنكر عليهم الحق . ولا استقرار للسلام اذا ظل الأقوياء مستمسكين بسياسة الطمع والجشع والتسلط والاعتداء .

لقد كان من المستطاع أن يتسرب الكثير من الضوء والتفاؤل الى هذه الصورة القاتمة التى رسمتها لكم وأن تنقلب مصادر القلق والاضطراب مصادرا للأمن والاطمئنان باحترام الجميع لتعهداتهم التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وبعدول بعض الدول عن التشبث بسياسة الغلبة والسيطرة وهى سياسة العصور البائدة .

فى مكنتنا أن نتعاون جميعا لبناء صرح السلام وفى مقدورنا أن ندفع خطر العدوان ونتقى شره وفى استطاعتنا أن نعيش مطمئنين فى ظلال قوة الحق فخورين بموقفنا فى اجراء العدل والدفاع عن حريات الشعوب . أفلا تستحق كل هذه الثمرات الطيبة أن نجهد لها ؟ ما من ريب فى ذلك ولكنى لا أجد مشجعا على هذا الحلم الجميل من الحوادث الجسام المؤلمة التى تجرى الآن وأنا أتحدث اليكم فى هذا المجمع الدولى العظيم .

سيدى الرئيس :

عند ما عقدت جمعيتنا العامة دورتها الخامسة فى مدينة نيويورك فى شهر سبتمبر من العام الماضى كانت أحلك الغيوم التى تلقى ظلها الكثيف على هذا العالم المضطرب هى حرب كوريا • أما فى هذا العام فهنالك حربان حرب فى كوريا والأخرى فى البلد الذى أتشرف الآن بأن أخاطبكم باسمه • انها حرب حقيقية تشنها على مصر دولة لا تزال تدعى بأنها حليف لمصر •

لقد تدفقت الامدادات البريطانية — البرية والبحرية والجوية — على منطقة قنال السويس لمضاعفة قوات الاحتلال التى كانت قد تجاوزت بالفعل الى حد كبير العدد المسموح به فى معاهدة ١٩٣٦ واستولت هذه القوات استيلاء تاما على المنطقة بأكملها ووضعتها تحت الحكم العسكرى وعزلتها عن سائر أجزاء المملكة ووضعت يدها على مختلف المرافق العامة كالمواصلات والكهرباء وأعمال المياه •

وقد اعتدى على السلطات العامة ومنها السلطة القضائية فمنع القضاة من مباشرة مهمتهم المقدسة فى هذا الجزء من أراضى الوطن • ومنهم من قبض عليه وحرم من الطعام يومين كاملين • كما منعت السلطات الجمركية ورجال خفر السواحل من أداء وظيفتهم فكانت النتيجة ازدياد تهريب المخدرات بشكل محسوس •

كذلك منعت السلطات الصحية من القيام بأعمالها حتى ليخشى أن تنتشر الأمراض الوبائية وأن تتسرب من هذه المنطقة الى أجزاء الوطن الأخرى •

وحال الانجليز بين السلطة الادارية وبين النهوض بواجبها الجوهرى وهو صيانة الأمن العام فى حين أن تبعات هذه السلطة زادت زيادة كبيرة من جراء موقف التحرش الذى اتخذته القوات البريطانية •

وقد تعرض العمال الذين حفزتهم وطنيتهم الى اجماع أمرهم على عدم التعاون بعد اليوم مع القوات البريطانية لشتى الوان القمع والتهديد واكره بعضهم على استئناف عمله تحت حراب الجنود •

كذلك صمم تجار الأطعمة على الامتناع عن توريدها الى القوات البريطانية فردت هذه القوات باغتصاب جميع مواد التموين .

ولم يقتصد جنود الاحتلال فى اطلاق النـار على رجال الجيش والبوليس فضلا عن المدنيين الآمنين ولم يتورعوا عن قتل النساء والأطفال.

وقد صودرت الصحف المصرية وبلغ الأمر بالانجليز الى حد مصادرة جريدة الاجيبشيان جازيت وهى جريدة بريطانية يشرف عليها أحد الرعايا البريطانيين . ويبدو أن مستر تشرشل كان فى أشد حالات الحرج عندما أجاب من أيام قلائل فى مجلس العموم على سؤال وجه اليه فى هذا الشأن اذ قال « انها صحيفة محلية تصدر باللغـة الانجليزية وتملكها شركة مسجلة فى مصر تسيطر على أسهمها سيدة انجليزية تقيم بالاسكندرية . ولم تكن الصحيفة المذكورة تعرض غير وجهة النظر المصرية وانى أعتقد أنه ليس من الانصاف أن يترك الجنود اياما عديدة قبل أن تصل اليهم صحف بلادهم على اختلاف مذاهبها وهم لا يقرأون غير هذه الترهات المعادية لبريطانيا » .

هذا هو رد المستر تشرشـل وما كنت لانتظر منه أن يبلغ مجلس العموم أن السبب الحقيقى لمصادرة هذه الصحيفة التى اعترف هو نفسه بأن السيطرة على أسهمها لاحدى السيدات البريطانيات انما هو الجزع من أن يعرف الجنود البريطانيون فى منطقة القنال كل الحق ولا شيء غير الحق .

سيدى الرئيس :

ليس هذا الا بيانا مختصرا بفظائع الانجليز وعدوانهم على مصر . فاذا لم يكن كل أولئك هى الحرب فانى لا أدرى كيف اذن تكون الحرب!

لقد أبدى مندوب الولايات المتحدة ووزير خارجيتها المحترم فى خطابه البليغ عنايته الفائقة بحقوق الانسان وخبرنا عن بعض الحوادث التى وقعت فى المجر وتشيكوسلوفاكيا فوصفها بأنها سـحق وحشى للحرية . وانى لأسائل نفسى أى وصف يمكن أن يطلقه على الفظائع

التى يرتكبها فى منطقة القنال أصدقاؤه وحلفاؤه البريطانيون • أما أنا فلا أتردد فى أن أدعوه عدوانا همجيا مخجلا من المملكة المتحدة وخرقا صارخا للسلم العالمى والامن الدولى وامتهانا بالغا لمبادىء الميثاق وأهدافه السامية •

سيدى الرئيس :

يمكننا — بل ينبغى لنا — أن نسأل لم تقع جميع هذه الأحداث فى وادى النيل ؟ لم ترفض المملكة المتحدة بعناد اجلاء جنودها عن مصر ؟ لم تتوسع فى العدوان علينا وهى التى تزعم أنها لا تزال حليفتنا ؟ ألأن مصر قد صممت على أن تعيش حرة بين الأحرار ؟ ألأن شعب مصر قد عقد العزم على أن يدفع عار السيطرة الأجنبية ؟ الا أنه يطالب بحقه فى الحياة ويحرص على احترام ميثاق الأمم المتحدة ؟ أم لأن المملكة المتحدة تستميت فى الاستمساك بأساليب الاستعمار وبسط النفوذ ومد السيطرة التى فات أوانها وتداعى بنيانها والتى جربت كما قال الرئيس روزفلت مرة بعد الأخرى فكان الفشل نصيبها ؟ ان الجواب واضح كالنهار •

ومع ذلك فقد رأى زميلنا المحترم مندوب نيوزيلنده أن من المناسب أن يلقى اللوم على الطرف المظلوم أى على مصر فحدثنا فى التاسع من هذا الشهر عن واجب كل منا فى احترام تعهداته الدولية واتهم مصر بما سماه نبذ الاتفاقات المعقودة بالحرية والاختيار ثم قال ان انكار المعاهدات كان من المستطاع أن يبدو مفهوما — وان لم يكن مبررا — لو كان موجها الى دولة عارضت باصرار فى اجراء كل تغيير ولم تصغ قط الى الحجج الخاصة باعادة النظر فى هذه المعاهدات على ضوء الظروف •

واختتم زميلنا المحترم حديثه فى هذا الشأن بارتداء مسوح الرهبان والصلاة من أجل المادة الأولى من الميثاق داعيا الله القدير أن يحفظ هذا العالم من أن يسوده حكم الأدغال •

ولم يكن من المستغرب بعد هـذا الكلام أن يبادر ممثل المملكة المتحدة المحترم الى الانضمام الى شريكه النيوزيلندى مكتفيا بالدعوة

الى احترام قدسية المعاهدات باعتبارها ملزمة لجميع الدول صغيرها وكبيرها على السواء •

سيدى الرئيس :

لم أكن أعتزم أن أتعرض باسهاب للاسباب التاريخية والسياسية والنفسية التى اضطرت الحكومة المصرية لأن تعلن فى ١٦ أكتوبر ١٩٥١ انهاء العمل باتفاقى سنة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ • ولكنى بازاء ما أدلى به زميلاى المحترمان ممثل المملكة المتحدة وممثل نيوزيلندة لا أجد مناصا من أن أقبل تحديهما •

وانى اذ أفعل ذلك أجد من الضرورى أن ألقى نظرة على الماضى لنتفهم الحاضر فى ضوئه وان كنت على يقين من أن حاملى لواء السيطرة والتوسع والاستعمار يكرهون شهادة التاريخ التى تحرجهم وتفضح أعمالهم •

نكبت مصر أول ما نكبت بالاحتلال البريطانى فى ١١ يوليو عام ١٨٨٢ فى أعقاب مؤامرة مدبرة باحكام منذ زمن بعيد • ومنذ ذلك التاريخ حرص الانجليز على أن يطيلوا أجل الاحتلال بسلسلة لا تنتهى من الحجج والتعلات • ومن هنا سمع الناس من الانجليز مثل هذه العبارات : حماية الخديوى — حماية الأجانب — حماية ذوى الجلابيب الزرقاء — حماية الأقليات — حماية أصحاب المصالح الحقيقية — حماية المواصلات البريطانية • واليوم يلجأ الانجليز الى حجة ضخمة ولكنها فارغة اذ لا علاقة لها على الاطلاق بعالمنا الحاضر • عالم ميثاق الأمم المتحدة وما يسوده من المبادىء والأفكار • لقد نصبوا أنفسهم حماة للشرق الأوسط وهذا هو ما سماه مستر موريسون « المسئولية الملقاة على بريطانيا فى الشرق الأوسط بالنيابة عن دول الكومنولث وحلفاء الغرب بوجه عام » • فأين هذا من الميثاق ؟ •

وفى خلال سبعين عاما قطع الانجليز على أنفسهم أكثر من ستين وعدا باجلاء قواتهم عن أرض مصر وفى سنة ١٩٤٦ وافق الانجليز على الجلاء عن مصر فى أمد أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ ونحن الآن اذا لم تخنى

الذاكرة قد جاوزنا بزمن طويل سنة ١٩٤٩ بل جاوزنا سبتمبر سنة ١٩٥١ • ولكن البريطانيين بدلا من أن يجلوا ما زالوا يحتفظون على أرض مصر بعشرات الألوف من جنودهم يزيدون عليها فى كل يوم مع أن معاهدة سنة ١٩٣٦ البائدة تحدد عدد الجنود المسموح بها فى أرض مصر بما لا يزيد على عشرة آلاف جندى •

والواقع أن لب الخطة التى بيتها الانجليز لاحتلال مصر هى التمكين لقوات الاحتلال من البقاء فيها الى أبد الآبدين وقد وضعوا دائما هذا الغرض نصب أعينهم وتوسلوا اليه بحلقة مفرغة لم يعرف من قبل شر منها • فتعمدوا ألا يتقوى الجيش المصرى أو ينهض أبدا ليتسنى لهم على الدوام أن يقولوا أن جيش مصر مازال ضعيفا فلا بد من بقاء القوات البريطانية فيها •

كم من حدث وقع وكم من انقلاب توالى ! قامت عصبة الأمم وزالت عصبة الأمم • وخرجت هيئة الأمم المتحدة للوجود ودخان المدافع ودوى القنابل فى الحرب العالمية الثانية لا يزال يملأ الجو • ووضع الميثاق ورسمت خطة الأمن الجماعى لشعوب العالم • انهارت ممالك وامبراطوريات وقامت سواها • ونهضت جيوش وسقطت أخرى • وتتابع جيل بعد جيل ثم نشأت جيوش فى أثر جيوش • جيوش حديثة مدربة أحسن تدريب ومجهزة أحسن تجهيز • حتى فى كوريا التى انقطعت كل علاقة لها فى مدى قرون طويلة بحياة الحرب والقتال نرى جيشين ينهضان فى أقل من خمس سنين • جيشين قويين أحدهما فى الجنوب والآخر فى الشمال • ولكن سبعين عاما لم تكن كافية لدى الانجليز لاعداد جيش مصرى واف حسن التدريب والتجهيز — جيش لمصر — مصر نفسها التى كان لها قبل أربعين عاما من الاحتلال البريطانى جيش جبار استدعى القيام بعمل مشترك من جانب بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا ليكبحوا جماح ما اعتبروه مغالاة فى التوسع من جانب مصر •

ولو كان الانجليز مخلصين فيما ادعوه من انهم احتلوا مصر لخير

المصريين أو لو أنهم احترموا تعهداتهم فى سنة ١٩٣٦ ومن قبلها لأصبح الجيش المصرى اليوم قوة يعتد بها ويعتمد عليها فى الدفاع عن السلم والنهوض بنصيبه الكامل فى المسئوليات التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحـدة •

ولكن الانجليز لم ينسوا أبدا ، ولو للحظة واحدة ، غرضهم الأثيم وهو استبقاء جنودهم الى الأبد فى أرض مصر • ومن أجل ذلك لم ينسوا أبدا أن يسوفوا الى غير حد فى تقوية مصر والجيش المصرى • فعلوا كل ممكن ومتخيل ليبقى الجيش المصرى وهما من الأوهام وليمزقوا تعهداتهم بتدريبه وتسليحه فاذا هى كالركام وكلما وحيثما اجتهدت مصر فى الحصول على الأسلحة من بلاد أخرى أحكمت المملكة المتحدة كيدها ففوتت على مصر غرضها •

ولم يكن هذا العمل على شدة خطره الانتهاك الوحيد من جانب الانجليز لمعاهدة ١٩٣٦ فى روحها ونصها فهم لم يتورعوا عن أن يطأوها بأقدامهم ويمـزقوها اربا اربا • لم تشعر مصر فى أى يوم أن المملكة المتحدة تعنى الوفاء بالتزاماتها أو تحترم المحالفة المزعومة بين البلدين • عدوان بعد عدوان على حقوقها واخلال أثر اخلال بسيادتها • ولم يكن المعتدى غير ذلك الذى زعم ولا يزال يزعم لنفسه أنه حليف مصر • ولكى أعطيكم بعض الأمثلة القليلة على صحة ما أقدمت أذكر أنهم تجاوزوا المناطق المحددة فى معاهدة ١٩٣٦ لمرابطة قواتهم المسلحة كما تجاوزوا عدد القوات المسموح به فى هذه المعاهدة وأنهم رفضوا الخضوع للاجراءات الصحية والجمركية التى يفرضها القـانون المصرى وأنهم اتخذوا فى المسألة الفلسطينية وما زالوا يتخذون خطة عدائية عرضت مصر لأشد الأخطار مع أنهم ملزمون بمقتضى المعاهدة بألا يتخذوا فى علاقاتهم الخارجية موقفا يتـعارض مع المحالفة • كما أنهم اتبعوا فى السودان سياسة مرسومة لفصله عن مصر ولفصل جنـوب السودان عن شماله •

والواقع أن الأحداث التى جرت فى السودان قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن بعدها كانت أنموذجا للاستعمار البريطانى الغاشم ولا يمكن وصفها بأقل من نقض العهد وخيانة الأمانة • واليكم بعض الحقائق الصارخة :

عندما احتل الانجليز مصر لم يكن لهم أية علاقة بالسودان ولكنهم انتهزوا فرصة احتلال مصر وما أدى اليه من سيطرتهم الكاملة على شئونها فأرغموا الحكومة المصرية على اخلاء السودان ثم أرغموها على قبول اشتراكهم معها فى اعادة فتحه ثم أرغموها مرة ثالثة على توقيع اتفاقى سنة ١٨٩٩ بشأن الادارة المشتركة للسودان • ومع ذلك كله لم يكونوا فى ذلك الوقت يدعــون أن للسودان كيــانا قائما بذاته أو أن عليهم مسئوليات قبل السودانيين بل كانوا بالعكس يؤكدون ويكررون أنهم انما يعملون فى السودان باسم مصر ولصالح مصر كما فعلوا فى حادث فاشوده المعروف وكما يدل عليه كثير من تقارير اللورد كرومر • غير أنهم على خلاف هذا القول المعسول راحوا يعملون بواسطة حكومة السودان الثنائية اسما البريطانية فعلا على تنفير السودانيين بشتى الخدع والمناورات من مواطنيهم المصريين تمهيدا لفصل السودان عن مصر • وقد ظهرت هذه النية بجلاء فى سنة ١٩٢٤ حينما انتهزوا فرصة مقتل السردار فأخرجوا مصر من السودان ثم بالغوا فى العدوان فهددوها فى ماء النيل •

والآن بعد أن تنبه الوعى القومى فى مصر والسودان نراهم يلجأون لمناورة جديدة تتفق وهذا الظرف الجديد فيبدئون ويعيدون فى اعلان الحرص على رفاهية السودانيين والمطالبة باستشارتهم وبأن يكون لهم حكم ذاتى يفضى فى آخر الأمر الى تقرير المصير •

أى أنهم عندما كانت مصر فى أول عهد الاحتلال مغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تناقشهم الحساب كانوا يتذرعون باسم مصر وبالعمل لحساب مصر ليتحكموا فى السودان • فلما نهضت مصر مطالبة باستقلال مصر والسودان لم تعد حجة العمل باسم مصر تغنيهم شيئا فتنكروا لها منقلبين الى حجة أخرى هى فى هذه المرة الكلام باسم السودانيين والدفاع

عن مصالحهم . وواضح أن الحجتين متعارضتان اذ ما أبعد الفارق بين حكم السودان باسم المصريين وبين مطالبة المصريين باسم السودانيين بأن يكون للسودان فى النهاية حق تقرير المصير .

ومع ذلك دعونا نسألهم من خولهم أن يتحدثوا باسم السودانيين ومن حملهم هذه المسئوليات التى يزعمون اليوم تحملها فى السودان ؟ بأى حق تاريخى أو قانونى أو أدبى يدخلون هذا المدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانيين الذين جمعت بينهم من أقدم العصور رابطة النيل والوحـدة السياسية والجغرافية والاقتصادية ووشائج الجنس واللغة والدين .

وانى أستميحكم أن أقتبس فى هذا الصدد عبارة المستر ونستون تشرشل نفسه وردت فى كتابه « حرب النهر » وهى بالحرف الواحد :

« اذا نظر القارىء فى خريطة لحوض النيل لم يسعه الا أن يندهش لما بينها وبين النخلة من شبه عجيب ففى أعلى الخريطة تنتشر منطقة الدلتا الخضراء الخصيبة كأنها الغصون والأوراق . أما الجزع فيلتوى قليلا لأن النيل ينحنى انحناءة كبيرة فى مجراه عبر الصحراء . ولكن الشبه يعود كاملا جنوبى الخرطوم وتبدأ جـذور النخلة فى أن تمتد بعيدا فى أعماق السودان . وانى لا أستطيع أن أتخيل أحسن من هذا تصويرا لعلاقة التعاطف الوثيقة بين مصر ومديرياتها الجنوبية .ومزايا هذه العلاقة متبادلة اذ أن السودان اذا كان كما سلم الوصف من الناحيتين الطبيعية والجغرافية جـزءا لا يتجزأ من مصر فان مصر لا تقـل أهمية لنمو السودان » .

سيدى الرئيس :

أود أن أشير الى أن مستر تشرشل أعرب عن هذه الأفكار عندما كان الانجليز يؤكدون أنهم يعملون فى السودان باسم مصر ولمصلحة مصر .

والواقع أن الانجليز لم يريدوا خيرا لمصر حينما كانوا يعترفون بأنهم يحكمون السودان باسمها ولحسابها ولا هم يريدون الخير للسودان وهم يدعون أنهم يعملون على تمتعه بالحكم الذاتى وتقرير المصير • ولكنها خديعة يرمون بها الى استمرار حكمهم فى السودان لأطول مدة ممكنة يتسع لهم فيهـا مجال العمل به منفردين تحت ستـار مشيئة السودانيين •

ودليلنا على ذلك أن كلامهم المعاد عن الحكم الذاتى تمخض عن نظام الجمعية التشريعية التى لا حول لها ولا سلطان بينما أرادت مصر للسودان هيئة تشريعية تتمتع بنصيب وافر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل •

ثم اننا حينما سألنا البريطانيين رأيهم عن المدة التى يتمتع بعـدها السودان بحكم ذاتى صحيح تراوح تقديرهم بين خمسة عشر عاما وعشرين عاما بينما تقدر لذلك عامين اثنين معتمدة فى تقديرها على ما قضت به الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شأن ليبيا • وليس السودان أقل استحقاقا منها للحكم الذاتى •

لا بد أن يكون قد وضح الآن أن هناك وجهـا آخر لمسألة السودان يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى جهد الانجليز فى نشرها على العالمين • وعلى الرغم من أهمية الحقائق التاريخية التى استرعيت اليها التفاتكم ومن مدلولها البليغ فهى تقصر عن أن تبلغ فى الافصاح والبيان مبلغ الحوادث الجسام التى تجرى الآن فى السودان •

سيدى الرئيس — زملائى الأعضاء

اذهبوا الى هنـاك لتروا بأعينكم فورة الحماسة المستولية على السودانيين لاجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل وانهاء الحكم البريطانى الحاضر فى السودان وتحقيق وحدته مع مصر •

واذهبوا الى هناك لتروا بأعينكم ماذا يفعل البريطانيون لصد هذا التيار الجارف ، فمن حظر الاجتماعات العامة الى تحريم المظاهرات الى اضطهاد الوطنيين الى اغلاق المدارس الى جلد الطلاب وهى كبائر من الصعب أن تقنع أحدا بما يزعمه البريطانيون ويكررونه من أنهم يحرصون على رفاهية السودانيين .

سيدى الرئيس

لقد كانت مسألة السودان هدفا لأضخم مقدار يتصوره العقل من التزييف والدعاية المغرضة .

ان الانجليز اليوم يتظاهرون بأنهم أبطال استقلال السودان . فهل هو استقلال حقيقى أم هو استقلال بريطانى ذلك الذى يقصدون ؟

هل تقبل المملكة المتحدة أن تسحب جميع قواتها وموظفيها من السودان لتفسح المجال لاستفتاء حر يجرى فيه بعيدا عن ضغط الانجليز ونفوذ الانجليز ودعاية الانجليز .

اننا نعرف سلفا ما يختاره مواطنونا السودانيين . اننا نعلم أنهم سيؤكدون من جديد ولاءهم لمليكهم ولوحدتهم الطبيعية مع باقى شعب وادى النيل . ونحن نعلم قبل كل شيء أن وحدة الوادى لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . كما نعلم أن القانون والتقاليد لا تسيغ مثل هذا الاستفتاء . ومع ذلك فاننى أعلن من هذا المنبر أمام هذا المجتمع العالمى لشعوب الأمم المتحدة أعلن على سبيل التحدى للمملكة المتحدة أننا من جانبنا نقبل أن نسحب موظفينا وقواتنا المسلحة من السودان بشرط أن تفعل المملكة المتحدة نفس الشيء وذلك لتمكين السودانيين من الاعراب بحرية عن مشيئتهم فى استفتاء يهيىء له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة . هذا تحد قاطع صريح أوجهه الى المملكة المتحدة وانى لعلى أتم يقين من أن الانجليز لن يجرأوا على قبوله .

ولن تخدع أحـدا مثل تلك المناورة التى بدت فى تصريح المستر أنطونى ايدن بمجلس العموم البريطانى بشأن السودان ولم يكن ذلك التصريح الا صدى وتكرارا للأسلوب الاستعمارى العتيق الذى يرمى الى استدامة السيطرة البريطانية على السودان والى ارجاء ما استطاعوا الى ذلك سبيلا تمتع السودانيين بتقرير مصيرهم تقريرا حقيقيا .

اقرأوا تصريح المستر ايدن لتستخلصوا بأنفسكم الرأى فيه ثم اقرأوا اذا شئتم الى جانب هـذه التشريعات التى أصدرتها الحكومة المصرية فى السادس عشر من شهر أكتوبر والتى رسمت أحكاما واضحة صريحة تنشأ على أساسها هيئة تمثل السودانيون تمثيلا صحيحا وتقيم للسودان نظاما حقيقيا للحكم الذاتى .

سيدى الرئيس

لقد سردت فى ايجاز نبذا من سيرة الاستعمار البريطانى فى وادى النيل وأحسب أنه قد اتضح الآن تمام الوضوح لماذا ألغت مصر تلك الاتفاقات التى ألح البريطانيون فى امتهانها وتمزيقها .

ان مصر حينما ألغت معاهدة ١٩٣٦ واتفاقى ١٨٩٩ لم تفعل شيئا أكثر من اعلان وفاتها فقد سبقت المملكة المتحدة الى قتل هذه الاتفاقات فلا يخدعن أحدا ذلك الكلام الفـارغ من أن مصر تستهين بقداسـة المعاهدات .

نحن هنا فى الأمم المتحدة ستون دولة أو نحو ذلك ، فهل يقبل أحد منكم أو يمكن أن يقبل أن يتقيد الى الأبد بمعاهدة لا يلتزم بها الطرف الآخر ؟ وما العمل اذا كان الطرف الآخر يتجاهل المعاهدة تمام التجاهل ويخالفها على الدوام ؟

لن ألجأ الى سرد السوابق الكثيرة التى ألغيت فيها الاتفاقات الدولية من قبل والأسباب العديدة لهذا الالغاء وأكثرها يبدو تافها اذا قورنت

بالأسباب التى اضطرت الحكومة المصرية الى الغاء اتفاقى ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦

وهذا الالغاء لا يمكن عدلا أن يوصف بالاندفاع لأن مصر بذلت وسعها مدى سبعين عاما لتصحيح الوضع والتخلص من التدخل البريطانى فى وادى النيل • لقد زعم زميلنا المحترم من نيوزيلندة أن المملكة المتحدة لم تكن تعارض التغيير وكانت تصغى للحجج الخاصة باعادة النظر فى هذه الاتفاقات على ضوء الظروف • فاسمح لى يا سيدى الرئيس بأن أشير فى هذا الصدد الى المفاوضات العديدة التى دخلت فيها مصر متذرعة بالصبر الطويل عاما فى اثر عام • ويقينى أن هذه الاشارة كافية وحدها للتدليل على مبلغ ما بذلناه لضبط النفس وكبح الجماح • فمنذ سنة ١٩٢٠ تتابعت المفاوضات فى فترات متقاربة فمفاوضة سعد — ملنر ، ومفاوضة عدلى — كيرزن ، ومفاوضة سعد — مكدونلد ، ومفاوضة ثروت — تشمبرلن ، ومفاوضة محمد محمود — هندرسون ، ومفاوضة النحاس — هندرسون ، ومفاوضة صدقى — تشمبرلن ، ومفاوضة النحاس — لامبسون ، ومفاوضة النقراشى — ستانسجيت ، ومفاوضة صدقى — بيفن ، ومفاوضة خشبة — كامبل ، وأخيرا محادثاتى مع المغفور له مستر بيفن ومع سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى فى القاهرة مدى ثمانية عشر شهرا سويا •

وفى كل مفاوضة من هذه المفاوضات لم يتحول الانجليز عن سياستهم الاستعمارية التقليدية ولم يبد أنهم يدركون أقل الادراك للمبادىء السامية التى كان لاعلانها دوى كبير وتلقاه الناس بأعظم القبول والترحاب فى هذا القرن العشرين وأعنى مبادىء ولسون وعهد عصبة الأمم وميثاق الأطلنطى وميثاق الأمم المتحدة •

سيدى الرئيس :

بقيت نقطتان أثارهما زميلنا المحترم ممثل نيوزيلندة ولا أستطيع أن أتركهما من غير رد فقد أشار الزميل الى معاهدة ١٩٣٦ كاتفاق توفرت

فى عقده حرية الاختيار • فهل أنا فى حاجة الى التذكير بأن هذه المعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال البريطانى الجاثم الثقيل ؟ وهل يجب أن أشير الى حالة مماثلة وأن أقتبس من كلام المغفور له مستر بيفن الذى قرر أمام مجلس الأمن فى النزاع السوفييتى الايرانى فى سنة ١٩٤٦ أن « الحكومة البريطانية ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه انتزع من الحكومة الايرانية قسرا على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفييتى جزءا من ايران• انه من غير المقبول أن تجرى المفاوضات أو يسعى اليها أو تلتمس المزايا من دولة صغيرة لصالح دولة كبيرة بواسطة احتلال تلك الدولة الصغيرة بالقوات المسلحة • نحن دول قوية نوصف أحيانا بالثلاثة الكبار ولكننا نمثل القوة دون ريب وللقوة ولا شك حسابها فى المفاوضات » •

هذا هو رأى مستر بيفن ونحن نذكر جميعا أن مجلس الأمن يتبنى هذا الرأى الذى عبر عنه مستر بيفن أقوى تعبير وهو أن وجود القوات الأجنبية المسلحة فى أرض بلد يحرمها حرية الاختيار فى المفاوضات •

أما النقطة الأخرى التى أشرت اليها والتى أثارها الزميل المحترم ممثل نيوزيلندة فهى اشارته الى الشرق الأوسط كمنطقة حيوية للمواصلات• هذا أمر لا شك فيه ولكن زميلنا تجاهل الحقائق الأساسية الخاصة بالشرق الأوسط كما تجاهل مدلول مشاكله ووقعها • ان ملايين عديدة من البشر يقطنون هذه المنطقة يتصلون بهذه الحقائق والمشكلات أوثق اتصال ويهتمون بها أشد الاهتمام • ولقد أبدى أحد كبار الساسة من رجالات الشرق بالغ أسفه على محاولة البعض حل مشاكل آسيا دون أن يلقى بالا الى الأسيويين • وأنا اليوم أقول انه من العبث بل من الجنون المطبق أن يحاول أحد حل مشاكل الشرق الأوسط دون أن يلقى بالا الى أهله والى أحوالهم وآمالهم وما لهم من حقوق • وأرجو تذكيركم فى هذا الصدد بالقرار الذى أصدرته جامعة الدول العربية فى ٣ فبراير ١٩٥١ والذى جاء فيه « لا يمكن للدول العربية أن تقوم بالتبعات الدولية الخطيرة التى ألقاها ميثاق الأمم المتحدة على عاتق جميع الأمم الا بنوال

حقوقها الوطنية الكاملة أو تسوية قضاياها القومية وفقا لمبادىء الحرية والعدل والمساواة » .

سيدى الرئيس :

من الممكن أن تصبح مصر فى زمن غير بعيد دعامة من الدعامات فى صرح الأمن الدولى . ومركزا لمنطقة من مناطق القوة التى تستند اليها قضية السلام ودفع العدوان . وان هذا ليكون مطابقا لميثاق الأمم المتحدة متمشيا مع أحداث قرار « الاتحاد لأجل السلم » . نحن جميعا نعرف ماذا يقول الميثاق بشأن اقامة نظام للأمن العالمى كما نعرف أحكام قرار « الاتحاد لأجل السلم » فى هذا الشأن فهو ينص على أن يخصص كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ضمن قواته الوطنية عناصر مدربة أو منظمة أو مجهزة بحيث يمكن على الفور الاستفادة منها وفقا لاجراءات البلد الدستورية فى العمل كوحدة أو وحدات الأمم المتحدة بمقتضى توصية من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة . وذلك دون الاخلال باستخدام هذه العناصر لمباشرة حق الدفاع الفردى والجماعى عن النفس وهو الحق المعترف به فى المادة ٥١ من الميثاق .

وأخيرا لى وطيد الأمل فى أن يكون أعضاء الأمم المتحدة لم ينسوا بعد تماما ذلك القرار الذى أصدرته الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ والذى ينص على أنه لا يجوز لأى عضو من الأعضاء ابقاء قوات مسلحة فى أراضى غيره من الدول الأعضاء بغير رضاه .

ما من حكم من أحكام الميثاق وما من قرار من قرارات الأمم المتحدة يسمح بأن تقف الدول الكبيرة حائلا دون نمو الدول الصغيرة وتمتعها بحريتها أو بأن يصم الظلم الصارخ جيلنا كما وصمت أجيال من قبلنا ولن يبارك الميثاق مثل هذه الخيانات التى ارتكبتها بريطانيا فى حق مصر والسودان أو فى حق فلسطين فالميثاق بالعكس ينص على أن تتمتع الأمم كبيرها وصغيرها بحقوق واحدة كما ينص على المساواة التامة فى السيادة

بين جميع الأعضاء وعلى أن ينهض كل عضو بالتزاماته نحو نظام الأمن العالمى فى ايمان واخلاص •

سيدى الرئيس :

منذ أن ألغت مصر اتفاقاتهـا مع المملكة المتحدة اجتهدت هـذه بالاشتراك مع بعض الدول التى ضللتها لأن تبيعنا نفس الدمية الاستعمارية الشوهاء المكسورة مطلية بطلاء جـديد ولكننا لن نبتاعها • وسنقف صامدين الى جانب ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ونعمل لسيادة حكم القانون فى العلاقات الدولية •

محتويات الكتاب

استدراك

وقعت سهواً بعض الأخطاء المطبعية نلفت إليها النظر للتصحيح :

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
لوقوع	لوجوع	٢	٢٥
تحتل	تحل	٩	٥١
الجلسة	الحلقة	١٠	٥٤
غربية	غر بية	١٣، ١٤	٧٢
المعبرة	المغيرة	١٢	٨٢
وبقاء	وبناء	١٦	٨٤
صلح	تسلح	٢٢	٨٧
الولايات	للولايات	٥	٨٨
فلن	فلم	١٠	٨٨
حذر	حظر	١٧	٩٦
وزيرى	وزير	٢	١١١
ستوارت	ستواث	٨	١١١
يفترض	يقترض	١٩	١٢٦
الجيش	للجيش	٢١	١٢٨
المخزن	المخزن	١٨	١٤٥
الكلام	للكلام	٧	٢٠٥
رسائل	وسائل	١٠	٢٤١

مطبعة مصر
شركة مساهمة مصرية
بالقاهرة